



١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م
1401AH - 1981AC

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

مشروع العلاقات الدولية في الإسلام ٧

العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي
الجزء السابع

مدخل من هبة لدراسة التطور

في وضع ودور العالم الإسلامي في النظام الدولي

نادية محمد مصطفى

المشرف العام ورئيس الفريق

الباحثون

مصطفى محمود منجود
نادية محمود مصطفى
نصر محمد عارف
ودودة عبد الرحمن بدران

عبد الونيس شتا
-ين عبد الفتاح إسماعيل
مد العزيز صقر
سبد العزيز أبو زيد

المشرف العام ورئيس الفريق

١ - أ. د. نادية محمود مصطفى

أستاذ العلاقات الدولية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

الباحثون

٢ - أ. د. أحمد عبد الونيس شتا

أستاذ مساعد القانون الدولى العام

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

٣ - أ. د. سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل

أستاذ مساعد النظرية السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

٤ - أ. د. عبد العزيز صقر

دكتوراه فى العلوم السياسية

جامعة الاسكندرية

٥ - أ. د. علا عبد العزيز أبو زيد

أستاذ مساعد العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

٦ - أ. د. مصطفى محمود منجود

أستاذ مساعد الفكر السياسى

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

٧ - أ. د. نادية محمود مصطفى

أستاذ العلاقات الدولية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

٨ - أ. د. نصر محمد عارف

مدرس العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

٩ - أ. د. ودودة عبد الرحمن بدران

أستاذ العلاقات الدولية ووكيل

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

المستشارون

١٠ - أ. د. حورية توفيق مجاهد

أستاذ الفكر السياسى ورئيس قسم العلوم

السياسية الاسبق كلية الاقتصاد

والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

١١ - أ. د. سعيد عبد الفتاح عاشور

أستاذ التاريخ - كلية الآداب

جامعة القاهرة

١٢ - أ. د. عبد الحميد أبو سليمان

أستاذ العلاقات الدولية ورئيس

الجامعة الإسلامية العالمية - ماليزيا

١٣ - أ. د. على جمعه محمد

أستاذ أصول الفقه - كلية الدراسات العربية

والإسلامية - جامعة الأزهر

المساعدون

١٤ - أ. ابراهيم البيومى غانم

١٥ - أ. إحسان سيد عبد العظيم

١٦ - أ. أحمد عبد السلام

١٧ - أ. تهنانى عبـلان

١٨ - أ. حامد عبد الماجد قويسى

١٩ - أ. طارق السعيد

٢٠ - أ. عبد السلام نوير

٢١ - أ. مجدى محمد عيسى

٢٢ - أ. محمد عاشور مهدى

٢٣ - أ. محى الدين محمد قاسم

٢٤ - أ. فوزى خليل

٢٥ - أ. ناهد عرنـوس

٢٦ - أ. هاشم طـه

٢٧ - أ. هبـه رؤوف عزت

٢٨ - أ. هشام جعفر

تم ترتيب الأسماء حسب ترتيب الحروف الهجائية .

الطبعة الأولى
١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

الكتب والدراسات التي يصدرها المعهد
تعبّر عن آراء واجتهادات مؤلفيها

مَدخلٌ منهُجٌ إلى دراسةِ النِّظَامِ

فِي وَضْعِ وَدَوْرِ الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ فِي النِّظَامِ الدَّوْلِيِّ

مشكلات وضوابط التعامل

مع التاريخ الإسلامي

نادر محمود مصطفى

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

القاهرة

١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

(مشروع العلاقات الدولية فى الإسلام ؛ ٧)

© ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

جميع الحقوق محفوظة

المعهد العالمى للفكر الإسلامى

٢٦ب - ش الجزيرة الوسطى - الزمالك - القاهرة - ج. م. ع.

بيانات الفهرسة أثناء النشر - مكتبة المعهد بالقاهرة :

مصطفى ، نادية محمود .

مدخل منهاجى لدراسة التطور فى وضع ودور العالم الإسلامى

فى النظام الدولى.... / نادية محمود مصطفى - ط ١ - ٠ -

القاهرة : المعهد العالمى للفكر الإسلامى ، ١٩٩٦ .

ج ٦ . سم ٠ - (مشروع العلاقات الدولية فى الإسلام ؛ ٧)

يشتمل على إرجاعات بيلوجرافية .

تدمك ٠ - ٤٧ - ٥٢٢٤ - ٩٧٧

١ - العلاقات الخارجية . ٢ - الإسلام والسياسة .

أ - العنوان . ب - (السلسلة)

رقم التصنيف : ٣٢٧

رقم الإيداع : ٧٢٢٧ / ١٩٩٦ .

المحتويات

٧	المقدمة
	الفصل الأول : مشكلات الإطار النظري : تحديد الهدف من توظيف التاريخ
١١	الإسلامي وأسلوبه في التحليل السياسي الدولي
١٤	المبحث الأول : العلاقات الدولية والتاريخ في المنظور الغربي
٢٨	المبحث الثاني : أبعاد توظيف التاريخ الإسلامي في دراسة العلاقات الدولية
٣٩	المبحث الثالث : إشكاليات تحديد الإطار النظري والهدف
	الفصل الثاني : مشكلات مصادر دراسة التاريخ الإسلامي :
٤٥	مشكلات التعامل معها ، وصياغة الإطار النظري النظمي للتحليل
٤٨	المبحث الأول : مشكلات مصادر دراسة التاريخ الإسلامي : خصائصها ، وأبعاد تقويمها .
	المبحث الثاني : الإطار النظري المقترح للتحليل النظمي : مشكلات الصياغة ،
٧٥	وإشكاليات التحليل ، وضوابط التفسير
١٠٥	المراجع :

المقدمة

ما العلاقة بين دراسة التاريخ ودراسة العلاقات الدولية كظاهرة متميزة في نطاق نظام دراسي مستقل وليس في نطاق علوم أخرى (التاريخ، القانون، الفلسفة، ...)؟ وهل تساهم دراسة التاريخ الإسلامي في تطوير وبلورة منظور إسلامي للعلاقات الدولية، وكيف يتم ذلك، وما الجديد الذي يستطيع متخصص العلوم السياسية الإسلامي أن يبرزه أو يستخلصه وبخاصة من هذا التاريخ؟ وما هي المشكلات التي تواجهه؟

وعلى ضوء نتائج جهود الجماعة البحثية في محاولة للإجابة عن هذين السؤالين: يمكن القول إن هدف هذا الجزء من المشروع من وراء التعامل مع والاهتمام بالتاريخ الإسلامي إنما هو هدف مركب، فهناك هدف محوري ثابت تكمن في خلفيته أهداف أخرى مكملة غير مباشرة.

والهدف المحوري هو: تحديد وضع الدولة الإسلامية في خريطة وهيكل توزيع القوى العالمية في فترات متتالية من التطور التاريخي للنظام الدولي على نحو يوضح صعود وهبوط الخلافات الإسلامية المتعاقبة والقواعد التي حكمت هذه العملية والعوامل المختلفة التي كانت وراءها ما يتصل بالتحديات والعلاقات مع الأطراف غير الإسلامية. ويرتبط بهذا الهدف المحوري هدف مكمل ونابع منه وهو استكشاف وتحديد أنماط سلوكية حول ثلاثة محاور أساسية: التفاعلات بين الفواعل الإسلامية المركزية وغيرها من الوحدات الفاعلة غير الإسلامية، التفاعلات بين الفواعل الإسلامية المختلفة، عوامل صعود وهبوط وسقوط الدول الإسلامية الكبرى. وتنبثق هذه المحاور عن قضيتين أساسيتين تقعان في صميم الاهتمام بدراسة العلاقات الدولية الإسلامية الراهنة: وهما التطور في العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين بعيداً عن مفهوم الجهاد، انتشار نموذج الدول القومية في ظل شحوب فكرة الأمة وأمام ضغوط التعددية السياسية.

وتعنى هذه الأهداف أن الجماعة البحثية قد اختارت توظيف المادة التاريخية في نطاق مساهمات الدراسات النظامية للعلاقات الدولية أي مستوى دراسة النظم الدولية، وهذا يعنى بدوره الاهتمام، عند قراءة وتحليل التاريخ الإسلامي (في بعده الدولي)، بالكليات وليس الجزئيات، بالأنماط التاريخية وليس بالأحداث المفردة، بالتحويلات الكبرى وليس بوقائع محددة، ولكن مع التركيز في نفس الوقت على قضايا وموضوعات هامة المدلول بالنسبة للعوامل السياسية والاجتماعية التي أبرزت التحدي الخارجي للدولة الإسلامية في كل مرحلة من مراحل تطورها التاريخي، ومن ثم مارست تأثيرها على مسار وتطور النظام الدولي الإسلامي والنظام العالمي برمته.

بعبارة أخرى تهدف الدراسة لأبعد مما ينهب اليه المؤرخ، فنحن نقرب مما قدمه لنا بأطر نظرية تختلف عن أطره التقليدية حتى نتخطى أسلوب الكتابة في تاريخ سلوك الفاعلين كل على انفراد ونصل إلى إطار كلي واضح يساعد على مناقشة الافتراضات وتحديد وتفسير أنماط

التفاعلات الدولية وتطورها عبر مراحل الصدام القتالي والتعامل السلمي بين المسلمين وغيرهم في سعيهم نحو القوة والهيمنة .

وإذا كان هذا الهدف يملأ فجوة هامة في أدبيات التطور التاريخي للنظم الدولية والتي لم تنطرق - في نطاق المنظور الغربي لعلم العلاقات الدولية ^(١) - إلى الخبرة والممارسات الدولية في التاريخ الإسلامي ، فانه أيضاً يساهم في ملء فراغ آخر في أدبيات إسلامية وغير إسلامية تهتم بالعلاقات الدولية أو تهتم بالعلاقة بين التاريخ والسياسة بصفة عامة .

هذا ولقد تم التوصل إلى التحديد النهائي لهذا الهدف المحوري والأهداف المكمل له والمنبثقة عنه (والتي سترد الإشارة إليها تفصيلاً لاحقاً) ^(٢) ، كذلك تم صياغة وتنفيذ العملية البحثية التي توصل إلى تحقيق هذا الهدف عبر خطوات منهجية (اجرائية ومضمونية) متتالية . ولقد انتشرت هذه الخطوات خلال مستويات عدة من العملية البحثية (على نحو تؤكد معه أن حلقات المنهجية تحكم بعضها البعض مع استمرار عملية توثيق وجمع المادة العلمية وتحليلها) .

وهذه المستويات بدأت من مستوى الإعداد الأولي للمشروع في مجمله ، إلى مستوى إعداد التصور النظري عن أهداف وكيفية الاقتراب من مصادر المادة العلمية المختلفة التي تقع في نطاق دراسة العلاقة بين التاريخ والسياسة ، وبين العلاقات الدولية والتاريخ، التاريخ الإسلامي . ثم انتقلت إلى مستوى خبرة جمع هذه المادة من مصادرها الأولية والثانوية العربية ثم الأجنبية ، ثم مستوى القراءة الشاملة لهذه المادة والتحليل المقارن النقدي لمضمون بعض أهم الأدبيات المعنية ، وأخيراً هناك مستوى الصياغة لمن هذا الجزء من المشروع والذي تقدمه الأبواب الخمسة التالية لهذا الجزء المنهجي .

وهكذا يمكن القول إن هذا الباب التمهيدى إنما يطرح خبرة تحديد الإطار النظري لهذا الجزء من المشروع ، والافتراضات الأساسية التي سينطلق منها التحليل ، مشكلات مصادر المادة العلمية التي يواجهها دارس العلوم السياسية عند تعامله مع التاريخ الإسلامي ، وعند محاولة توظيفه لتطوير منظور إسلامي للعلاقات الدولية .

وينقسم هذا التمهيد إلى فصلين : يتعلق أولهما بمشكلات تحديد الإطار النظري لهذا الجزء من المشروع ، أى تحديد الهدف منه والسييل لتوظيف التاريخ في التحليل السياسى الدولى . ويقوم

(١) د. ودرود بدران : دراسة العلاقات الدولية فى الأدبيات الغربية وبحث العلاقات الدولية فى هذا المشروع .

(٢) انظر للبحث الثانى من الفصل الثانى . وتجدر الإشارة مسبقاً إلى أن عناصر كل مجموعة من الأدبيات تعد نماذجاً ممثلة لتجارب أو توجهات معينة وليست المعبر الوحيد عنها ، فانه فى عملية التخطيط والإعداد لهذا الجزء من المشروع تم توثيق قوائم ممتدة من الأدبيات ولكن لا يمكن بالطبع الادعاء انها تمثل حصراً كاملاً لما يقع فى نطاق دائرة موضوع الدراسة ، كما أنه تم الرجوع إلى بعض وليس كل ما ورد فى هذه القوائم لاعتبارات عملية عديدة منها أن الغرض الاساسى فى هذا الجزء ليس عرضاً مقارناً للأدبيات .

هذا الفصل على العرض المقارن بين عدة مجموعات من الأدبيات ، وهي وإن اختلفت من أبعاد عدة إلا أن القاسم المشترك بينها هو أن التاريخ مجال حيوى لاهتمامها . ويرز على ضوء التحليل فى هذا الفصل دوافع ومبررات تحديد الهدف المحورى ، كما يتضح ماسيمثله هذا الهدف من اضافة فى مجال الدراسة العلمية النظامية للعلاقات الدولية ولكن من منظور اسلامى .

أما الفصل الثانى فيتصل بمشكلات مصادر مادة التاريخ الإسلامى ومشكلات صياغة إطار تحليلها وتوظيفها ، ويقوم هذا الفصل على عرض المشكلات الإجرائية والمضمونية التى يواجهها دارس العلوم السياسية عند تعامله مع المصادر الأولية والثانوية فى التاريخ الإسلامى ، كما يبين هذا الفصل كيفية التعامل مع هذه المشكلات فى نطاق استخدام وتطبيق الأبعاد النظرية النظامية للدراسة العلاقات الدولية لصياغة إطار التحليل فى الأبواب التطبيقية التالية . كما يبين هذا الفصل أيضاً أبعاد الأهداف المكملة للهدف المحورى فى هذا الباب والتى ما كانت لتتضح إلا فى هذا الموضع أى فى نهاية الفصل الثانى .

وقبل الانتقال إلى هذين الفصلين يجدر الإشارة إلى مايلى :

إن محتوى هذا الجزء -والذى يعكس خبرة جماعة بحثية من دارسى العلوم السياسية- إنما يعترف بقوة وحيوية وضرورة اهتمام الأساتذة المتخصصين فى التاريخ الإسلامى والمؤرخين المعاصرين من ناحية ، وأساتذة ومتخصصى العلوم الاجتماعية التى تمتد اهتماماتهم نحو التاريخ الإسلامى من ناحية أخرى ، بتطوير وبلورة ضوابط وأهداف وأساليب توظيف هذا التاريخ فى دعم دراسة هذه العلوم من منظور اسلامى سعياً نحو أسلمة هذه العلوم . ففى ظل ما تفرضه الاهتمامات المتجددة والمتطورة بالدراسات الإسلامية بصفة عامة ، فإن التاريخ الإسلامى يعد أحد مصادرها التراثية التى لاغنى عنها ، فهو تاريخ الوقائع والأحداث ، وتاريخ التطبيق التشريعى ، وتاريخ الأفكار والمؤسسات والحكام ، وهو تاريخ العلاقات الدولية ، وتاريخ المناطق والعصور . فهو تاريخ كل المسلمين فى كل العصور والمجالات .

الفصل الأول

مشكلات الإطار النظري

تحديد الهدف من توظيف التاريخ الإسلامي
واسلوبه في التحليل السياسي الدولي

المبحث الأول : العلاقات الدولية والتاريخ في المنظور الغربي .

المبحث الثاني : أبعاد توظيف التاريخ الإسلامي في دراسة العلاقات الدولية .

المبحث الثالث : إشكاليات تحديد الإطار النظري والهدف .

الفصل الأول

مشكلات الإطار النظري

تحديد الهدف من توظيف التاريخ الإسلامي واسلوبه في التحليل السياسي الدولي

تمهيد :

يشارك كل من المؤرخين ومتخصصي العلوم الاجتماعية المختلفة في الدعوة للاهتمام بالعلاقة بين التاريخ وبين هذه العلوم - ومنها العلوم السياسية - فان دراسة التاريخ يمكن ان توسع لتضم بصورة متجددة ولتحقيق أهداف بحثية متنوعة للموضوعات والنطاقات المختلفة ومن بينها السياسي . كما ان دراسة الظواهر الاجتماعية - منها والسياسية - يمكن أن تزداد عمقا وثراء من خلال توظيف المادة التاريخية . هذه الدعوة المزدوجة ليست حديثة ، لكنها اتخذت درجات ومسارات وأهداف متنوعة عبر فترة زمنية ممتدة تربو على القرن أى منذ أن اتضحت الحدود الفاصلة بين التخصصات المختلفة .

ولقد انبثقت طبيعة الاهتمام بالتاريخ الإسلامي لتحقيق الهدف المحوري عن نظرة نقدية مقارنة بين مجموعات من الأدبيات المتنوعة الغربية والعربية . وستتقل بنا هذه الأدبيات - وفق ترتيب عرضها التالي - من العام إلى الخاص ، من الكل إلى الجزء ، وسيؤدي الانتقال التدريجي من مجموعة إلى أخرى إلى توضيح دوافع ومبررات تحديد هدف وأسلوب توظيف التاريخ الإسلامي في هذا المشروع ، وهو التحديد الذي تم على ضوء نظرة نقدية لمجموع هذه الأدبيات من زاوية متطلبات التحليل السياسي الدولي .

وستقسم عرض توجهات هذه الأدبيات في مجموعتين أساسيتين يبرز على صعيد كل منهما ثنائية هامة : اهتمام المؤرخ بالعلاقات الدولية ، واهتمام المحلل السياسي بالتاريخ ، وهذا هو موضوع المبحثين التاليين .

المبحث الأول

العلاقات الدولية والتاريخ في المنظور الغربي

اهتمت بعض روافد هذا المنظور بالعلاقة بين التاريخ والسياسة بصفة عامة، كما اهتمت روافد أخرى منه بدوره في مجال دراسة العلاقات الدولية بصفة خاصة، كما ساهمت بعض المقتربات النظرية في مجال هذه الدراسة بتوظيف التاريخ في دراسة النظم الدولية .

المطلب الأول : العلاقة بين التاريخ والسياسة :

أفصح روافد من المنظور الغربي عن الوعي بأبعاد العلاقة بين التاريخ والسياسة ، وعبر عن هذا الوعي كل من المؤرخين ومتخصصي العلوم الاجتماعية على حد سواء .

ويعترف بعض المؤرخين ^(١) بالتماس الضيق والتبادل الدائم في الخدمات بين التاريخ ومختلف "المسلوكيات الانسانية" ، أما البعض الآخر فيشير ، في مقدمة بحثه الموسوعي " الاتجاهات العامة في الأبحاث التاريخية" ^(٢) ، إلى أنه ينبغي إعادة صياغة أسس الفكر التاريخي وفرضياته الأساسية ، حيث إن التاريخ أضحي منغمراً كلية في صميم الأزمة التي تميز الوضع المعاصر لدراسة الانسان ، ومن ثم يرى انه اذا كانت بعض الاتجاهات قد مالت نحو جلب العلوم الاجتماعية إلى ميادين عمل المؤرخين فان إحدى النتائج الهامة المترتبة على الجدل في المجال التاريخي هي تحدى التفكير التقليدي وظهور دوافع واتجاهات جديدة دفعت بدراسة التاريخ نحو وجهات نظر جديدة . ولذا يوضح هذا المؤرخ ^(٣) ، أن هناك فكرتين ضرورتين في المرحلة الراهنة من الدراسات التاريخية وهما : من ناحية المتابعة الأدق للعلاقة بين التاريخ والعلوم الاجتماعية حيث أن هذه العلاقة تعد أبرز اتجاه معاصر في عالم التاريخ ، ومن ناحية أخرى المعرفة الأكمل والأعمق عن التاريخ الخارج عن أوروبا ككل .

هنا ولقد ظهرت أيضاً ومنذ منتصف هذا القرن أبعاد هذه القضية في أنشطة بعض الهيئات الغربية التي تعمل في مجال علم التاريخ ^(٤) ، فلقد دعت إلى التعاون بين العلوم وأوضحت محدودية قيمة الخلاصة السردية التاريخية بالنسبة للعلوم الاجتماعية ، كما نوهت إلى فشل مقولة إن المؤرخ

(١) جوزيف هورس : قيمة لتاريخ ، ترجمة نسيم نصر - منشورات عويدات - بيروت - باريس - الطبعة الثالثة ١٩٨٦ ، ص ص ٨٩-٩٤ .

(٢) جفرى باراكور : الاتجاهات العامة في الأبحاث التاريخية ، ترجمة الدكتور صالح أحمد العلي - مؤسسة لرسالة، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٤ ، ص ص ١١-١٣ .

(٣) مرجع سابق : ص ص ٢٨٣ - ٢٨٥ ، ص ٢٨٩

(٤) A Report of the Committee on Historiography .the Social Sciences in Historical Study , Social Sciences Research Council , New York ,1954, pp 31 - 78 , pp 68 - 33 -

بعيد عن مجال علم السياسة لان المؤرخ يمكن أن يستفيد من موضوعات هذا العلم ومن دراسة الأنماط النظامية التي يقدمها علماء السياسة ، كما أشارت إلى تميز دراسة التاريخ الدبلوماسي عن العلاقات الدولية وإن كان هذا المجال ومجالات أخرى مثل النظرية السياسية والتحليل المؤسسي والاداري مندمجين مع التاريخ .

وفي المقابل فانه ، وانطلاقا من أهداف بحثية وأطر فكرية متنوعة ، قد تم الإشارة إلى نفس القضية ، أي العلاقة بين التاريخ والسياسة ، من جانب مفكرين سياسيين قدامى ^(١) ، ومن جانب رواد علم السياسة عبر جهودهم في تطوير هذا العلم الحديث ^(٢) ، ولقد كان التاريخ (أو الماضي) في نظر ريمون آرون مثالا سييلا لفهم الحاضر واستخلاص الدروس من السوابق ، أو سييلا لمتابعة التغيرات عبر الزمن ، ومن ثم ابراز متطلبات التغيرات الجديدة وذلك من خلال استكشاف العوامل الثابتة أو المنتظمة التكرار من ناحية أو للمواقف المنفردة والتغيرات التدريجية من ناحية أخرى .

المطلب الثاني : التاريخ ودراسة العلاقات الدولية :

وفي مجال دراسة العلاقات الدولية التي أخذت تبلور كنظام دراسي مستقل منذ مابعد الحرب العالمية الأولى ظهرت أيضاً العلاقة بين التاريخ وبين هذه الدراسة ، وتعددت وتنوعت الروافد المعبرة عن وضعية هذه العلاقة في مسار تطور الدراسة العلمية للعلاقة الدولية ولقد تجسدت هذه الوضعية بقوة في نطاق الجدل : أولاً بين المدرسة التقليدية والمدرسة السلوكية ، كما برزت ثانياً من ثنايا الجدل الأخير في مرحلة مابعد السلوكية ^(٣) .

(١) أنظر على سبيل المثال : لوى التومير ، مونتيسكو ، السياسة والتاريخ ، ترجمة نادر ذكرى ، دار التوير للطباعة والنشر ، الطبعة الاولى ١٩٨١ .

(٢) أنظر على سبيل المثال :

- Raymon Aron : History and Politics (in) . - M. Bernheim Conant (ed) : Politics and History (Selected Essays by Raymon Aron) , Collier Macmillan Publishers, New York , 1979, pp 237- 248 .

(٣) حول أنواع هذا الجدل ووضعتها في إطار مراحل تطور دراسة العلاقات الدولية انظر على سبيل المثال :

- Charles W. Kegley & Eugene Wittkopf : World Politics Trend and Transformation , St. Martins press ,New york, 1981. pp 5 -13

- Ray Maghroori : Major Debates in International Relation (in) R. Maghroori and B , Rambery(eds) , Globalism Versus Realism: International Relation Third Debate , Westview Press , USA , 1982 , pp 5 - 22 .

والمدرسة التقليدية هي التي تتضمن المناهج التي سادت مجال دراسة العلاقات الدولية منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة وقبل أن تفصح الثورة السلوكية عن تأثيرها على هذا المجال الدراسي . وهي تتضمن المنهاج التاريخي ، الفلسفي ، القانوني ، المثالي ، الواقعي ، وهذه النماذج وإن كانت قد فقدت وضعها السائد إلا أنها ظلت تجذب في المراحل التالية من تطور الدراسة العلمية للعلاقات الدولية - العديد من الدارسين الذين حاولوا تطويرها وتأكيد أهميتها جنباً إلى جنب مع المناهج الأكثر حداثة . وتلك الأخيرة بدورها لم تسلم من الانتقاد والتقييم السلبي لقصور إنجازاتها عن الوصول إلى الهدف الذي ارتأت أنها الأقدر ، بالمقارنة بالمناهج التقليدية ، على تحقيقه أي صياغة نظرية عامة للعلاقات الدولية أو على الأقل مجموعة نظريات جزئية متماسكة تفسر الظواهر الدولية وتقود إلى التنبؤ وذلك من خلال تطوير واستخدام مناهج وأساليب تحليل متطورة . وتعد دراسات التاريخ الدبلوماسي أحد أهم أعمدة المدرسة التقليدية ، كما تعد دراسات النظام الدولي أحد أهم أعمدة المدرسة السلوكية ، وفي حين يقع التاريخ في قلب ومحور الأولى ، فإن التاريخ كان أداة هامة من أدوات الثانية .

(١) وينطلق التاريخ الدبلوماسي من أن الفهم الكامل للشؤون الدولية لا يمكن أن يتحقق إلا بالتعرف على الأحداث والآراء التاريخية التي لها امتدادات في الحاضر وانعكاساتها على المستقبل . ومن ثم فإن دراسة العلاقات الدولية - على ضوئه - ليست إلا دراسة لتاريخ العلاقات الدبلوماسية بين الدول . وتتلخص خصائصه الأساسية في : وصف أحداث محددة في التاريخ بأكبر تفصيل ممكن ، جمع وترتيب الوقائع والأحداث التاريخية . سعياً وراء متابعة التطور الزمني للظاهرة ، الاهتمام بعنصرى الزمان والمكان ، ومن هنا فهو يتسم بتقديم قدر ضئيل من التعميمات ، وعدم صياغة افتراضات واضحة عن العلاقات بين الأسباب والنتائج ، التركيز على الحالات الفردية وعدم الاهتمام بالأنماط العامة والعوامل التي تساعد على المقارنة نظراً للتركيز أساساً على الوصف التفصيلي الكامل لأبعاد الحقيقة التاريخية . ومن أهم الانتقادات التي وجهت لهذا النوع من الدراسات قصورها في خدمة أهداف عملية التنظير وكذلك عملية الحركة السياسية .

(٢) ولقد اندرجت هذه الانتقادات في الإطار العام الأوسع للانتقادات التي وجهتها المدرسة السلوكية للمدرسة التقليدية بصفة عامة ، ويرتبط هذا بالطبع بطبيعة أهداف المدرسة الأولى ، وهي تلخص كالاتي :

أولاً : الوصول إلى تعميمات حول الظاهرة الدولية وذلك باكتشاف الأنماط المتكررة للسلوك الدولي التي تعدى المواقف المحددة الزمان والمكان ، فإن هدف التحليل ليس ثراء التفاصيل ، ولكن بناء نظرية تقدم تفسيراً أقوى للسياسات الدولية .

ثانياً : الاهتمام بالتحليلات المقارنة أكثر من الاعتماد على دراسات الحالات الفردية كسبيل أساسي للوصول إلى التعميمات .

ثالثاً : صياغة مقولات وافتراضات حول العلاقة بين المتغيرات من أجل تحديد الظروف التي تقع في إطارها هذه العلاقة بين المتغيرات فضلاً عن تفسيرها واحتمالات تطورها وليس فقط مجرد الوصف التفصيلي لأسباب وكيفية وقوع الحدث وهو الأمر الذي يحدد من القدرة على التفسير والتنبؤ .

وانطلاقاً من هذه الأهداف نجد ان السلوكية تذهب أبعد من التقليدية في فهم وتفسير العلاقات الدولية فهي لا تريد مجرد الوصف أو التصورات المثالية ولكن تريد النظرية التي تفسر الظاهرة بالاستعانة بالمنهج الامبريقية لاختبار الافتراضات حول العلاقات الارتباطية بين المتغيرات، وبالتالي التوصل إلى تعميمات وإن امكن التوصل إلى التنبؤ .

(٣) وبالرغم من أن المدرسة التقليدية قدمت أيضاً انتقاداتها للمدرسة السلوكية والتي تتشكك فيها من قدرتها على صياغة التعميمات وعلى التنبؤ، والتي تهاجم فيها الاهتمام المتزايد بالأساليب المنهجية والدراسات الكمية في مقابل الانفصال عن البحث التاريخي وإهمال النظر إلى السياسات الدولية كعملية تطويرية لها حلقاتها التاريخية، وبالرغم من وصول هذا الجدل إلى قمته في نهاية الستينات واستغراقه في السبعينات أيضاً، إلا أنه برزت محاولات لتضييق أو سد هذه الفجوة بين الجانبين، فلقد ظهر في الأدبيات الغربية منذ منتصف السبعينات^(١) اعتراف بوجود نوع من التوافق أو التكامل بين المنهج المختلفة، ومن ثم الدعوة إلى ضرورة الاهتمام بمحاولات التنظير المستقبلية بالجمع بين إسهامات الجانبين .

وتعددت عناصر تبرير هذه الدعوة كما تعددت كيفية تحقيقها، ومن أهم الأمثلة التي طرحت في هذا السياق عن إمكانية التعاون بين المنظورين التقليدي والسلوكي تلك المتصلة بقيمة المعرفة التاريخية لدى كل منهما، وتتلخص أهم أبعادها كالاتي^(٢) :

أ - يعد التاريخ معملاً لدراسة العلاقة بين السبب والنتيجة في السياسة العالمية وبمجالاً يمكن أن تستقصى فيه صحة بعض الفروض النظرية، أي أنه يقدم المادة الأولية اللازمة لصياغة واختبار بعض الفروض، كما يعطي عمقاً لدراسة الحاضر .

ب - إذا كان التاريخ يقدم المادة التاريخية اللازمة للتفسير والتحليل باستخدام أساليب منهجية أكثر حداثة وغايتها المعلنة بقوة هي التعميمات النظرية، فإن هذا يعني أن التاريخ وإن كان معطاة

(1) Mortan Kaplan : The New Great Debate : Traditionalism Vs Science in International Relations , World Politics .VOL 1 , 1966 .

(٢) انظر على سبيل المثال :

- Robert Morgan : The Study of International Politics , (in) R.Morgan : The Study of International Affairs , The Royal Institute of International Affairs , London , 1972. PP 265 - 276 .

هامة في دراسة تطور العلاقات الدولية إلا أن هناك فارقاً بين استخدام المؤرخ (أو دارس التاريخ الدبلوماسي) وبين استخدام دارس العلاقات الدولية للمادة التاريخية .

المطلب الثالث : التاريخ ودراسة النظم الدولية :

هذا ولقد أكد العديد من رواد المدرسة العلمية للعلاقات الدولية أنه حتى تقود عملية التنظير إلى القدرة على التنبؤ فانه من الضروري الاهتمام بتاريخ العلاقات الدولية . وبالفعل فان دراسات رائدة معاصرة لم تهمل التاريخ حيث انطلقت منه سواء في صياغة أو اختبار افتراضاتها ، وكان أوضح مثال على ذلك دراسات النظام الدولي منذ بدايتها في الستينات حتى الآن . فنجد مورتون كابلان أحد - أو أول - رواد تطبيق نظرية النظم في مجال العلاقات الدولية يقول إن التاريخ هو المعمل الكبير الذي تحدث في نطاقه الحركة الدولية ، بل إنه ^(١) في سياق دفاعه عن إمكانية تحليل النظم في تحقيق أهداف بحثية أكثر عمقاً من الأساليب التقليدية عند دراسة نفس الموضوع التاريخي ، فهو يؤكد من ناحية أخرى عدم صحة اتهام المناهج العلمية بعدم الاهتمام بالتاريخ لأنهم يهتمون به ولكن بأساليب جديدة ولأهداف محددة تختلف عن نظائرها لدى التقليديين .

ولقد استمرت وامتدت وتفرعت هذه الرؤية منذ صدور كتاب مورتون كابلان "النظام والعملية في السياسة الدولية (١٩٥٧)" وحتى الآن فمازال السعي لتوظيف التاريخ في الدراسات النظامية الدولية يحتل الاهتمامات الأكاديمية على أصعدة مختلفة ولأغراض متعددة .

واذ لم تكن الغاية هنا هي الدراسة التفصيلية لكيفية استخدام النظرية العامة للنظم في مجال دراسة العلاقات الدولية ^(٢) ، الا أنه يجب الانتقال عبر بعض الاشارات للتالية عن أهم أبعاد هذا

(1) Mortan Kaplan : op. cit. PP 13 - 16 .

(٢) حول هذه الأبعاد المختلفة انظر :

James E., Dougherty & Robert L. , Pfaltzgraff , Jr : Contending Theories of International Relations , (1981) . PP 102 - 131 .

- Philippe Brillard : Theories des Systemes et Relations Internationale , E.Brulyant, Bruxelles , 1977.

- Richard Little : A Systems Approach , (in) T.Taylor (ed) Approaches and Theory in Internationals Relation . pp 183 - 204

- Stanely Hoffman : Theory as a Ask of Questions , (in) Stanely Hoffman (ed) Contemporary Theory of International Relation , op. cit .

الاستخدام حتى نصل إلى البعد المتصل بنماذج توظيف التاريخ في دراسة التطور التاريخي للنظم الدولية ، وهي النماذج التي قدمها رواد هذا المجال في الخمسينات والستينات أو التي مازال يطورها العديد من الدارسين الذين يتبنون هذا المقرب التحليلي وتلخص هذه الاشارات كالتالى:

١ - تعد النظرية العامة للنظم من أكثر أساليب تنظيم البحث والتحليل المعاصر شيوعا فى نطاق العلوم الاجتماعية ، وإذا كان مفهوم النظام قد أضحى منذ بداية الستينات من المفاهيم الشائعة فى أدب علم السياسة والعلاقات الدولية إلا أن له جذورا تاريخية فى العلوم الطبيعية ، وتبرز هذه الجذور الاتجاه الكلى فى التحليل على أساس أن تحقيق الفهم الأفضل للظاهرة يكون بالنظر اليها كجزء من إطار كلى ونظمى وليس النظر اليها بمفردها .

٢ - تمت جهود كثيرة لتطوير نظرية نظم خاصة بالعلوم الاجتماعية بواسطة رواد مثل تالكوت بارسونز فى نطاق علم السياسة و كينيث بولدونج فى نطاق علم الاقتصاد ، ودافيد ايستون فى نطاق النظام السياسى بصفة خاصة ، وجابريل الموند وتحليله المقارن للنظم السياسية ، و كارل دوتش وتحليله السبرنطيقى . ويجمع بين هذه الجهود تركيزها على عناصر محددة : أهداف النظام ، الحفاظ على النظام وتوازنه ، قدرة النظام على التفاعل والتكيف مع التغيرات التى تحدث فى بيئته .

٣ - ولقد استخدمت اطرار التحليل النظمية فى دراسة عدة مستويات للعلاقات الدولية ، مستوى الفاعلين الدوليين (السياسة الخارجية أساسا . . .) النظام الدولى . والأخير يعنى النظر للعلاقات الدولية كنظام تفاعلات بين مختلف الفاعلين الدوليين . ولقد ركزت تيارات هامة من التحليلات على مستوى النظام الدولى ، وانطلقت هذه التيارات التى قدمت تعريفات متنوعة للنظام الدولى من عدة أسانيد للدفاع عن مزايا وأهمية تطبيق نظرية النظم فى دراسة العلاقات الدولية وخاصة على مستوى النظام الدولى . وساهم فى بلورة هذه التعريفات وهذه الأسانيد

- Stanely Hoffman : International System and International law (in) Klawns Knor and Sidney Verba (eds) : The International System (Theoretical Essays) . Princeton University Press. 1961.

- David Singer : The Level of Analysis Problem in International Relation , (in) op. cit. PP , 77 - 92.

- Charles McClelland : Theory and the International System . Macmillan , New York . 1966 .

- Charles McClelland : Applications of General System in International Relation (in) James Roseneau (ed) , International Politics and Foreign Policy , New York , Free Press 1961 .

رواد هذا المجال مثل مورتون كابلان ، تشارلز ماكيلاند ، ريتشارد روزيكرايس ، جورج مودلسكى ، وغيرهم ممن اهتموا بتطويره أو تقويمه ، مثل ستانلى هوفمان ، جوزيف فرانكل ، جون بيرتون . وتركز مجمل هذه الآراء حول الأسانيد التالية :

أولاً : تقديم إطار لتنظيم المعلومات والربط بين المتغيرات والاستعانة بمواد وخبرات العلوم الأخرى ، مما يدفع بإمكان تطوير منهاج نظرى يحقق درجة من الشمولية فى تفسير كل أبعاد الظاهرة الكونية الدولية .

ثانياً : يهتم بالتفاعلات الكلية دون الوقوع فى إطار الدراسة الجزئية للأنماط المختلفة من التفاعلات الجزئية ، ومن ثم فهو يساعد على تحليل سلوك الدول فى إطار خاص يوجه الاهتمام إلى التفاعل بينها فى إطار كلى ، ولذا فإن تحليل طبيعة النظام القائم فى فترة محددة زماناً ومكاناً ضرورى لفهم العلاقات الدولية الجارية فى نطاقه . وطالما تحدثت تغيرات فى المجتمع الدولى أو النظام الدولى على مر التاريخ فإنه يجب أن تكون دراسة النظم والتغيرات التى تحدث فيها موضوعاً لدراسة العلاقات الدولية .

ثالثاً : يساعد على التوصل إلى النماذج المتكررة لكيفية عمل النظم الدولية ، وتحديد مظاهر انتظامها وعوامل التوازن والاختلال التى تحكم تطور النظم الدولية الرئيسية والفرعية وانتقالها من شكل لآخر ، ولذا فإن كان النظام الدولى يمثل عنصراً أساسياً فى فهم أسباب وكيفية التفاعل المتبادل بين الدول فهو يساعد أيضاً على تفسير ما يمكن ملاحظته من انتظام سلوكى .

رابعاً : إن النظر إلى الظاهرة الدولية على أنها نظام يساعد على تحديد المتغيرات الأساسية فى هذا المجال وهى التى تتصل بالأبعاد الخاصة بتحديد مكوناته وهى أساساً ثلاثة : سلوك مكوناته ، هيكل وعمل النظام الناجم عن تفاعل هذا السلوك ، العوامل البيئية التى تحكم كلاً من سلوك المكونات وعمل النظام .

٤ - بالنظر إلى تعريف النظام بصفة عامة وبالنظر إلى التعريفات المختلفة للنظام الدولى يمكن القول ان هناك بعدين أساسيين يتناولهما النظام الدولى : العناصر المكونة له ، العلاقات التفاعلية التى تدخلها والتى تكون على درجة من الانتظام بحيث تسمح بالحديث عن هيكل أو بنية النظام الدولى . ولقد تنوعت واختلفت طرق علاج رواد هذا المجال الدراسى لهذين البعدين ولكن يمكن أن نوجز العناصر المشتركة فى مجموعتين :

المجموعة الأولى تتناول مايلى : التنظيم الداخلى لأنماط التفاعل بين العناصر المكونة للنظام ، العلاقات والحدود بين النظام وبيئته ، تحديد أنماط للنظم الدولية ، توزيع النظم الفرعية داخل النظام ، أنماط التفاعل فيما بينها وبين النظام ، تأثير الاختلاف بين العناصر المكونة للنظام من حيث القدرات على سلوك كل منها وعلى حالة النظام ، الاهتمام بتأثير الأوضاع الداخلية على سلوك

عناصر النظام ومن ثم على النظام الدولي ، الاهتمام بتيار المعلومات والاتصالات بين عناصر النظام .

أما المجموعة الثانية فستلخص فيما يلي : الوظائف التي يؤديها النظام ، الهياكل اللازمة لانجاز هذه الوظائف ، العمليات اللازمة للحفاظ على توازن واستقرار النظام ، ومدى قدرته على احتواء والتعامل بفعالية مع بواعث الاضطراب في هذا التوازن أو الاستقرار .

وبناء عليه فان الدراسات النظامية الدولية تهتم بعناصر النظام (مكوناته) ، العلاقة بين النظام الشامل والنظم الفرعية ، بيئة النظام الدولي ، هيكل النظام الدولي ، العمليات التي تجري فيه (التوازن ، الاستقرار ، الانتظام ، التكيف) .

٥ - اهتمت الدراسات النظامية - من خلال توظيف الأبعاد المشار إليها عالياً - بالتمييز بين الأنماط المختلفة للنظم الدولية ، فهناك دراسات اهتمت بالنظم التاريخية الدولية (قبل الحرب العالمية الثانية) ، وأخرى اهتمت بالفترة المعاصرة ، كما امتدت اهتمامات دراسات أخرى إلى النظم الدولية المستقبلية أى المحتمل ظهورها أو المرغوب التوصل إليها ، وأخيراً انطلقت بعض الدراسات للاهتمام بنظم دولية افتراضية .

اذن كيف جاء توظيف التاريخ في أهم هذه المحاولات المتعددة التي تختلف بالطبع في جوهرها عن التاريخ الدبلوماسي ؟ في هذا الصدد يمكن الإشارة إلى المجموعات الثلاث التالية :

أ - يمكن التمييز على صعيد المجموعة الأولى بين اتجاهين لهذا التوظيف ، أولهما الذى ينطلق من منظور مجرد افتراضى ويرجع إلى التاريخ لتوضيح الافتراضات . ثانيهما ينطلق من واقع تاريخى ملموس . وتجدر الإشارة إلى أن الغرض من هذا العرض ليس بالطبع الدراسة التفصيلية بقدر ما هو استخلاص السمات العامة لهذا التوظيف ومعايره .

وكانت دراسة موررتون كابلان (١٩٥٧) دراسة رائدة على صعيد الاتجاه الأول ، وكان منطقها ومبررها يتلخص كالآتي : طالما يختلف عدد ونمط سلوك الدول ، وطالما تتنوع قدراتها العسكرية والاقتصادية على مدار التاريخ اذن فان هناك نوعاً ما من الرابطة بين هذه العناصر على نحو يمكن معه التمييز بين نظم هيكلية وسلوكية في فترات مختلفة من التاريخ ، ويتطلب القيام بمثل هذا البحث افتراضات نظمية حول طبيعة الروابط بين المتغيرات حتى يمكن بعد ذلك دراسة التاريخ الماضى من أجل توضيح هذه الافتراضات . ويرى كابلان انه نظراً لعدم وجود معيار حاسم يمكن على أساسه دراسة العدد اللانهائى من المتغيرات والحقائق المطروحة للبحث فان وضع الافتراضات المبدئية يعد ضرورة مسبقة لتنظيم وتركيز البحث على الأكثر أهمية ، ومن ثم فان فائدة نماذج كابلان التى صاغها تتمثل فيما تسمح به من المقارنة بين سلوك أى نظام دولى قائم أو قام بالفعل وبين سلوك واحد من هذه النماذج وذلك استناداً إلى مجموعة المتغيرات التى بنى عليها تحليله أى تصنيف النماذج والمقارنة بينها ، (القواعد التى تحفظ توازن النظام ، القواعد

التحولية التي تعد بمثابة مدخلات إلى النظام ، التغيرات التي توضح الخصائص والسمات الهيكلية للفاعلين ، التغيرات المتصلة بالقدرة وعناصر القوة ، التغيرات الخاصة بمستويات الاتصال داخل النظام) ، هنا ولقد ميز كابلان بين ستة نماذج افتراضية من النظم الدولية المقارنة وهي : توازن القوة ، القطبية الثنائية المحكمة ، القطبية الثنائية غير المحكمة ، النظام العالمي ، النظام المبرر كى ، نظام اعتراض الوحدة ⁽¹⁾ .

أما الاتجاه الثانى فيمكن أن نطرح على صعيده عدة محاولات تراوحت ما بين محاولة للتمييز بين عدد من أنماط النظم الدولية التاريخية وفق معايير متنوعة ، وما بين محاولة مجرد متابعة التطور التاريخي للعلاقات الدولية بصورة منظمة لاتفرق في تفاصيل التاريخ الدبلوماسي ، أو في افتراضات ومتغيرات التحليل النظمي . فمن ناحية نجد ريتشارد روزيكرايس يدرس التاريخ الدبلوماسي لأوروبا الغربية (١٧٤٠ - ١٩٦٠) استنادا إلى معيار أساسي وهو العوامل التي تشارك في الاستقرار أو عدم الاستقرار ، ولنا فهو يصل إلى تقسيم هذه الفترة بين تسعة نظم تختلف من حيث تكتيك وأهداف الدبلوماسية . ومن واقع هذا التقسيم خلصت الدراسة إلى نموذجين أساسيين للنظام الدولي : الأول يتصف بالاستقرار والآخر يتصف بعدم الاستقرار ، ولقد عبر عن كل نموذج مجموعة من النظم التسعة التاريخية . وتركزت القيمة الأساسية لهذه الدراسة في أنها مثلت اعترافاً للمادة التاريخية التي ظلت طويلاً حكراً على كل المؤرخين ⁽²⁾ .

كذلك تتبع جوزيف فرانكل (١٩٧٥) تطور العلاقات الدولية على مدار التاريخ مستندا في ذلك إلى عامل هيكل النظام ، ولكنه لم يصل إلى وضع تقسيم زمني يسمح بالتمييز بين النظم الدولية التاريخية في تطورها ، حيث افترض صعوبة هذه المهمة في ظل الوضع لحالي لتطور التحليل

(1) Morton Kaplan , System and Process in International , - Politics , John Willy and Sons , New York 1962.

وحول تحليلات لأعمال كابلان ومقارنتها بنظائرها انظر على سبيل المثال :

- N. G. Onuf: Comparative International Politics . The Year book of World Affairs 1989. PP 197 - 217 .

(2) Richard N. Rosecrance : Action and Reaction in World Politics , Little Brown and Company , Boston 1963 .

- وحول تحليلات لأعماله انظر على سبيل المثال :

- James E., Dougherty & Robert L. , Pfaltzgraff , Jr : Contending Theories of International Relations , (1981) . PP 124 - 133 .

النظمى للعلاقات الدولية^(١) . كذلك من الاسهامات الأخرى فى دراسة العلاقات الدولية من منظور نظمى ولكن دون الوصول أيضاً إلى التمييز بين أنماط أو نماذج واضحة دراسة ويليام كوبلان^(٢) . فلقد ميز بين ثلاث مراحل لتطور النظام الدولى : مرحلة النظام الدولى التقليدى (١٦٤٨-١٨١٥) ، المرحلة الانتقالية (١٨١٥-١٩٤٥) ، المرحلة المعاصرة (١٩٤٥) ، ولقد استندت مناقشة خصائص هذه المرحلة والمقارنة بينها إلى ما أسماه بالتهديدات الثلاثة وهى : التهديد بحرب شاملة تدمر أساس النظام ، تهديد دولة واحدة بالسيطرة على النظام ، التهديد النابع من درجة الاعتماد المتبادل الاقتصادى .

ب - أما المجموعة الثانية فتمثلها الدراسات النظمية التى توظف التاريخ السياسى والاقتصادى والتى حققت دفعة هائلة خلال الثمانينات نظراً لتزايد الاهتمام الأكاديمى بهذا المستوى من التحليلات بسبب نمو آثار الاعتماد المتبادل بين أرجاء العالم ومع تزايد ما سُمى بأزمة الدولة القومية . ولقد أبرز هذان الأمران أهمية بعد أساسى فى الدراسات الدولية المعاصرة ألا وهو ديناميكيات التغيرات الكبرى فى توزيع القوى العالمية بين الدول ، ولقد عمقت من هذه الأهمية طبيعة المرحلة الراهنة للنظام الدولى المعاصر الذى يمر بفترة تحول هامة دفعت للتساؤل عن مصير الدول القائد للنظام وخاصة الولايات المتحدة ، ومن ثم تبلورت الدراسات التى تحاول تقديم صياغات هامة حول أبعاد الهيمنة Hegemony ثم السقوط بالنسبة للدول الكبرى أو الامبراطوريات ، وكان الرجوع للتاريخ يعمق من فهم مدلول بعض التغيرات الحاضرة كما يوسع من آفاق الاحتمالات الممكنة . ومن أحدث هذه الدراسات دراسة بول كيندى^(٣) ، وجورج مودليفسكى^(٤) ، وريتشارد روزيكرايس^(٥) ، وكذلك الدراسة المعيرة عن منظور المدرسة الراديكالية فى الاقتصاد السياسى أى دراسة والرشتين^(٦) ولقد أثارت هذه الدراسات (وخاصة الأخيرتين) تقريعات عديدة كان لها سندها أيضاً من التاريخ ، ولسنا هنا بالطبع فى

(1) Joseph Frankel : International Politics . Conflict and Harmony , Oxford Univ Press 1970

(2) William Coplin : Introduction to International Politics . Prentice Hall Inc , Englewoods Calf , New Jersey . Third edition . 1980 . PP, 21 - 53.

(3) Paul Kennedy : The Rise and The Fall of the Great powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000 , New York , Randan House , 1987 .

(4) George Modelski: Long Cycles in World Politics , Seattle , University of Washington Press , 1987.

(5) Richard Rosecrance : Long Cycle Theory and International Relation. International Organization, 14 (Spring 1987) .

(6) Immanuel M.Wallerstein : The Politics of the World Economy : The States , The Movements and World Economy . Essays (New York : Cambridge university press) 1984 .

موضع تقويم مضمون ونتائج هذه الدراسات بقدر ما يهمننا الإشارة إلى أبعادها الأساسية في
توظيف التاريخ ، فهي جميعاً تبحث عن منظورات مختلفة في العلاقة من مصادر القوة الاقتصادية
والعسكرية وبين درجة هيمنة الدول ثم أسباب سقوطها وتحول الهيمنة إلى مركز آخر .

ف نجد ان بول كيندى ينطلق في تحليله من ان النفقات العسكرية الباهظة عبر فترة زمنية ممتدة
تضعف الاقتصاد الأمريكى وتكون وراء تدهور الوضع التنافسى الدولى الأمريكى^(١)، ولقد ناقش
التحليل هذا المنطق على ضوء التجارب التاريخية خلال الخمسمائة عام الماضية ، والتي مرت بها
القوى العظمى التي شهدت فترات تدهور اقتصادى بعد فترات من الهيمنة (الامبراطورية
الاسبانية، البريطانية مثلاً) . ولقد مزج هذا التحليل بين السرد التاريخى وبين التعميمات الكبرى
حول العمليات التي تسبب التغير فى النظام الدولى، كما قدم نموذجاً على أهمية التفاعل بين
المؤرخ وعالم السياسة وعلى أهمية وجود الجسور بين الدراسات الاستراتيجية والاقتصاد
السياسى الدولى .

ومن ناحية أخرى نجد ان والرشتين قد حدد بناء على معيار اجتماع التفوق فى ثلاثة مجالات
اقتصادية وهي التجارة ، النقد ، الانتاج الصناعى - الزراعى ، ثلاث مراحل زمنية فقط هي التي
شهدت هيمنة بعض الدول هولندا (١٦٥٠-١٧٢٠)، بريطانيا (١٨١٥ - ١٨٧٠) ، الولايات
المتحدة (١٩٤٥-١٩٦٧) وهي الهيمنة التي ارتبط كل منها بحرب طويلة أعقبها مولد نظام
جديد مثل ويستفاليا بعد ١٦٤٠، The Concert of Europe بعد ١٨١٥ ، ونظام بريتون
وودز بعد ١٩٤٥ .

اما مودلسكى فلقد تصور حلقات دائرية من التحول فى القيادة العالمية تحدث كل مائة عام
بعد حرب عالمية تعكس بداية ضعف الدولة القائد وتفكك قوتها وكذلك تدهور الاقتصاد
العالمى . وهذه الحلقات هي حلقة (١٤٩٥-١٥٨٠) التي سادتها البرتغال (١٥١٦ - ١٥٤٠)
بعد مرحلة حرب شاملة (١٤٩٤ - ١٥١٦) ، ثم حلقة (١٥٨٠ - ١٦٨٨) والتي سادتها
هولندا (١٦٠٩ - ١٦٤٠) بعد حرب ممتدة (١٥٨٠ - ١٦٠٩) ، ثم حلقة (١٦٨٨ -
١٧٩٢) التي سادتها بريطانيا (١٧١٤-١٧٤٠) بعد حرب ممتدة (١٦٨٨ - ١٧١٣) ، ثم
حلقة (١٧٩٢ - ١٩١٤) والتي سادتها بريطانيا أيضاً (١٨١٥ - ١٨٥٠) بعد حرب ممتدة
(١٧٩٢ - ١٨١٥) ، وأخيراً مرحلة من (١٩١٤ - ١٩٤٥) والتي سادتها الولايات المتحدة
(١٩٤٥ - ١٩٧٣) بعد حرب ممتدة (١٩١٤ - ١٩٤٥) .

ولقد واجهت هذه التصورات حول تحول واستقرار الهيمنة انتقادات هامة^(١) على أساس أنها
فى تعميماتها تركز على بعض عناصر القوة وبعض المظاهر السلوكية دون الأخرى ، ومن هنا

(1) Joseph S.Nye : The Changing Nature of World Power . Political Science
Quarterly , Summer 1990 . PP 177 - 1920

ضعف هذه التعميمات حول العلاقة بين القوة العسكرية والاقتصادية أو حول الرابطة بين الضعف والسقوط وبين اندلاع حرب شاملة ، ومن هنا أيضاً عدم دقة التقسيمات المرحلية لتطور الهيمنة وانتقالها من طرف لآخر .

ج - وعلا هذه الدراسات الرائدة فى الستينات والسبعينات والثمانينات والتي امتدت تحليلاتها لتغطي فترات زمنية ممتدة نجد ان هناك مجموعة أخرى من الدراسات التي ركزت على فترات جزئية محددة وانطلاقاً أيضاً من صياغة مسبقة للافتراضات أو من وضع تاريخي محدد .

ففى دراسة نازلى شكرى وروبرت نورث^(١) نجد اعترافاً بأن المؤرخين والفلاسفة ومتخصصي العلوم الاجتماعية يستخدمون تعريفات مختلفة لتفسير نفس الظواهر ولا يقدم أى جانب بمفرده اجابة شافية ، ولذا تنطلق الدراسة من صياغة افتراضات حول الحرب والصراع بين القوى الكبرى ، ومن خلال العمليات طويلة المدى وليس الأحداث الجزئية ، وتنبعث هذه الافتراضات من مراجعة كبرى للتاريخ ومن مسح لأسباب الحروب التي قدمها من قبل دارسون فى مختلف الفروع المعرفية .

وحتى يمكن اختبار هذه الفروض تنابع الدراسة اتجاهات طويلة المدى عبر فترة زمنية ممتدة من ١٨٧٠ وحتى اندلاع الحرب العالمية الاولى مستهدفة فى ذلك فحص التاريخ لترى إلى أى مدى يمكن تفسير العنف على ضوء العمليات التي تعبر عنها المتغيرات المحددة فى الدراسة (النمو القومى) وتمثل هذه الدراسة واحدة من تيار الدراسات المناظرة التي تطبق اطرار نظمية على تحليل تاريخ أوروبا فى القرنين ١٨-١٩ .

وتبرز فى دراسة أخرى^(٢) دعوة لرؤية مشكلات تاريخ العلاقات الدولية فى أوروبا فى نفس الفترة (١٨٧٠ - ١٩١٤) انطلاقاً من أبعاد التحليل النظمى على أساس المزايا التي يحققها تحليل النظم الدولية فى التاريخ ، وهذه الدعوة وان لم تكن - منهجياً - دعوة جديدة الا أنها تعكس استمرار اهتمام المنظور الغربى^(٣) - سواء من روافد العلوم السياسية أو التاريخ - بإمكانيات التعاون المشترك للدفع مختلف أنواع الدراسات الدولية .

(1) Nazli Choucri , A. Robert , and C.North : Nation in Conflict : National Growth and International Violence , Massachusetts Institute Technology.1975 .

(2) Peter Kruger , The History and Structure of International System Relations , paper presented to the Confernce on the History and Methodology of International Relation.Perugla, September 20 -23,1989.

(٣) انظر المقارنة النقدية لأحد المؤرخين حول نتائج تطبيق المناهج الكمية فى تحليل علماء السياسة من ناحية ورؤيته للتداخل بين مجالات بحث علم السياسة والمؤرخ للعاصر ، ومن ثم إمكانيات وأبعاد التعاون بين الطرفين للدفع وتطوير نتائج الدراسات الاستراتيجية والأمنية من ناحية أخرى . وانظر أيضاً -

خلاصة القول إنه بالانتقال من المستوى العام للعلاقة بين التاريخ والعلوم الاجتماعية إلى المستوى الخاص للعلاقة بين دراسة العلاقات الدولية والتاريخ في المنظور الغربي نصل إلى خلاصة أساسية - بصفة خاصة - على ضوء مضمون بعض أهم الأدبيات السياسية الغربية المعاصرة في التاريخ الدبلوماسي وفي التطور التاريخي للنظم الدولية . ومفاد هذه الخلاصة هي اقتصار هذه الأدبيات على خبرة وتاريخ النظام الأوربي وخاصة منذ ويستفاليا . وإذا كان وضع الامبراطورية العثمانية في النظام الدولي وخاصة خلال الثلاثة قرون الأخيرة من عمرها (والتي تزامنت مع الهجمة الأوربية الحديثة وتطوراتها منذ عصر النهضة الأوربية) قد تم تناوله في الأدبيات سواء الجزئية أو الشاملة فكان ذلك باعتبارها ، ليست دولة خلافة اسلامية ذات دوافع وأهداف تميزها ولكن كواحدة من عدة قوى كبرى مثلت أطراف نظام توازن القوى المتعدد التقليدي وهو النظام الذي ساد قبل الحرب العالمية الثانية .

وعدا كل ماسبق نجد أن القرون العشرة الأولى من التاريخ الإسلامي لم يتم تناولها بواسطة هذه الأدبيات (في نطاق علم العلاقات الدولية) ، وحتى الدراسات التي امتدت بنظرها إلى ما قبل ويستفاليا (بنحو قرنين على الأقل) حيث كانت الدولة العثمانية تمثل المهدد الحقيقي للنظام الأوربي، وهو التهديد الذي أخذ يتراجع تدريجياً منذ منتصف القرن السابع عشر ، لم تأخذ هذه الدراسات في اعتبارها هذا الطرف الإسلامي ، فلقد كان النظام الأوربي مركز العالم في نظرها .

وفي المقابل نجد أن المؤرخين الغربيين هم الذين اهتموا بأبعاد التاريخ الإسلامي قبل ويستفاليا (كما سنرى في الجزء الثاني من هذا الباب) كذلك (كما سنرى أيضاً في المبحث التالي) فإن المؤرخين المسلمين التقليديين والكتابات المعاصرة حول التاريخ الإسلامي بعصوره المختلفة قد تناولت بصورة متناثرة أبعاد من هذا التاريخ أيضاً ولكن على النحو الذي لا يحدد تطور وضع الدولة الإسلامية في هيكل النظام الدولي أو على خريطة توزيع القوى العالمية بالمقارنة بالقوى غير الإسلامية على الساحة الدولية .

فاذا كان توظيف خبرة التاريخ السياسي والعسكري الإسلامي يعد الحلقة المفقودة في الأدبيات العربية المعاصرة تحت عنوان "العلاقات الدولية في الإسلام" ^(١) حيث ان هذه الأدبيات

- John Lewis Caddis : Expanding the Data Base Historians , Political Scientists and the Enrichment of Security Studies , International Security , Summer 1987 . (vol 12 , No1) PP 3 - 12 .

-Dennis Kavanagh : Why Political Science Needs History , Political Studies , Vo 39 , 1991 . pp 479 - 495

(١) انظر على سبيل المثال :

- د . وهبة الزحيلي : العلاقات الدولية في الإسلام ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨١ . -

قاصرة على اسهام العلماء الشرعيين فى دراسة القواعد الشرعية لتنظيم علاقات القتال والسلم بين المسلمين وغير المسلمين^(١) .

بعبارة موجزة فان منطقة الفراغ التى تحتاج إلى اجتهاد دارسى العلوم السياسية الاسلاميين هى دراسة التاريخ السياسى الإسلامى الدولى ليس بمنهاجية التاريخ الدبلوماسى ولكن باستخدام أدوات التحليل النظامية المتصلة بالأبعاد النظرية لدراسة النظم الدولية .

ولكن يظل السؤال التالى قائما : ألم يتم على مستوى آخر من الأدبيات خلاف أدبيات المنظور الغربى لعلم العلاقات الدولية - توظيف التاريخ الإسلامى فى دراسة موضوع العلاقات الدولية فى الإسلام ؟ وكيف جاءت درجة وطبيعة هذا التوظيف ؟

وهل تقدم النتائج بهذا الصدد دافعا آخر لتوظيف التاريخ الإسلامى على مستوى دراسات النظام الدولى ؟ وكيف سيستعين نمط هذا التوظيف بالأبعاد النظرية للدراسات النظامية كما افترضها علم العلاقات الدولية ؟ وهل ستقدم نتائجها صورة مختلفة عن نتائج الدراسات التى لم تأخذ الأطراف الإسلامية فى اعتبارها ؟ .

-
- د. خديجة أبو اتلة : الإسلام والعلاقات الدولية فى السلم والحرب، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٣ .
- د. اسماعيل أبو شريعة : نظرية الحرب فى الشريعة الإسلامية ، الكويت ، ١٩٨١ .
- د. محمد رأفت عثمان : الحقوق والواجبات والعلاقات الدولية فى الإسلام ، دار الكتاب الجامعى ، القاهرة ، ١٩٧٥ .
- الامام محمد أبو زهرة : العلاقات الدولية فى الإسلام ، دار الفكر العربى د. ت .
- د. محمد الصادق عفيفى : المجتمع الإسلامى والعلاقات الدولية ، مكتبة الخانجى ، القاهرة .
- د. محمد الصادق عفيفى : الإسلام والعلاقات الدولية . دار اقرأ ، بيروت . ١٩٨٦ .
- نجيب الارمنازى : لشرع الدول فى الإسلام ، مطبعة ابن زيلون ، القاهرة ، ١٩٣٠ .
- د. احمد الحصرى (وآخرون) : الفقه الإسلامى - العلاقات الدولية فى الإسلام - مطبعة دار التأليف بالمالية ، مصر ، ج ١ ، ط ١٩٦٩ .

- محمد رشدى محمد اسماعيل : العلاقات الفردية والدولية فى الإسلام ، مطبعة عيسى البلبى الحلى ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

- محمود أحمد عبد الله : أسس العلاقات الدولية فى الإسلام ، رسالة دكتوراه ، كلية لشرعية ، ١٩٨٧ .

(١) انظر المقدمة العامة للمشروع

المبحث الثاني

أبعاد توظيف التاريخ الإسلامي في دراسة

العلاقات الدولية

تتمتد الرؤية النقدية المقارنة في هذا المبحث إلى عدة مجموعات من الأدبيات وهي وإن كان يجمع بينها جميعا الاهتمام بدراسة أبعاد من العلاقات الدولية الإسلامية فهي تختلف بعمق من حيث درجة وطبيعة وهدف توظيف التاريخ الإسلامي في هذه الدراسة . ويرجع هذا الاختلاف إلى عوامل عدة من أهمها : اختلاف طبيعة التخصصات في نطاق دائرة العلوم الإسلامية (شرعية - تاريخية) مدى انطلاق دراسات متخصصة العلوم الاجتماعية (وخاصة للمسلمين بالطبع) من منظور إسلامي من عدمه .

وإذا كانت العلاقات الدولية للفواعل الإسلامية تعد بعلاها ما يبرز بوضوح في أدبيات مختلفة (جزئية وكلية) للمؤرخين المسلمين المعاصرين والدارسين للتاريخ الإسلامي في عصوره المختلفة ، وإذا كانت هذه الأدبيات ستمثل مع نظائرها بأقلام غربية مجموعة من المصادر الثانوية التي تعامل معها (إلى جانب المصادر التراثية الأولية) الباحثون في المشروع ، وإذا كانت هذه الأدبيات تقدم في مجموعها أوفى أجزاء منها عرضاً لتاريخ العلاقات وهو أقرب إلى التاريخ الدبلوماسي للعلاقات الدولية بين الفواعل الإسلامية^(١) :

فإن هناك تياراً من الدراسات في مجال العلوم السياسية والتي وظفت التاريخ في تحليلاتها سعياً نحو أهداف بحثية مختلفة . فهذه الدراسات لا تتعرض للتطور الزمني للتاريخ الدبلوماسي كغاية في حد ذاته ولكن توظفه لأهداف وأغراض بحثية متنوعة حيث أنها تمزج بين السرد التاريخي وبين أطر نظرية من أجل دراسة عمليات التغيير في السياسات الخارجية أو في النظام الدولي . ومن هذه الدراسات من يسعى إلى استخلاص تعميمات حول قضايا جزئية (أنماط السياسة الخارجية لأحد الفواعل الإسلامية مثلاً .) أو حول قضايا كلية (مثلاً اتجاه ومسار التعددية السياسية الدولية أو العلاقة بين النظرية الإسلامية بين التطبيق والممارسات الإسلامية الدولية) ومنها ما يسعى إلى التنبيه بضرورة الوعي بمشكلة خبرة التاريخ الإسلامي نظراً لأهمية هذه الخبرة كمصدر للتنظير في مجال النظرية الإسلامية من ناحية أو لمناقشة الحاجة إلى تطوير "المنظور الفقهي التقليدي" عن أصل العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين في ظل ملولات السياق الزمني والمكاني من ناحية أخرى .

وامام هذا التنوع في منطلقات وأهداف ومستويات توظيف التاريخ الإسلامي (في بعده الدولي) يمكن القول إن هدفنا ليس بالطبع العرض التفصيلي لمسار ومضمون ونتائج التحليل في

(١) انظر في الفصل الثاني من هذا الباب بمبحثه الأول والثاني تأثيره هذه المصادر من مشكلات أمام التحليل السياسي

نماذج معبرة عن هذه الاهتمامات البحثية ولكن يهمنى الإشارة إلى أهم الملامح المشتركة بين كل مجموعة من هذه الاهتمامات وذلك لعدة اعتبارات من أهمها :

من ناحية أن هذه الملامح المشتركة ستبرز لنا منطقة الفراغ البحثي في مجال توظيف التاريخ الإسلامي في نطاق دراسات العلاقات الدولية ومن ثم ستزيد من إيضاح دواعي ومبررات الهدف المحوري لهذا الجزء من المشروع ، ومن ناحية أخرى فإن هذه النماذج لا تنطلق جميعها من منظور إسلامي بقدر ما تعكس في معظمها الاهتمام بموضوعات إسلامية . ومن ثم فإن هذه الملامح المشتركة التي نسعى لإبرازها يجب التصدي من منظور إسلامي لمناقشة مقولاتها ، وهذا التصدي يمثل اللبنة الأولى في هيكل الأهداف المكتملة أو غير المباشرة والتي سيلقى الضوء عليها في موضع لاحق^(١) . وسيتم عرض هذه النماذج في المجموعات الثلاث التالية :

المطلب الأول : نماذج من الدراسات الكلية :

وهي عادة نماذج تبرز الفجوة بين ما أسمته "المثالية الإسلامية" أو "المنظور التقليدي الإسلامي" أو "النظرية الكلاسيكية للعلاقات الدولية في الإسلام" ، وبين ممارسات المسلمين عبر التاريخ الإسلامي ، وتركز بعض هذه الدراسات أساساً على قضيتين :

قضية : التطور نحو التعددية السياسية الإسلامية الدولية بعيداً عن مثالية الدولة الإسلامية في ظل خلافة إسلامية واحدة .

وقضية : التطور نحو العلاقات السلمية بين المسلمين وغير المسلمين والتي تنطلق من مفاهيم ومبادئ المصالح المشتركة بعيداً عن مثالية الجهاد^(٢) .

وبدون الدخول في تفاصيل هيكل ومضمون النماذج الثلاثة المختلفة المختارة لكل من يسكاتوري ، خلوري ، بايب فيكفي القول إنها ، وإن اختلفت في أسلوب العرض والتحليل

(١) أنظر المبحث الثالث من الفصل الثاني .

(2) James P. Piscatori : Islam in a World of Nation State, Royal Institute of International Affairs , Cambridge University Press , 1988. - Majid Khaddurie : The Islamic Theory of International Relation and Its Contemporary Relevance , (in) J Harris (ed). Islam and International Relations , New York . 1965. PP 24 - 39 .

- د. مجيد خلوري : الحرب والسلام في شرعة الإسلام ، الدار المتحدة للنشر ، بيروت ، ١٩٧٣ .

- Daniel Pipes : In the Path of God : Islam and Political Power , Basic book Inc Publishers , New York . 1983 . PP 48 - 69 .

وكيفية ترطيف المادة التاريخية^(١) ، إلا أنها تشترك في متابعة التطور في أهم تيارات الفكر السياسي الإسلامي وفي عرض نماذج لأهم الممارسات في العلاقات الإسلامية الدولية والعلاقات الإسلامية - غير الإسلامية الدولية ولكن تتسم هذه المتابعة بأنها تقتطع كل منعطف من هذا التطور (على مستوى الفكر أو على مستوى الواقع) من سياقه التاريخي الزماني والمكاني وهو الأمر الذي كان ولا بد أن يؤثر على نتائج هذه التحليلات . فمما لاشك فيه ان مدلولات ممارسات العلاقة الإسلامية في ظل مرحلة القوة والهيمنة الإسلامية لا بد وأن تختلف في المغزى والسياق والنتائج عن مدلولات نظائرها في مرحلة الضعف والتراجع الإسلامي ، وهذا ما أغفله يسكاتوري في حين حاول أن يثبتته خلدوري ولكن لنفس غرض الأول (أى الحاجة لتطوير الشرع الإسلامي الدولي) .

ومن ثم تجتمع هذه النتائج على نحو يبين أن النظرية الإسلامية التقليدية عن العلاقات الدولية والتي تشكلت خلال فترة القوة والهيمنة الإسلامية قد أعيد تشيكلها على ضوء الخبرات التاريخية لمراحل التراجع في هذا القوة والهيمنة وصولاً إلى الوضع الحديث والمعاصر للعالم الإسلامي في النظام الدولي .

ويتراوح هذا التيار بين اتجاهين فرعيين . الاتجاه الأول يعبر عنه بمجيد خلدوري فهو يشير في كتابه " الحرب والسلام في شرعة الإسلام " (ص ص ٣٥٩-٣٥٨) ، أن التغيرات في النظرية التقليدية للشرع الإسلامي والتي جعلت في الامكان اقامة اتصالات ودية بين الإسلام والمسيحية والتي أتاحت للإسلام الاندماج في الأسرة العالمية الأوسع نطاقاً قد تكون من أهم امارات تطوره منذ فترة تكونه ، ومع ان الشرع الإسلامي في الماضي قد تعرض لتأثيرات خارجية إلا أنه بوجه عام احتفظ بجوهر طابعه ، وأكبر تحدى يواجهه هذا الشرع في العصر الحديث يأتي من الغرب وهو تحدى يفرض بعض التغيير . ومحاولة تغيير الشرع الإسلامي - على الرغم من صلابته المعروفة - تستحق وفق مقولة خلدوري دراسة دقيقة ونجد ان مجيد خلدوري بعد استعراضه لقوى التغيير العالمية منذ القرن ١٦ الميلادى وحتى سقوط الخلافة العثمانية قد خلص (ص ص ٣٩٠ - ٣٩٢) إلى ان الاتجاه العلماني نحو العلاقات الخارجية بات مقبولا لدى جميع الدول الإسلامية تقريباً سواء منها التي علمنت كياناتها القانوني الداخلي علمنة كاملة أو التي مازالت تتخذ الشريعة أساساً لقوانينها ، وأن الإسلام قبل مقاييس علمانية في علاقاته الخارجية كما قبل اندماجه في الأسرة الدولية ، وتكيف ليتعايش مع دار الغرب في ظل ادراك الدول الإسلامية أنه يستحيل في

(١) فعلى سبيل المثال نجد أن خلدوري في الحرب والسلام يقدم موضوعات فرعية تحت ثلاثة محاور أساسية وهي : نظرية السلطة الجهاد ، العلاقات السلمية ، ويستند تحليله إلى مصادر شرعية وفكرية وبعض الوقائع التاريخية حتى القرن الحادى عشر الهجرى والتي تدفع - من وجهة نظره - إلى الحاجة لتغيير الشرع الدولي حتى يصبح الإسلام مندمجاً في الأسرة العالمية ، أما يسكاتوري فيقدم تقسيماً موضوعياً أيضاً وهو يوظف التاريخ في شكل مجرد تقديم أنماط سلوكية للفراغل الإسلامية الكبرى بصفة خاصة (العثمانية والفارسية) للدلالة على مصداقية منطلقة .

الوقت الحاضر احياء النظرة الدينية التقليدية إلى الشئون الخارجية وأنه ليس من مصلحتها أن تفعل ذلك لأن الاوضاع التى تسمح بربط الدين بالعلاقات بين الأمم قد تغيرت تغيرا جذريا .

هذا وكان خلورى قد أبرز فى موضع آخر من فكرة (النظرية الإسلامية للعلاقات الدولية ص ص ٢٩ - ٣٠) أن النظرية الإسلامية للعلاقات الخارجية لا توجد فى القرآن والسنة بالرغم من أن افتراضاتها الأساسية توجد فى هذين المصدرين ، لأنها تتاج فكر المسلمين حين وصلت الامبراطورية إلى اقصى تطورها وأنه أعيد تشكيلها خلال فترة التراجع فى هذه القوة .

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الرؤية تخلط بقوة بين أمور ثلاثة : من ناحية ما أسمته الاتجاه العلماني نحو العلاقات الخارجية والمقاييس العلمانية للإسلام فى علاقاته الخارجية (الحرب والسلام ص ٣٨٨) وبين من ناحية أخرى ما اشارت اليه أن معظم فقهاء المسلمين (بعد سقوط الخلافة) يقولون إن القانون الإسلامي الخاص بعلاقات الإسلام الخارجية كما وضعه النبى صلى الله عليه وسلم قام على أساس مبدأ العلاقات السلمية لا العدوانية بين الأمم (ص ٣٨٩) ، وبين من ناحية ثالثة ماخلصت اليه (ص ٣٩١) من أنه نظرا لانتقال المبادرة إلى ايدى دول كبيرة من غير المسلمين أصبح من الجائز بل من الضروري وفقا للشرعية الإسلامية أن يراعى الإسلام مصالحه استنادا إلى الأوضاع المتغيرة . ومما لاشك فيه ان هناك فارقاً شديداً بين الأبعاد الثلاثة فاذا كان لايمكن قبول الأول والتحفظ بشدة على الثانى فان الثالث هو الذى يستدعى التوقف والبحث عن أسسه الإسلامية حيث أن الإسلام لكل زمان ومكان والاجتهاد فيه قائم لصالح المسلمين فى ظل ضعفهم وقوتهم .

والاتجاه الثانى يمثله يسكاتورى (ص ص ١٠، ١٣، ١٤) الذى وصل إلى القول ان هناك العديد من "الإسلام" بقدر ما هناك من المسلمين وإن السياسات مستقلة وليست تابعة للدين الإسلامى ، وإنه ليس كافيا القول إن الإسلام هو دين المسلمين ولكن الإسلام هو المعتقدات السياسية وسلوك المسلمين ومايقولونه ومايفعلونه . والجدير بالذكر أن هذا الاتجاه ينطلق من انكار الفصل بين الإسلام والمسلمين وهو المنطلق الذى يتبناه تيار هام من الدراسات الغربية وهو الذى يحاول أن يطمس ذاتية وخصوصية الإسلام كعقيدة دينية منزلة لتنظيم الحياة فى المجتمع والعلاقات بين كافة البشر وهذا التيار يحذر دائما^(١) من الوقوع فى مصيدة الاعتقاد فى وجود مغزى غير متغير للإسلام محدد فى عبارات صياغته المكتوبة ، كما يحذر من خطورة التمييز الحاد بين الإسلام الحقيقى وغيره أو اعطاء وضع متميز للمقولات الشرعية فى مراجع القانون أو علم

(١) انظر نموذجنا لهذا المنطلق فى :

- Albert Hourani : Islamic History , Middle Eastern History , Modern History(in) Islamic Studies : A Tradition and Its Problems , PP 13-14 .

الكلام Theology ومن ثم فإن هذا التيار يرى أنه مهما كان ما يعتقد الناس أنه الإسلام فإن ما يسمى الإسلام "الشعبي" له مغزى خاص حتى لو ادانه الشرعيون والقانونيون .

اذن هل مقولة إن خيرة تطور الممارسات ومدلول تطور النماذج الفكرية الإسلامية تبين ان مثاليات وقواعد الإسلام ليست المحرك وليست أساس العلاقات الدولية الإسلامية هل هذه المقولة تعد فهما صحيحا للإسلام ؟ أم أن هناك تفسيراً إسلامياً لهذه الظاهرة التي لا يمكن أن تنكر الملاحظة العلمية حدوثها بالفعل ؟ وماهى أسانيد هذا التفسير ومنطلقاته ؟ إن الحاجة للإجابة عن هذه التساؤلات ضرورة هامة ، فبالرغم من أن أحد المنطلقات الإسلامية الأساسية هي التمييز بين الإسلام وبين فهم المسلمين له وسلوكهم في إطاره إلا أن منظوراً إسلامياً صحيحاً لا يمكن أن يصل إلى تجاوز وجود الإسلام ذاته تحت تأثير الخبرة الإسلامية العملية أى لا يمكن أن يقبل أن الخبرة التاريخية تثبت فشل وعدم صحة المثالية الإسلامية أو الاتجاه إلى "العلمنة" تحت ضغط مقتضيات الواقع الجديد - كما اتضح من أهداف النماذج السابق الإشارة إليها - ولكن يجب على هذا المنظور الإسلامي أن يجد تفسيراً لتراجع التمسك بالنظرية التقليدية والمثالية الإسلامية في ظل الظروف القائمة التي عكست تدهور القوة الإسلامية بل وتفسير هذا التدهور أيضاً تفسيراً إسلامياً ، وأخيراً بيان ضوابط وشروط احياء المثالية الإسلامية وقبل هذا كله تقديم رؤية اجتهادية إسلامية عن هذا الواقع في تطوره التاريخي .

هذا وتعد محاولة الاجابة عن هذه الاسئلة - كما سيرد في موضع لاحق - أحد الضوابط المنهجية لأهداف هذا الجزء من المشروع وهى التى ستبين الروابط مع اجزائه الأخرى ، كما تبين أوجه الاختلاف بين اقترابنا الكلى من التاريخ الإسلامى وبين مقرب هذه النماذج السابقة ^(١) .

٢ - ومن النماذج الكلية والتي تنظر أيضاً إلى قضية عدم ملائمة النظرية التقليدية الإسلامية للعلاقات الدولية مع الواقع المعاصر ومن ثم الحاجة إلى منظور جديد لهذا الواقع دراسة د. عبد الحميد أبو سليمان ^(٢) ، وهى تختلف جوهرياً عن النموذجين السابق الإشارة إليهما فى أمرين أساسيين :

من ناحية : أنها تطالب بالرؤية النقدية لمكونات الفقه التقليدى على أساس النظر إليها فى سياقها الزمانى والمكانى وتطويرها على أساس السياق الزمانى والمكانى المعاصر أيضاً ، ولكن من ناحية أخرى تظل الأصول الإسلامية (القرآن والسنة) والعلوم المنبثقة عنهما بمثابة الإطار المرجعى الأساسى الحاكم والضابط لهذه الدعوة .

(١) انظر للبحث الثالث من الفصل الثانى .

(2) Abd El Hamid Abu Sulyeman : The Islamic Theory of International Relation : New Direction for Islamic Methodology and Thought , The International Institute of Islamic Thought , Washington , 1987

بعبارة أخرى فإن هذه الدراسة تهتم بمناقشة سبل تطوير بديل فكري إسلامي للمنظور الإسلامي التقليدي محتوي ومنهجها (الذي يقول أساسا في مجموعه بأن أصل العلاقة هو الجهاد والقتال من أجل نشر الدعوة والذي يستند إلى قاعدة النسخ والمنسوخ) على أساس أن بعض جوانب القصور في المنهجية التقليدية (وخاصة افتقاد عامل الزمان والمكان) هي التي تسمح - من وجهة نظر المؤلف - بانتقاد الفكر التقليدي حول عدة أمور (أصل العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين ، أهل الذمة ، الجزية ، العهد والأمان) حيث أن الخلفية التاريخية والنفسية للفكر الإسلامي التقليدي حول العلاقات الدولية هي التي تفسر مضمون هذا الفكر واستناده إلى قاعدة النسخ ، ومن ثم فإن الخلفية التاريخية والظروف النفسية المحيطة بالراهنة هي التي أثرت أيضاً في صياغة وتطور الرؤى الحديثة (أى الرؤى الاعتدالية ، التبريرية التي تقول بأن أصل العلاقة هو السلام وإن القتال من أجل الدفاع عن النفس) والرؤى التي تنطلق من الدعوة لإعادة النظر في تطبيق قاعدة النسخ والمنسوخ وما ترتب عليها من سوء فهم لقضية أصل العلاقة بين المسلمين وغيرهم فيما يتصل بهذه القضية من قضايا أخرى .

ومن ثم فإن هذه المحاولة لتطوير محتوى ومنهج الفكر التقليدي والفكر المعاصر حول أبعاد العلاقات الدولية تدعو للأخذ في الاعتبار المبررات السياسية والاستراتيجية ولممارسات المسلمين ولكن دائماً في إطار القيم الإسلامية ، لأن المفكرين المسلمين التقليديين والمعاصرين على حد سواء لم يولوا هذه الاعتبارات اهتمامهم بقدر ما اهتموا بالتفسيرات الشرعية واعتبارها قواعد شرعية مطلقة تسرى على كل زمان ومكان .

والجدير بالذكر هنا أن توظيف التاريخ في هذه المحاولة لا يعدو تقديم نماذج تاريخية تساعد على توضيح دواعي الاهتمام بالتميز بين أهداف الشريعة وبين اعتبارات السياسة في فترة محددة وزمان ومكان محدد، كذلك لا تقدم هذه المحاولة اجابة عن السؤال المتعلق بأسباب الفجوة بين النظرية الإسلامية وبين الممارسات الإسلامية عبر التاريخ .

٣ - ومن نماذج الدراسات الكلية والتي تعالج أيضاً قضية العلاقة بين النظرية والتطبيق في الإسلام ولكن من جانب غير الذي تعرضت له النماذج الثلاثة السابقة تلك الأدبيات التي تدعو لأهمية تقديم منظور إسلامي للعلاقات الدولية المعاصرة^(١) .

وهي تقدم رؤية حول وضع الإسلام كقوة في النظام الدولي المعاصر وكيف يمكن أن تساهم مبادئه وقواعده ومفاهيمه في ارساء أسس جديدة لهذا النظام في مرحلة إعادة تشكيله ، وهذه الرؤية وإن اعتمدت أساسا على عرض تطور تاريخ الأفكار الإسلامية حول أبعاد ظاهرة

(١) انظر على سبيل المثال :

- Nasser Ahmed Al-Braik : Islam and World Order Foundations , and Values, The American University, Washington D.C 1986 (unpublished) Ph.D. Dissertation .

العلاقات الدولية فى الإسلام (الأمة ، الجماعة ، العدالة ، المساواة ، الحرية ، السلام) إلا أنها لا تقدم هذا التطور فى الأفكار فى سياق تطور تاريخ العلاقات الدولية الإسلامية ، أى لم توظف التاريخ الإسلامى لاستخلاص نماذج من الممارسات الإسلامية الدولية التى تبرز دعائم هذه الأفكار الإسلامية الكبرى ، ناهيك عن عدم توظيف هذه الأفكار لتقديم رؤية إسلامية عميقة عن أهم القضايا الدولية المعاصرة أو عن كيفية اسهام المبادئ الإسلامية اسهاماً عملياً فى التشكيل الجديد للنظام الدولى، وقبل ذلك فى إعادة تشكيل وضع العالم الإسلامى على صعيده .

المطلب الثانى : نماذج من الدراسات الجزئية :

وهى الدراسات التى تتناول طرفاً اسلامياً واحداً ، أو فترة محددة أو نمطاً محدداً من التفاعلات الدولية فى التاريخ الإسلامى وذلك اما لاستخلاص أنماط سلوكية محددة من ناحية ، أو التمهيد لتحليل واقع معاصر من ناحية أخرى أو لاثبات مقولات معينة وإعادة النظر فى مقولات أخرى من ناحية ثالثة . وفيما يلى عرض لأهم ملامح نماذج هذه المجموعات الثلاث ، مع الإشارة مسبقاً انه اذا كانت نماذج الدراسات الكلية السابق تناولها لم تجرد العنصر العقيدى بل انطلقت منه اساساً فليس هذا هو الحال مع نماذج الدراسات الجزئية التالية :

١ - إحدى هذه الدراسات ^(١) تعد دراسة جماعية رائدة بين الدراسات العربية فى مجال العلوم السياسية من حيث توظيف التاريخ السياسى لمصر لمحاولة اختبار بعض الفرضيات والمقولات حول السلوك السياسى الخارجى لمصر ، فلقد كان هدف هذه الدراسة ليس السياسة الخارجية لمصر الإسلامية ولكن البحث عن الأنماط المتكررة عبر حقبة تاريخية ممتدة (من ابن طولون وحتى السادات) فى سلوك مصر الخارجى ، أى أنماط الأهداف والأدوات ومجال الحركة ومصدر التهديد أو الخطر ولم يكن الإسلام متغيراً واضحاً فى تحليل هذه الأبعاد عبر ما يقرب من القرون الخمسة التى تغطيها الدراسة وخاصة المراحل التاريخية السابقة على انهيار الخلافة الإسلامية، ومن ثم تبرز نتائج هذه الدراسة التساؤل التالى : هل كانت النتائج تختلف لو لم يتم تجريد البعد العقيدى؟ ومن ثم أليس من الضرورى البحث عن وزن وكيفية تأثير هذا البعد بالمقارنة بالأبعاد الأخرى ؟

(١) د. على الدين هلال (محرر) : دراسات فى السياسة الخارجية المصرية من ابن طولون إلى السادات ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ .

- انظر بصفة خاصة :

- حسين توفيق: السلوك الخارجى لمصر من ابن طولون ٨٦٨م إلى على بك الكبير ١٧٦٠م ، ص ١-٥٣ .

- د. جهاد عودة : السلوك الخارجى لمصر : دراسة مقارنة بين عهدي على بك الكبير (١٧٦٠-١٧٧٢) ومحمد على باشا (١٨٠٥ - ١٨٤٨) ، ص ٦٩ - ١٣٣ .

٢ - وفي المقابل نجد دراسة أخرى رائدة^(١) في مجال التحليل السياسي للعلاقات بين الدول الإسلامية : وهي تجمع في تحليلها العناصر التالية : الخصائص التكوينية للدولة الإسلامية والعلاقات بينها ، موجز التطور التاريخي للعلاقات بين الدول الإسلامية من عصر الدولة العباسية إلى نهاية الخلافة الإسلامية ونشأة الدول الإسلامية المعاصرة ، أبعاد العلاقات المعاصرة بين هذه الدول والأطر التنظيمية لها والنظرية السياسية التي تحكمها .

وهكذا فإن توظيف هذه الدراسة للتاريخ إنما كان مجرد التمهيد للدراسة العلاقات المعاصرة بين الدول الإسلامية (منذ ١٩١٨) على مستوى الحركة ومستوى النظرية وهذه العلاقات وإن كان يمكن دراستها منفصلة إلا أنها لا تنفصل من حيث خصوصيتها وتطورها عن العلاقات الإسلامية - غير الإسلامية في تطورهما .

اذن ماهي الأنماط التي يمكن ان تكشف عنها متابعة هذا التطور باستخلام ادوات التحليل النظامي بصفة خاصة ؟ ألا تؤدي دراسة التفاعلات الدولية الإسلامية - غير الإسلامية المحيطة بهذه التفاعلات أو العلاقات الإسلامية في مراحل تطورها المختلفة إلى فهم أعمق لها وللسياسات الخارجية لبعض الفواعل الإسلامية ؟

٣ - ثم تأتي دراسة أخرى^(٢) للتركيز على فترة زمنية محددة من تاريخ "الشرق الأوسط" وهي التي عرفت بالمسألة الشرقية (١٧٧٤ - ١٩٢٣) وتتميز هذه الدراسة عن السابقتين من حيث الهدف من توظيف المادة التاريخية من المصادر الغربية ومن حيث الاهتمام بالمشكلات المنهجية لهذا التوظيف .

فمن حيث الهدف فإن هدف الدراسة ينطلق من رفض التقليد الدبلوماسي والأكاديمي الغربي الذي يرى "الشرق الأوسط" كمجال لمواجهة القوى العظمى ومسرح تفاعل بين كل الأطراف التاريخية ذات المصالح والاهتمامات في هذه المنطقة ، ومن ثم يطالب بالنظر إلى الخصائص المميزة للمنطقة والاهتمام بدور الفواعل الإقليمية وتوجهاتهم نحو القوى الخارجية ، وهذا يعني أن العلاقات الدولية للمنطقة هي ملتقى طرق أبعاد التاريخ الحديث للشرق الأوسط . والتحدى الذي يواجهها دراستها على هذا النحو هو العمل على مزج الأسلوب التقليدي لدراسة المسألة الشرقية بأسلوب جديد لدراسة الشرق الأوسط الحديث .

بعبارة أخرى فإن هذا الكتاب يدعو إلى منهج تعاون فيه النظم الدراسية المختلفة لدراسة السياسات الدولية المعاصرة للشرق الأوسط وذلك بالمزج بين التاريخ الدبلوماسي التقليدي (كما تبلور في الغرب) وبين دراسة الشرق الأوسط كموضوع في حد ذاته وفي إطار دراسة

(١) د. محمد السيد سليم : العلاقات بين الدول الإسلامية ، جامعة الملك سعود ، عمادة شئون المكتبات ، الرياض ،

١٤١٢هـ - ١٩٩١م .

(2) Leo Carl Brown : International Politics and the Middle East , 1984 , PP 279 - 310 .

التفاعلات الدولية بصفة عامة . والمقولة الأساسية لهذه الدراسة هي أن "الشرق الأوسط" من أكثر النظم الفرعية احتراقاً من جانب القوى الخارجية ، ولقد عرف التنافس بين عدة قوى اقليمية على الهيمنة ، ويؤدي هذا التنافس - كما وضع خلال القرون الثلاثة الاخيرة - إلى الاستدعاء الاجنبى لمساندة كل منهم فى مواجهة الأخرى .

ومن حيث الاهتمام بالمشكلات المنهاجية لتوظيف المادة التاريخية فإن هذه الدراسة تتسم بما يلي : من ناحية توجه النظر إلى المشكلات التى تعوق توافر المصادر التوثيقية الشرق أوسطية التى يمكن أن تساهم فى تقديم رؤية الفواعل الاقليمية فى فترة المسألة الشرقية ، فى حين توافر المصادر التقليدية فى التاريخ الدبلوماسى للمسألة الشرقية والتى تعكس المنظور الأوروبى . كذلك تشير الدراسة إلى مشكلة منهاجية أخرى وهى أن كتابات التاريخ الدبلوماسى عند مرحلة المسألة الشرقية يجمعها محور واحد هو هذه المسألة فى حين أن الكتابات المعاصرة عن العلاقات الدولية للشرق الاوسط منذ سقوط الخلافة العثمانية تفتقد هذه الرابطة من خلال قضية جامعة واحدة ، ومن هنا صعوبة للمقارنة بين ما قبل وما بعد سقوط الخلافة العثمانية .

اما المسألة للمنهاجية التالية التى تنوه اليها الدراسة فهى أن ضخامة عمل المؤرخين وتنوع وتراكم ما يقدمه من رؤى وتفسيرات وأساليب متطورة فى الكتابة التاريخية إنما قد تم لأهداف بحثية أخرى غير أهداف دارسى العلاقات الدولية ، ومن ثم فهو يحتاج التحديد للتوظيف فى استخدامات أخرى . وعلى ضوء خبرة هذه المحاولة المتميزة للهدف والأسلوب البحثى فى التاريخ يمكن القول إن الهدف المحورى لهذا الجزء من المشروع يعد استكمالاً وتعميماً وتوسيعاً للنطاق الزمانى والمكانى لهذه الدراسة وتطويراً لأسلوب تحليل المادة وعرضها نظراً للاستعانة بالأبعاد النظرية النظامية للدراسة العلاقات الدولية .

المطلب الثالث : نموذج توظيف الخبرة الإسلامية فى دراسة النظرية السياسية :

وفى مواجهة هذه النماذج -سواء الكلية أو الجزئية- والتى سعت لأهداف بحثية محددة فى مجال السياسة الخارجية أو العلاقات الدولية يجب ان نضع الجهود الشاغخة لرائد الدراسات السياسية الإسلامية فى مصر د.حامد ربيع والذى استغرق جل عمره البحثى فى إخراجها وتقع هذه الجهود أساساً فى نطاق توظيف الخبرة الإسلامية (تاريخاً وفكراً) فى مجال النظرية السياسية أى فى بناء نظرة متكاملة للتحليل السياسى تشمل ثلاثة ميادين : التنظير السياسى المجرد ثم تحليل المشكلات السياسية للواقع العربى ثم منهاجية وتأصيل مفهوم تدريس العلوم السياسية فى الجامعات العربية^(١) .

(١) انظر موجزاً جملها لهذه الاسهامات التى تم تناولها بالتفصيل فى دراسات أخرى متعمقة فى : -

١- ولقد انطلق هذا التوظيف من خصائص الخبرة الإسلامية ، ولهذا برز في سياق تحليل الخبرة الإسلامية . ولقد اعترف بأن أهم صعوبات تحليل هذه الخصائص هي صعوبات ترتبط بالتاريخ العام للمجتمع الإسلامي ، وهذه الخصائص المطروحة ، والتي تميز الخبرة الإسلامية في إطار النماذج الكبرى في تاريخ الإنسانية ، هي : الاستمرارية ، التعدد والتنوع في التطبيقات ، الكلية والشمول في الإطار العام للخبرة ، الإيقاع المختلف في مراحل الخبرة ، الجمع بين عنصرين لم يجمع بينهما أى خبرة أخرى في تفاعل مستمر وهما الدين والعقل .

وتنبثق هذه الخصائص من متابعة وعى شامل بمنعطفات التاريخ الإسلامي السياسى والحضارى وأهم ما يتصل بها من مفاهيم وظواهر ذات أبعاد داخلية ودولية على حد سواء ، ثم المزج والجمع بين مدلولاتها فى انسياب فكرى واضح ، فمن الحديث عن الدوائر المختلفة لاستمرارية الخبرة سواء الكلية الشكلية منها (الخلافة) أو الكلية للموضوعية (الأمة) أو الجزئية التى تدور حول العبادة وعنصر سلوك المحكوم ، إلى الحديث عن التطبيقات المتعددة والمتنوعة التى تبرز المتابعة التاريخية ستاً منها واضحة (الدولة القومية فى العصر الاموى ، الدولة العالمية فى العصر العباسى الاول ، الدولة القومية فى العصر العباسى الثانى ، النموذج العثمانى ابتداء من فتح مصر على الأقل ، النموذج الإسلامى فى الهند وخاصة خلال القرن التاسع عشر مع الصراع الإسلامى العنيف ضد الاستعمار البريطانى ، ثم النموذج البربرى فى شمال افريقيا) إلى الحديث عن إيقاع التكوين ثم الابداع ثم بداية الانهيار فى النموذج الإسلامى من نماذج مجتمعات الخلافة الكبرى فى التاريخ .

ب - ومن ناحية أخرى انتقل توظيف هذه الخصائص إلى تحديد النواحي النظرية التى يمكن ان يعمق ويؤصل فيها النموذج الإسلامى للممارسة السياسية ومنها نظرية وظائف الدولة ، نظرية الدولة الاتصالية ، نظرية الدولة العالمية ، تأصيل مفهوم الأمة كمحور للبناء السياسى للدولة الاقليمية ، نموذج التنمية القومية ومفهوم النظام الدولى الجديد ، وظيفة العلماء فى المجتمع المتقدم . وجميعها نواحي تتداخل على صعيدها أيضاً الأبعاد السياسية والحضارية الداخلية والخارجية، فنجد أن نظرية وظائف الدولة التى تبرز وظيفة الدولة حارسة وحامية القيم وهى الوظيفة التى صاغت تقاليد الخبرة الإسلامية وتنبثق من بينها الوظيفة الاتصالية التى لا تقتصر على

= - د. حامد ربيع : اشكالية التراث وتدریس العلوم السياسية فى الجامعات العربية ، ندوة تدریس العلوم السياسية بالوطن العربى ، لارناكا ، ٤ - ٨ فبراير ١٩٨٥ .

ومن اهم هذه الدراسات : د. حامد ربيع: الإسلام والقوى الدولية، القاهرة، دار الموقف العربى ١٩٨٠

- د. حامد ربيع : مستقبل الإسلام السياسى . للمنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم ، بغداد ، ١٩٨٣ .

الحاكم والمحكوم وإنما تتعدى ذلك إلى علاقة الدولة بالمجتمعات الأخرى الخارجية ، وهنا يبرز مفهوم الجهاد كأحد عناصر السياسة القومية في التراث القومي .

ومن ناحية أخرى نجد مفهوم الدولة العالمية الذي عبرت عنه في الخبرة الإسلامية الدولة العباسية في فترة هارون الرشيد ، وهو مفهوم مازال في حاجة إلى تحليلات عميقة تأصيلية ، فلقد طرح د. حامد ربيع كيف يمكن للخبرة الإسلامية أن تساعد في حل التناقض بين مفهوم الدولة القومية والدولة الاقليم وذلك من خلال مفهوم الأمة كمحور للبناء السياسي لمجتمع الاقليم القومي ، كذلك كيف أنها تبرز أن المتغير الاقتصادي ليس هو المتغير الأساسي في العملية الانمائية والتوسعية وإنما تحقيق الرسالة والدعوة هو الأساس الذي يشارك المجتمع بأسره في السعي لتنفيذه وأخيراً يتساءل هذا الطرح عن مدى امكانية أن يقدم الإسلام حديداً في عملية تشكيل نظام دولي جديد وهل يقتصر على مجرد تقديم إطار تلتف حوله دول عدم الانحياز أم أنه يمكن ان يصل إلى التأثير في تشكيل مفهوم هذا النظام الدولي الجديد ؟

ومما لاشك فيه أن تعميق القلوة على فهم هذا التأصيل إنما ترتبط بتعميق دراسة تطور وضع العالم الإسلامي في النظام الدولي ، فعلى صعيد جميع المحاور السابق تلخيصها في طرح د. حامد ربيع يبدو لنا أن الحاضر الغائب هو هذا التطور في وضع هذا العالم كأحد مكونات النظام الدولي في المراحل التاريخية المختلفة سواء كمحورها الاساس أو كمحرك أو موضوع لتفاعلاته . ومع ذلك فإن محاور هذا الطرح تبرز عدة مجالات هامة تساهم في تكوين أهداف إطار التحليل النظمي السياسي الإسلامي الدولي : كيفية ومدى ظهور الجهاد كمحرك للسياسات الإسلامية ، طبيعة العلاقة بين الوظيفة العقيدية والتوزيعية في تفسير الفتوحات والتوسع والتراجع الاسلاميين ، كيف أثر الإسلام على تشكيل النظام الدولي ومتى وكيف وإلى أي حد أثرت الدول الإسلامية على تشكيل التفاعلات الدولية ؟ .

المبحث الثالث

حول بعض إشكاليات تحديد الإطار النظري والهدف

اتضح من التحليل في للمبحث الاول كيف أن الهدف المحورى لهذا الجزء من المشروع يحقق تراكما معرفيا في مجال علم العلاقات الدولية من منظوره الغربى ، كذلك اتضح من التحليل فى المبحث الثانى كيف أن هذا الهدف يحقق تراكما اخر فى مجال دراسات العلاقات الدولية التى وظفت التاريخ الإسلامى ، وهكذا وعلى ضوء الربط بين نتائج التحليلين فى هذين المبحثين يكون قد اتضحت المبررات الأكاديمية لهذا الهدف ومن ثم للمقترَب الذى سيتم من خلاله توظيف للمادة التاريخية لتحقيق هذا الهدف أيضاً ، وهو مقترَب التحليل النظامى للعلاقات الدولية وليس التاريخ الدبلوماسى .

وبقدر ما يستجيب اختيار هذا الهدف وهذا المقترَب مع طبيعة أهداف ومنهجية التحليل السياسى فى التعامل مع التاريخ (كوسيلة وليس كغاية فى حد ذاته) بقدر ما يستجيب من ناحية أخرى (كما سنرى بالتفصيل فى موضع لاحق) ^(١) لبعض الدعاوى من جانب علماء عرب ذوى منظورات مختلفة للدراسات التاريخية والتى تطالب بتجديد منهجية هذه الدراسات . وذلك بالتركيز - كما يقول د. عماد الدين خليل ^(٢) - على الكليات والروابط وتخطى التفاصيل والجزئيات التى تعج بها المصادر التاريخية القديمة وخاصة ما يتعلق بالجوانب السياسية والعسكرية من تاريخنا وصولاً إلى الكليات والدلالات فى سياق الحركة التاريخية الأكبر حجماً ، ذلك لأن هناك حاجة لاستعراض تحليلى لمسيرة التاريخ الإسلامى فى مساره الطويل .

كذلك يدعو د. محمود اسماعيل ^(٣) للاهتمام بالبحث فى العلل والأسباب وراء الظواهر التاريخية التى تعرض بصياغة لغوية حديثة لما ورد فى الحوليات التاريخية كما تعرض أيضاً كما لو كانت قد خلقت فى فراغ ، كما يدعو إلى رؤية شاملة للمسار العام لحركة التاريخ الإسلامى .

وإذا كانت جميع هذه المتطلبات تحقق دفعات قوية فى مجال البحث التاريخى فإن التحليل السياسى الدولى وفقاً لمقترَب النظم الدولية يستطيع المساهمة فى تقديم هذه الملامح والدلالات

(١) انظر الفصل الثانى .

(٢) د. عماد الدين خليل ، ضوابط ومعايير أساسية فى منهج كتابة التاريخ الإسلامى ، بحث مقدم إلى الندوة العلمية حول منهج كتابة تاريخ الأمة الإسلامية ، كلية الآداب - جامعة الزقازيق بالتعاون مع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ورابطة الجامعات الإسلامية فى ١٠ ربيع الأول ١٤١٠ هـ - ١٠ أكتوبر ١٩٨٩ ، ص ٦ - ٧ .

كذلك انظر : د. عماد الدين خليل حول إعادة كتابة التاريخ الإسلامى ، دار الثقافة ، الدوحة ، قطر ١٩٨٦ ، ص ١١٦ - ١١٧ ، ص ٩٢ - ٩٥ .

(٣) د. محمود اسماعيل : قضايا فى التاريخ الإسلامى : منهج وتطبيق . دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ط ٢ ، ١٩٨١ . ص ٦ - ١٠

الكلية عن التطور في التاريخ السياسي الإسلامي الدولي (فيما بين الفواعل الإسلامية وبينهم وبين غير المسلمين) ^(١) فهو عن طريق اللزج بين الأحداث التاريخية وبين الافتراضات والتعميمات عن عملية التغير في النظام الدولي يساهم في تقديم أنماط وليس أحداث مفردة ، التحولات الكبرى وليس الوقائع المحددة، العوامل المختلفة التي أثرت على تحديد وضع الدولة (الدول) الإسلامية في خريطة وهيكل توزيع القوى العالمية . ومع ذلك فإن طبيعة هذا الاقتراب من التاريخ الإسلامي تثير في الواقع عدة اشكاليات :

الاشكالية الأولى : تتصل بمصداقية أو صحة استخدام مقرب تحليلي غربي في دراسة تهدف إلى المساهمة في تقديم منظور إسلامي لأحد الفروع للمعرفة وهو علم العلاقات الدولية . وتثير هذه الاشكالية كل أبعاد الجدل حول مدى ملائمة للنهج الغربية لدراسة أوضاع ومشكلات فواعل أخرى ^(٢) وهو الجدل الذي اكتسب ملقا خاصا ومتجددا من واقع انتقادات منظورات إسلامية اجتهدت لتحديد سمات المنهجية الإسلامية في البحث ^(٣) .

ومع ذلك فإن منطلق الدراسة بهذا الصدد يستند إلى ثلاثة أمور :

من ناحية : عدم وجود تعارض بين استخدام منجزات التطورات الحديثة في علم العلاقات الدولية وبين دراسة الخبرة الإسلامية في مجال هذه العلاقات . بل إن تطبيق مقتربات هذا العلم إنما تثرى وتعمق من فهم الأبعاد الحقيقية لهذه الخبرة .

بعبارة أخرى فإن الإجابة عن التساؤل عن مدى صحة استخدام التحليل النظامي (باعتباره أحد الأفرع التحليلية من مقرب النظم) لدراسة التاريخ السياسي الإسلامي الدولي على نحو يبرز تميز أسلوب دارسي العلوم السياسية عن المؤرخين ، إنما ينبثق عن ضرورة الوعي بقضية أعمق وأوسع ألا وهي ضرورة التمييز بين الإطار أو الأداة المنهجية وبين مضمون التفسير والتحليل الذي يسفر عن تطبيقها . ويختلف هذا المضمون باختلاف الأطر المرجعية التي يستند إليها هذا التفسير وهذا التحليل . بعبارة أدق فإن هناك farkاً بين استخدام أدوات أو أطر التحليل التي أفرزها المنظور الغربي للعلوم الاجتماعية وبين تبني المنظورات أو التفسيرات الغربية لتطورات وأحداث

(١) انظر المطلب الثاني من المبحث الثاني من الفصل الثاني .

(٢) انظر على سبيل المثال انتقادات عدم ملائمة عدة مناهج غربية لدراسة السياسة الدولية للعالم الثالث في :

- Bahgat Korany and Aly El- Din Hillal Dessouki (eds) The Foreign Politics of Arab States , Boulder , colo , Westview Press , 1984 .

(٣) انظر نموذجنا هنا في :

- نصر محمد عارف : نظريات التنمية السياسية للعاصرة . دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، واشنطن ، سلسلة لرسائل الجامعة ، رقم ٦ ، ١٩٩٢ .

التاريخ الإسلامي ، فذلك الأخيرة ، وكما أوضح العديد من العلماء والباحثين للمسلمين^(١) لا يمكنها ان تقدم تفسيراً صحيحاً شاملاً ومتناسكاً لتاريخنا الإسلامي لاعتبارات عديدة ، ومن هنا كانت الحاجة في هذا الجزء من المشروع للوعي والالتزام بعدة ضوابط منهجية للتفسير الإسلامي للتاريخ^(٢) .

ومن ناحية أخرى : فإن طبيعة جوهر تحليل النظم (أو مقرب النظم بصفة عامة) تعد تعبيراً عن وتجسيداً لفكر يعترف بتكامل وكلية وعدم انفصال الأبعاد المختلفة للظواهر الاجتماعية ومن ثم الحاجة إلى دراستها انطلاقاً من أطر نظمية وهي أطر كلية تخفف من غلواء الانقسام الجامد بين التخصصات والعلوم المختلفة^(٣) .

إذن ألا يمكن القول إن هذا الاقتراب يجد جنوراً في طبيعة المنظور الإسلامي للظواهر الاجتماعية ، وألا ينبثق هذا المنظور عن طبيعة الإسلام باعتباره كلاً تمتد قواعده ومبادئه وأساسه لتغطي مختلف أبعاد الكون في ارتباطاتها ، وألا يعكس هذا المنظور الرؤية الكلية للقرآن عن وحدة الكون ، وألا يمثل هذا المنظور كلاً موحداً يتكون من روافد سياسية واجتماعية واقتصادية تصب في مجرى واحد فتضفي عليه طابعه الخاص الذي يميزه عن المنظورات الأخرى المادية بشقيها الليبرالي والماركسي^(٤) ؟

ومن ناحية ثالثة : نجد أن اقتراب تحليل النظم الدولية تعرض لانتقادات منهجية عديدة من داخل المنظور الغربي^(٥) لعل من أهمها انه مقرب استاتيكي يبحث عن كيفية الحفاظ على النظم القائمة ، أي أنه متحيز للوضع القائم لتركيزه على قيمة الاستقرار والتوازن وليس عمليات التغير والتطور نظراً لعدم تركيزه على العملية التحويلية . وتجدر الإشارة إلى أن هذا الانتقاد بصفة خاصة ينطبق على التيار الأول من الأدبيات النظرية خلال الستينات في حين أن الرؤية النقدية

(١) د. عماد الدين خليل ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٣ - ١٢٨ .

- د. حامد ربيع ، اشكالية التراث ، مرجع سابق ، ص ٢ .

(٢) انظر المطلب الثالث من المبحث الثاني من الفصل الثاني .

(٣) Richard Little : op . cit .

(٤) حول الرؤية الكلية الشاملة للظاهرة الاجتماعية في المنظور الإسلامي ، انظر :- سيف الدين عبد الفتاح ، التجديد السياسي والخبرة الإسلامية : نظره في الواقع العربي المعاصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٩ م .

(٥) حول اهم الانتقادات الموجهة إلى مقرب تحليل النظم الدولية انظر :

James E., Dougherty & Robert L., Pfaltzgraff, Jr : op . cit .

- د. الحسان بو قنطار : العلاقات الدولية ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، ١٩٨٥ .

الشاملة لمختلف تيارات هذه الأدبيات وخاصة خلال عقد الثمانينات تبرز أن التغير من ناحية وعملية تدهور وانهيار النظم من ناحية أخرى قد أضحت في صميم التحليلات النظامية^(١) .

والاشكالية الثانية : تتمحور حول السؤال التالي هل انتظمت العلاقات الدولية الإسلامية - غير الإسلامية منذ بدايتها في شكل نظام دولي ؟ وهل كان هناك نظام دولي واحد يجمعها واقعياً ونظرياً ؟ ويتضح مغزى هذا السؤال من تعريف النظام الدولي على ضوء عدة معطيات متقابلة سواء في الرؤية الغربية عن الإسلام أو في الرؤية الإسلامية عن الغير . وتتلخص هذه المعطيات للمقابلة التي تناولتها العديد من الاتجاهات في الأدبيات الإسلامية وغيرها على صعيد الدراسات التاريخية والاجتماعية في الجانبين التاليين :

من ناحية : اذا كانت الدراسات الغربية المعاصرة عن تطور النظم السياسية الدولية قد أغفلت وأسقطت أو تجاهلت نماذج الخبرة الإسلامية ، وخاصة في الوقت الذي كانت تمثل فيه هذه النماذج مركز العالم (كما سبق التوضيح) فان هذا الاغفال أو التجاهل أو الاسقاط كان يعكس - كما يقول البعض من دارسي العلاقات الدولية^(٢) اهتماماً مقصوراً على الذات نابعاً من ضرورة الاختيار على صعيد هذا النطاق الزمني والحضاري الممتد في تاريخ العالم . ولكنه كان يعكس أيضاً وبدرجة أساسية رفضاً للاعتراف بوجود الغير ، ويمثل هذا الرفض امتداداً أو ترجمة لما أوضحه مجيد خدوري - أحد رواد دراسة العلاقات الدولية الإسلامية - كمنطلق من منطلقات تحليله للقانون الدولي الإسلامي^(٣) . ودار هذا المنطلق حول أسباب الاختلاف بين أنظمة القانون الدولي القديم اذا ما قبلت بالقانون الدولي المعاصر ، فهو يقول "انها لم تكن من الشمول بحيث تناول العالم بأسره اذ أن كل نظام من الأنظمة القديمة كان يعنى أولاً بتنظيم العلاقات بين كيانات مستقلة ودول مختلفة في منطقة من العالم وضمن إطار أو أكثر من إطار حضاري مشترك بينها ، وقد لوحظ أن الشعوب في كل حضارة كانت تنزع إلى اقامة كيانات سياسية مستقلة - أى إلى اقامة عائلة دولية مصغرة - تنظم العلاقات بينها مجموعة من القوانين والأعراف المألوفة لديها لا إلى اقامة أمة موحدة تنولى الحكم فيها سلطة واحدة وينظم امورها نظام قانوني واحد . ولقد قام عدد من هذه العائلات الدولية المتعاشية وغير المتعاشية في عدد من المناطق: الشرق الأدنى ، بلاد الاغريق ، الرومان ، الصين وفي العالم الإسلامي وفي الغرب المسيحي ونشأت في كل منها حضارة واحدة متميزة على الأقل ، وقد نشأ في كل حضارة عدد من المبادئ والقوانين لتنظيم العلاقة بين كل دولة وأخرى في زمن السلم والحرب ، وفي الواقع فان هذه

(١) انظر نموذجاً لهذه التحليلات في البحث السابق .

(٢) مارسيل مارل : سوسولوجيا العلاقات الدولية ، ترجمة د. حسن نافعة ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ص

٢٣ - ٢٤

(٣) مجيد خدوري : لقانون الدولي الإسلامي ، كتاب السير للشيباني (تحقيق وتقديم وتعليق) ، الدار المتحدة للنشر ،

بيروت ، ط ١ ، ١٩٧٥ ، ص ص ٩ - ١٢ .

الأنظمة القديمة لم تكن دولية بحسب مفهومنا اليوم لأن كل نظام كان نظاماً منفصلاً خاصاً ، فشل في ادراك مفهومي المساواة والمعاملة بالمثل القانونيين ، وهما مبدآن أساسيان لكل نظام يراد به أن يكون عالمياً ، ولم يكن هناك من سبيل لدمج هذه الأنظمة المختلفة في نظام واحد مترابط ، وعلى الرغم من أن كل نظام من هذه الأنظمة كان يقتبس من الآخر ودون أن يعترف بالفضل ، فإنه كان يدعى لنفسه التفوق الخاص في قيمه الخلقية والدينية ، فلا عجب إذن أن نرى كل نظام من الأنظمة يزول بزوال الحضارة (أو الحضارات) التي نشأ فيها وازدهر . بعبارة موجزة فإنه وفقاً لهذه الرؤية يمكن القول إن عدم امتداد التحليل النظامي إلى الخبرة الإسلامية مبعثه عدم الاعتراف بأنها كانت جزءاً من النظام الدولي ، وكان ذلك يعد انعكاساً لطبيعة القانون الأوربي الحديث في عصر بداية سيادة الدول الغربية على العالم ، وهو القانون الذي أوجد خلال فترة تطوره مبادئ لضبط العلاقات بين الدول المسيحية وحدها ، وبقدر ما ظهرت هذه الطبيعة في رؤى مفكرى وقانونى أوربا في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلادى عن العلاقة بين الدول المسيحية والدولة العثمانية ^(١) بقدر ما وجدت مدلولاتها وامتداداتها لدى محلى النظم المعاصرين من دارسى العلاقات الدولية الذين اسقطوا خبرة الدول الإسلامية (كما سبقت الإشارة) .

كذلك ظهرت نفس المدلولات والامتدادات أيضاً في كتابات المؤرخين الغربيين التي قلمت - كما يقول أساتذة التاريخ الإسلامي ^(٢) - تاريخ العالم كله ، بما فيه التاريخ الإسلامي ، من زاوية نظر غربية اقليمية تجعل من أوربا مركز العالم تدور حول قطبه كل المساحات الأخرى من الأرض وما عليها من دول وشعوب وحضارات حيث تغدو أشبه بالظلال الباهتة ليهيكل التاريخ الأوربي العالمى ^(٣) ، ولم تقتصر هذه الزاوية من المنظر على الدراسات التاريخية فقط ، ولكن امتدت أيضاً للعلوم الاجتماعية والانسانية الحديثة ، فان نشأة هذه العلوم تزامنت مع الفترة التي بدأ يتكون فيها للغرب وعى بأنه مركز العالم من حيث التنظيم والفكر والعمل وتصور الحياة والانسان ، ولقد كانت هذه الزاوية للنظر موضع اهتمام عديد من المؤرخين المسلمين المعاصرين ^(٤)

(١) انظر أبعاد هذه الرؤية في: د. محمد خلورى ، الحرب والسلام ، مرجع سابق ، ص ص ٣٦٩-٣٧٢

(٢) د. عماد الدين خليل ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٤ - ١٢٥ .

(٣) من هذه النماذج الغربية لما يسمى بالتاريخ العالمية والتي افردت مكاناً ضيقاً للتاريخ الإسلامي لا يقارن بما قدم عن تاريخ أوربا أو التي قلمت من منظور لوربي ، انظر :

- Pirenne .I: Les Grands courants de l'Histoire , Universelle Edition de la Baconniere Neughatel , 1948 Vol , V2 , V3 .

- H.G.Wells : A Short History of the World , Cassell and Company, London , First edition , 1922.

(٤) محمد وقيدى ، كتابة التاريخ الوطنى ، دار الامان ، الرباط ، ط ١ ، ١٩٩٠ ، ص ص ١٦ - ١٩ ، ٤٠ - ٤١ .

ومن ناحية أخرى : برزت الاهتمامات من جانب المؤرخين المسلمين والغربيين على حد سواء بإيجاد صورة جديدة لفهم الماضي ومن أهمها صورة التاريخ العالمى فى مقابل التاريخ المتعددة لأجزاء العالم وحضاراته ، ولقد أخذت هذه الاهتمامات تعبيرات مختلفة .

فمن أهم أركان منهجية اسلامية مقترحة لاعادة كتابة التاريخ الإسلامى ^(١) تلك الدعوة ^(٢) إلى تقديم عروض تاريخية متوازية زمنياً بين ما كان يجرى فى مرحلة ما من مراحل التاريخ الإسلامى وما كان العالم المحيط يشهده من أحداث فى المرحلة نفسها وذلك من أجل تكوين نظره شمولية تمكن من فهم طبيعة العلاقات بين عالم الإسلام والعالم الخارجى .

وفى نفس الوقت اعترفت دوائر غربية تبحث فى تقويم الاتجاهات العامة فى الابحاث التاريخية الغربية ^(٣) أن امكانية كتابة التاريخ العالمى وطرق هذه الكتابة تعد من المشكلات المحددة التى تلقى كثيراً من الانتباه للعاصر فى محاولة لتجاوز الاقتصار على التاريخ القومية والاقليمية وذلك للوصول إلى تنظيم للمعرفة التاريخية يقدم نظرة كونية فى التاريخ تصلح من أخطاء التاريخ القديمة والاقليمية . كما تعترف هذه الدوائر بأنه بالرغم من صعوبة وتعقد مشكلات عملية كتابة تاريخ عالمى ، وبالرغم من الانتقادات العديدة لفرضياتها وهياكلها إلا أنها تطرح بقوة الأسئلة والشكوك حول النظرة إلى تاريخ تطور أوربا الحديث (منذ القرن ١٦ الميلادى) باعتباره المتحكم فى مجرى تاريخ العالم وباعتباره مركز التاريخ الكونى .

وبالنظر إلى هذه المعطيات المتقابلة والمتبادلة بين رؤى غربية وأخرى إسلامية والتى تثير قضية الروابط والتفاعلات والعلاقات بين التاريخ السياسية أو الحضارية للطرفين الإسلامى وغير الإسلامى من ناحية وبين النظم القانونية الدولية الإسلامية وغير الإسلامية من ناحية أخرى ، فإنه يمكن القول إن هذا الجزء من المشروع إنما ينطلق - فى مواجهة أبعاد هذه الاشكالية الثانية - من أن العلاقات الدولية بين المسلمين وغير المسلمين عبر التاريخ قد أخذت شكل نظام من التفاعلات والذى يمكن أو يجب السعى لمحاولة دراسته بالاستعانة بمنطلقات وأبعاد التحليل النظمى الدولى ، ولكن من خلال منظور اسلامى له ضوابطه ومعايره الإسلامية فى النظر لتاريخ هذه العلاقات وفى النظر لتقسيم المعمورة كما انه منظور الطرف الإسلامى لهذه العلاقات بعد ان سادت المنظورات الأوربية لهذه العلاقات وخاصة خلال القرون الثلاثة الاخيرة ، كما أنه المنظور الذى يعنى ويدرك كل محاذير وعواقب وخطورة الأخذ المطلق بفكرة وحدة التاريخ العالمى أو وحدة الجماعة الدولية ، كما يقول بها المنظور الغربى .

(١) انظر المبحث الاول من الفصل الثانى .

(٢) د. عماد الدين خليل ، مرجع سابق ، ص ص ١٣١ - ١٣٢ .

(٣) جفرى باراكلو ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥٦ - ٢٧٦ .

الفصل الثانى

مشكلات مصادر دراسة التاريخ الإسلامى مشكلات التعامل معها ، وصياغة الإطار النظرى النظمى للتحليل

- المبحث الأول : مشكلات مصادر دراسة التاريخ الإسلامى : خصائصها وأبعاد تقويمها
المبحث الثانى : الإطار النظرى المقترح للتحليل النظمى •

الفصل الثانى

مشكلات مصادر دراسة التاريخ الإسلامى

مشكلات التعامل معها وصياغة الإطار النظرى النظمى للتحليل

تمهيد :

يرواجه المحلل السياسى الذى يهتم بالتاريخ (تاريخ النظم ، تاريخ العلاقات ، تاريخ الافكار ، تاريخ الحضارات) مشكلات منهجية متنوعة وخاصة عند التعامل مع المصادر الأصلية (الأولية) وإذا كان المحلل السياسى - الذى لم يعتد أو يتدرب على هذا التعامل - يهدف إلى استخلاص تعميمات ، وإذا كان المؤرخ الذى يخبر بعمق مختلف أساليب هذا التعامل - لا يهدف عادة لاستخلاص تعميمات من نطاق هذا التعامل ، فإن دراسة خبرة الممارسات الإسلامية فى مجال العلاقات الدولية يقتضى وعياً وتحديدا لطبيعة المشكلات التى تواجه الباحث السياسى عند اللجوء إلى مصادر المادة العلمية التاريخية من ناحية ، كما تقتضى من ناحية أخرى تحديد كيفية تنفيذ الجمع بين مقرب كل من المؤرخ والمحلل السياسى . وتعد الأبعاد النظرية لتحليل النظم الدولية المنطلق الذى يستند إليه المشروع لتحقيق هذا الجمع وصولاً للهدف المحدد لهذا الجزء منه .

ومن ثم فإن هذا الفصل ينقسم إلى مبحثين : المبحث الأول يعالج مشكلات مصادر دراسة التاريخ الإسلامى ، فى حين يعالج المبحث الثانى أبعاد صياغة الإطار النظرى النظمى لتحليل المادة التاريخية على ضوء طبيعة هذه المشكلات ومنظور المحلل السياسى لكيفية التعامل معها .

المبحث الاول

مشكلات مصادر دراسة التاريخ الإسلامي

خصائصها وأبعاد تفويتها

يراجع الباحث السياسي عند التعامل مع هذه المصادر مشكلات عدة تترجم قصور منهجية هذه المصادر عن تحقيق أهدافه البحثية بصورة مباشرة ، ومع ذلك فإن مضمون هذه المصادر إنما يمثل ذخائر علمية نفيسة تنتظر من يتعامل معها لتقديم نماذج تحليلية تحقق أهدافا بحثية متطورة ، وهذه الأهداف وإن كانت تختلف بالضرورة عن أهداف المؤرخ إلا أنه لا يمكن إنجازها بدون إنجازات الأخير أي إنجازات العملية البحثية التاريخية برمتها .

ولقد حددت الجماعة البحثية ولمست طبيعة وأنواع هذه المشكلات خلال تعاملها المباشر مع المصادر المختلفة لدراسة التاريخ الإسلامي ، ثم على ضوء تعاملها مع الأدبيات الخاصة بمناهجية الكتابة في هذه المصادر وخاصة الأصلية منها :

١ - وقبل الاستطراد في مناقشة طبيعة هذه المشكلات ومدلولاتها بالنسبة للتحليل السياسي الدولي يجدر الإشارة إلى الملاحظات العامة التالية التي تم تحديدها خلال المرحلة الأولى الاستكشافية لطبيعة المصادر التاريخية التي يمكن الرجوع إليها .

أ- انقسمت المصادر التي تم الرجوع إليها (وهي مصادر منشورة أساساً) إلى مصادر أصلية (أولية) أي نتاج المؤرخين للمسلمين في العصور الإسلامية المتتالية، والمصادر الثانوية : أي نتاج المعاصرين من المسلمين وغيرهم من دارسي ومتخصصي التاريخ الإسلامي ، ولقد برز لدارس العلوم السياسية ما يلي :

من ناحية تناثر وتشتت التفاصيل الخاصة بعلاقة الدولة (الدول) الإسلامية مع أجزاء العالم المحيط بين الحوليات في كتب التواريخ العامة وعدم وجود إطار عام واحد يجمعها على أساس تاريخي ممتد نسبياً أو موضوعي ، وكان هذا الوضع يستلزم جهداً كبيراً لاستخلاص هذا الشرائح المتناثر المتصل بالتعامل الخارجي للدولة الإسلامية من هذه الكتب أو من المصادر الأصلية الأخرى الأكثر اتصالاً بالموضوع مثل كتب للغزى والفتوحات والسير ، مما جعل الاعتماد عليها بصورة كلية بالغ الصعوبة وخاصة مع توافر المصادر الثانوية التي قدمت محتوى هذه المصادر الأولية بصورة متتالية .

ومن ناحية أخرى كثرة وتعدد وتنوع المصادر الثانوية العربية والأجنبية مما استلزم تصنيفاً وانتقاءً من بين تلك المصادر التي تناول التاريخ الإسلامي في مجمله أو التي تتصل بفترات تاريخية محددة (الأموية ، العباسية ...) أو قضايا أو موضوعات محورية (مثلاً الهجمة الصليبية ، التترية ...) أو بتاريخ دويلات متتالية في مناطق جغرافية مختلفة للعالم الإسلامي والتي شهدت

صدمات جوهرية مع الطرف غير الإسلامي (مثلاً مصر ، الاندلس ، شرق أوروبا (البلقان) ...)
أو التي تتصل مباشرة بعلاقات الدولة الإسلامية بالأطراف الأخرى (مثلاً الأموية ، البيزنطية ،
الفاطمية - البيزنطية ، العرب والروم، العثمانيون وأوروبا ...)

ب - وعلا المشكلات المنهجية والمضمونية التي تمثل سمات عامة ومشتركة بين أنواع هذه
المصادر والتي سيرد الإشارة إليها بالتفاصيل فيما يلي ، فإن هناك مشكلات خاصة ومحددة تتصل
بطبيعة مصادر بعض الفترات التاريخية ، وخاصة المرحلة العثمانية والمرحلة ما بعد الخلافة العثمانية .

فمن ناحية : نجد أنه في مقابل أمهات كتب "التاريخ العام الإسلامي" التي ذخرت بها
القرون السبعة الأولى للهجرية - وخاصة القرنين الرابع والسادس - نجد فراغاً بالنسبة للكتب
المنظرة خلال مرحلة العصر العثماني، ولقد تأكدت لنا هذه الملاحظة من خلال العملية التوثيقية
للمشروع كما تأكدت أيضاً من واقع ما تم رصده بعد ذلك من إشارات متعددة عن طبيعة
الدراسات التاريخية في هذه المرحلة وأهم مصادرها^١ (كما سنرى بعد ذلك) ، وبقدر ما ترجع
هذه الظاهرة إلى طبيعة الدراسات التاريخية في هذه المرحلة وما ترتب عليها من قلة المصادر التركية
الأولية التي تتسم بالنظرة الكلية للعالم الإسلامي (كما سنرى) بقدر ما ترجع أيضاً إلى أوضاع
حديثه ومعاصرة أدت إلى ضعف الترجمة إلى العربية من المصادر التركية الأولية (الوثائق
والمخطوطات) وكذلك الفارسية ، في حين أن الدراسات الاستشرافية الحديثة والمعاصرة حققت
إنجازات هامة نسبياً على صعيد الاستعانة بهذه المصادر. وكان من أهم هذه الأوضاع غياب
العنصر التركي في الساحة العلمية العربية وغياب العنصر العربي في الساحة العلمية التركية مما أدى
إلى حالة من اللامبالاة والتعقيم على كثير من أبعاد تاريخ العصر العثماني قبل عصر التنظيمات

(١) انظر على سبيل المثال :

- كارل بروكلمان : تاريخ الشعوب الإسلامية الجزء الثالث (الأتراك العثمانيون وحضارتهم) ترجمة نبيه أمين فارس ، منير
الجلبيكي ، دار العلم للملايين ، ط ١ ، ١٩٤٩ . وأشار المصدر السابق إلى أن أول تاريخ رسمي تركي هو تاريخ سعد الدين
١٥٦٠هـ .

- انظر عرضاً تفصيلياً وجامعاً في نفس الوقت لتطور طبيعة وأنواع الكتابة لدى المؤرخين العثمانيين منذ القرن السادس عشر
وحتى التاسع عشر الميلادي في :

- برر الدين حاطوم (وآخرون) ، للدخول إلى التاريخ ، للطبعة العصرية ، دمشق ١٩٦٤ ، ص ص ٤٧٥ - ٥١٥ .

انظر أيضاً تحديداً لصعوبات ومحدودية المصادر التركية عن حقبة التاريخ العثماني في :

-Edward S. Creasy : History of the Ottoman Turks , Beirut . Khayat 1968 . The
Introduction of Zeine . PP V-IX .

وبعده^(١) . بقلر ما برزت الدعوة إلى محاولة سد هذه الفجوة على صعيد الأوساط الأكاديمية العربية بقلر ما برزت أيضاً على صعيد الأوساط الأكاديمية الغربية ، فلقد أرجعت هذه الأوساط بدورها إهمال دراسات التاريخ العثماني بالمقارنة بدراسات العصر الإسلامي القديم والوسيط لأسباب سياسية وأخرى قومية^(٢) ، ولقد ساهمت دراسات عربية جادة في إبراز أثر وطأة الاعتبارات السياسية والقومية على عدم دراسة التاريخ العثماني دراسة عميقة بل واسقاطه من حسابات التاريخ العربي أو تقليده في صورة مشوهة ومتحيزة^(٣) .

ومن ناحية أخرى : فإذا كانت المصادر الأصلية والثانوية بمثابة المصدر الأساسي للمادة العلمية للتحليل التاريخي للمراحل المختلفة حتى ما قبل الحرب العالمية الأولى وسقوط الدولة العثمانية فإن الاعتماد على نظائر هذه المصادر في المرحلة اللاحقة لهذه الحرب كان سيعتد اعتماداً قاصراً ، حيث كان من الأجدر الاعتماد أساساً على أدبيات العلاقات الدولية التي درست هذه المرحلة ، فقبل هذه الحرب - لم يكن علم العلاقات الدولية - فرعاً معرفياً مستقلاً بذاته ، وكانت المواضيع التي تندرج تحت دراسة الظاهرة الدولية تدرس كجزء من دراسات التاريخ أو القانون أو الاقتصاد أو الفلسفة ، ومن هنا كان سعى الباحثين إلى كتب التاريخ لتحقيق الأغراض البحثية الخاصة بالمرحلة السابقة على الحرب العالمية الأولى . وإذا كانت الأدبيات المختلفة في مجال دراسة العلاقات الدولية تغطي الفترة الحديثة والمعاصرة من تاريخ العلاقات الدولية للعالم الإسلامي (باعتباره عالم المستعمرات في ظل نظام توازن القوى أو العالم الثالث في ظل الثنائية القطبية ..) ، إلا أنه يجب النظر إلى مادة هذه الأدبيات من خلال منظور إسلامي متميز (بحقق التوازن والتجانس مع النظرة إلى المراحل التاريخية السابقة من خلال نفس المنظور أيضاً) حيث أن هذه الأدبيات تقدم مباشرة إما رؤية للقيود والفرص التي يفرضها النظام الدولي المسيطر على تحرك الدول الإسلامية وإما رؤية عن وضعية هذه الدول والاقليات الإسلامية في ظل مثل هذا النظام . كما يتضح أن هناك اهتماماً محدوداً بدراسة النظام الفرعي الإسلامي كوحدة متكاملة لها خصائصها الذاتية حيث أن الاهتمام مركز على أهداف وسلوك الدول الإسلامية ولكن في نطاق وضع دول العالم الثالث ككل كدول تابعة في النظام الدولي .

(١) انظر على سبيل المثال :

- د. عبد الجليل التميمي ، واقع ومستقبل الدراسات التاريخية عن الولايات العربية أثناء العهد العثماني ، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية ، العدد ١ ، ٢ يناير ١٩٩٠ . مركز البحوث والدراسات العثمانية واللوريسكية والتوثيق والمعلومات ، تونس ، ص ٦٧ - ٧٠

(2) Kemal Karpat (ed.) : The Ottoman State and Its Place in World History . Leiden E.G.Brill , 1964 . PP 3 - 19 .

(٣) د. سيار الجميل ، العثمانيون وتكوين العرب الحديث ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٨٩ .

٢ - هذا ولقد استرشدت المرحلة الثانية من التعامل مع المصادر الأصلية والمصادر الثانوية بضوابط نبعت من نتائج التفاعل بين دراسة خصائص منهجية وأنواع الكتابة التاريخية الإسلامية وبين اشكاليات التحليل السياسى الدولى للمادة التاريخية . ولقد تحقق هذا التفاعل باللجوء إلى ادبيات علم التاريخ الإسلامى ومنهجيته ، ومن ثم فإن هذا المبحث ينقسم إلى مطلبين أولهما يعرض لأبعاد هذا التفاعل والثانى ويعرض لهذه الضوابط .

المطلب الأول : تطور علم التاريخ الإسلامى ومنهجية كتابته :

المدلولات بالنسبة لاشكاليات التحليل السياسى الدولى له :

لقد اقترنت المرحلة الأولى من العملية البحثية فى المصادر الأصلية والثانوية (وهى المرحلة الاستكشافية) بالتعامل مع ادبيات عربية معاصرة فى مجال علم التاريخ الإسلامى من ناحية وتطور منهجية الكتابة فيه وفلسفته من ناحية أخرى ، وفى مجال الدعوة إلى إعادة هذه الكتابة (منهجاً وتطبيقاً) من ناحية ثالثة . ولقد كان هدف هذا التعامل هو الاجابة بطريقة علمية منظمة عن العديد من التساؤلات والانطباعات التى برزت أمامنا خلال المرحلة الاستكشافية فى المصادر الأصلية حول خصائص هذه المنهجية ، وحول أبعاد الانتقادات الموجهة إليها ، ولقد ترتب على نتائج هذا التعامل تحديد ضوابط الاستعانة بكل من المصادر الأصلية والثانوية (كما سنرى فى المطلب الثانى) فما هو اذن محور هذا التعامل وكيف تمت صياغته ؟

١ - يلقى علم التاريخ الإسلامى الضوء على الخطوات التى مرت بها الكتابة التاريخية بأنواعها المختلفة عبر مراحل تطورها دون التعرض لتطور المنهج الذى اتبع فى هذه الكتابة^(١) لذا فإن الحلقات الثلاث من الأدبيات المشار إليها عالياً تكمل بعضها البعض لخدمة أهداف دراسة التاريخ أو تطوير الكتابة التاريخية منهاجاً ورؤى .

ولقد كانت هذه الأدبيات المعاصرة نتاج تيار أساسى لتجديد الاهتمام بالدراسات التاريخية الإسلامية التطبيقية منها والمنهجية ، ولقد أخذ هذا التيار يكسب ذاتية بعد أن قام واعتمد فى البداية على نتائج جهود المستشرقين التى قطعت شوطاً طويلاً فى نشر كتب التاريخ الإسلامى ودراسة موضوعاته ومنهجيته دراسة منظمة وحيث التفت عدد كبير منهم إلى دراسة علم التاريخ عند المسلمين^(٢) ، هذا وكان التراث الفكرى الإسلامى قد عرف - قبل الجهود

(١) د. أحمد رمضان أحمد ، تطور علم التاريخ الإسلامى حتى نهاية العصور الوسطى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٩ ، ص ١٥٤ .

(٢) حول أهم هذه الجهود الاستشرقية انظر موجزها فى :

- صالح أحمد العلى ، مقلمة فى : فرائز روزنتال : علم التاريخ عند المسلمين ترجمة د. صالح أحمد العلى مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٣ ، ص د - ى .

الاستشرافية - دراسات تفاوتت طبيعتها من قرن لآخر في مجال علم التاريخ ، ولقد جاءت هذه الدراسات في نطاق جهود تصنيف العلوم منذ القرن الثالث الهجري والتي اوضحت ، من خلال النظرة الشاملة لجوانب المعرفة وضع التاريخ ومكانته بين العلوم كما حددت أهدافه ومناهجه ، وكان التاريخ قد أخذ - كعلم ونشاط ثقافي خاص - يشغل أذهان المفكرين في القرنين الرابع والخامس والسادس الهجري ، ولكن باعتباره من الفروع الثانوية التي تبحث لنهايتها أو كعملية فكرية مستقلة . ولكن شهد القرنان التاسع والعاشر الهجريان بداية الأبحاث الإسلامية الخاصة بعلم التاريخ نفسه على يد أعلام زاهرة : الكافيجي ، السخاوي ، السيوطي ، ولم تظهر في التراث بعدها أعمال بنفس قدر الجدية أو أكثر نشاطا ^(١) حتى ظهرت بعد ذلك دفعات متنوعة من هذه الدراسات في العصر الحديث والمعاصر على يد المستشرقين ثم المسلمين .

وتنقسم محاور تركيز الأدبيات العربية المعاصرة في هذا المجال بين تلك التي تقدم دراسة معمقة لتطور علم التاريخ الإسلامي ، وما بين تلك التي ترصد وتصنف واقعاً وأبعاداً تطور منهجية الكتابة (في المصادر الأصلية وكذلك الثانوية) وتقومها وذلك في إطار ما يسمى الدعوة إلى إعادة كتابة بل وقراءة التاريخ الإسلامي من مصادره التراثية المتعاقبة . هذا ولقد اتفق كل من ساهم في هذه الأدبيات على ضرورة وحيوية هذه النظرة النقدية حتى يمكن الانطلاق والتجديد في الدراسات التاريخية الإسلامية . والجدير بالملاحظة أن الأدبيات المعاصرة في علم التاريخ الإسلامي ومنهجيته (والتي تم الرجوع إليها) قد عاجلت التطور في هذا المجال خلال القرون التسعة الهجرية الأولى بصفة أساسية ولم يلق التطور في القرون التالية إلا النزر اليسير من الاهتمام والذي انصب فقط على الإشارة إلى تيار التفسير منذ ابن خلدون إلى مدارس التواريخ القطرية مثل المدرسة المصرية خلال العصر العثماني ، ومن ناحية أخرى فإن حلقة ادبيات الدعوة إلى إعادة كتابة التاريخ الإسلامي وإعادة قراءة مصادره الأصلية قد انصبت على تقويم المصادر الثانوية ولو في عموميات كبرى وليس على المصادر الأصلية فقط .

٢ - هنا ويختلف مبعث اهتمام المؤرخين بهذا التيار المتعدد الروافد من الأدبيات النظرية عن مبعث اهتمام المحلل السياسي .

- شاكراً مصطفى ، التاريخ العربي والمؤرخون : دراسة في تطور علم التاريخ ومعرفة رجاله في الإسلام (الجزء الأول) دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٣ ، ص ص ٢٩ - ٤٠ .

- السيد عبد العزيز سالم ، التاريخ والمؤرخون العرب - دار الكتاب العربي ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ص ٦ - ٩ .

- محمد عبد الغني حسني ، علم التاريخ عند العرب - مؤسسة للطبوعات الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ص ٢٠٤

(١) شاكراً مصطفى ، مرجع سابق ، ص ص ١١ - ٨١ .

- فرائز روزنتال ، مرجع سابق ، ص ٩ - ١٦

* فان المؤرخ - كما يقول البعض ^(١) يهتم بهذه الأدبيات لأنها منطلق أسس للدراسة النقدية وبلونها لا يمكن أن يتحقق فهم نشأة الكتابة التاريخية ودوافعها واتجاهات وآراء المؤرخين وأساليبهم البحثية ونظرتهم إلى أهمية التاريخ ودوره في الحياة الثقافية والعامة والأدوار التي مر بها تأليف الكتب التاريخية في الإسلام والتي مر بها تطور التفكير التاريخي الإسلامي ، كما أنه لا يمكن أن يتحقق بلونها المقارنة مع نتائج البحوث النظرية الحديثة في علم التاريخ .

* أما المحلل السياسي - فإن مبعث معيار التجائه إلى هذه الأدبيات لا بد وأن يكون محكوماً بالبحث عما يتصل بالعلاقة بين دراسة التاريخ الإسلامي ودراسة العلوم الاجتماعية المختلفة ، ولقد حكم التجاؤنا إلى هذه الأدبيات - والذي تزامن أحياناً وتلى في أحيان أخرى المرحلة الأولى الاستكشافية للتعامل مع المصادر الأصلية - البحث عن إجابات للاشكالات المنهجية التي يواجهها باحث العلوم الاجتماعية بصفة عامة والسياسية بصفة خاصة ، أي حكمنا البحث عن مدى اسهام هذه الأدبيات المعاصرة في الارشاد من عدمه عن كيفية توظيف التحليل التاريخي لتحقيق أهداف بحثية تتخطى أهداف البحث التاريخي التقليدي في حد ذاته ، حيث ان التعرف على المادة التاريخية من مصادرها الأولية ليس غاية في حد ذاته بالنسبة لدراستنا فان هدفنا ليس التاريخ أو إعادة كتابة التاريخ من مصادره الأصلية ولكن توظيف هذه المادة - كما جاءت في مصادرها المنشورة الأصلية والثانوية - لتحقيق الأهداف البحثية السابق تحديدها .

ولقد فرض هذا الهدف البحث في الأدبيات النظرية في التاريخ الإسلامي من زاوية محددة حتى يمكن اكتشاف أبعاد هذه المنهجية ومن ثم علاج ما تفرضه من مشكلات أمام التحليل السياسي . بعبارة أخرى كان البحث من منظور المحلل السياسي ومن ثم كان هدف القراءة فيها هو محاولة الإجابة عن عدة أسئلة محددة (تنطبق على المصادر الأصلية أساساً وكذلك الثانوية) :

- ما فائدة وأهمية دراسة التاريخ الإسلامي ؟

- ما هي خصائص منهجية كتابة هذا التاريخ وكيف تطورت ؟ وما درجة تطور الاهتمام بالعوامل المفسرة للأحداث والتحويلات ؟

- ما هي أنواع الكتابة التاريخية وموضوعاتها وما هو وزن ودرجة تميز أو خصوصية ما يتعلق بالتاريخ السياسي الدولي ؟

(١) عبد العزيز الدوري ، علم التاريخ عند العرب ، ١٩٦٠ ، ص ص ٩ - ١٢ .

- انظر أيضاً أهداف الكتب التي تبحث في علم التاريخ عند المسلمين في :

- فرانز روزنتال ، مرجع سابق ، ص ص ٩ - ١٦

أولاً : أهمية وفائدة دراسة التاريخ الإسلامي : فى نطاق التعريف بالتاريخ الإسلامي وتطور وضعه بين تصنيف العلوم الإسلامية ومكائنه بينهم أوضح روزنتال^(١) أن التاريخ وإن لم يشكل قسماً من التربية العالية الإسلامية وتعرض لهجمات شديدة من رجال الدين إلا أن تطوره كعلم مستقل نشأ من اهتمام العلوم الدينية الإسلامية بالتاريخ، ومن ثم فإن معظم علماء الدين وإن اعتبروا التاريخ مساعداً لدراساتهم إلا أنه كان فى نظرهم ليس نداً لموضوعات هذه الدراسات ، ولذا فإن الدراسات المتخصصة فى علم التاريخ والتي ظهرت فى القرنين التاسع والعاشر الهجريين قامت على الدفاع عن أهمية الدراسات التاريخية لخدمة الدراسات الدينية والفقهية .

هذا ولقد حملت لنا روافد عديدة من تراث الفكر التاريخي الإسلامي توجهات متضادة للمؤرخين المسلمين الأوائل حول أهمية دراسة التاريخ . فلا يرى بعضها فى هذه الدراسة أى نفع بل قد ترى أنها تصل إلى الحرام لما يقع فيها من غيبة .

ومن ثم تدعو إلى عدم الاشتغال بعلم السير وطبقات الرجال والتاريخ ، وفى المقابل فإن تياراً آخر يرى ضرورة الاشتغال به لما لهذا الاشتغال من مزايا^(٢) ولقد لخص البعض^(٣) هذه المزايا فيما يلى : أنه كان يحقق حاجات فكرية (روحية وثقافية) كما يحقق حاجات عملية حياتية بعضها ديني تشريعي وبعضها سياسى اقتصادى يتصل بإدارة الدولة ، وبعضها ذو طابع سياسى اجتماعى يتصل بعناصر الدولة القومية وتياراتها الأساسية، كذلك كان من بين الحاجات التى كانت معرفة التاريخ عنصراً حيوياً فى التعامل معها تحديد العلاقات الاجتماعية والسياسية والمالية مع غير المسلمين وتسجيل وإثبات الأحداث الكبرى ومنها الفتوحات والمعارك . ولقد تولدت هذه الحاجة الفكرية والعلمية بصورة تدريجية تراكمية على نحو انعكس على صورة التدوين التاريخي الأولى فى القرون الأربعة الهجرية الأولى ثم على تطور مسارها وأنواعها ومنهجيتها مع المؤرخين المتأخرين أى منذ القرن الخامس وحتى التاسع الهجرى .

هذا ولقد أقام تيار الأدبيات العربية المعاصرة حول تطور علم ومنهجية التاريخ الإسلامي^(٤) ، أقام دعوته للاهتمام بالدراسات التاريخية الإسلامية على ما للوعى بفقته التاريخ من مزايا وفوائد

(١) فراتز روزنتال ، مرجع سابق ، ص ص ٥٨ - ٧٨ .

(٢) انظر هذه التوجهات المتضادة فى نظر المؤرخين المسلمين الأوائل فى :

- محمد عبد الغنى حسنى ، مرجع سابق ، ص ص ٥ - ٢٦ .

(٣) شاكراً مصطفى ، مرجع سابق ، ص ص ٦٠ - ٦٤ ، ٤٤٥ - ٤٤٦ .

- السيد عبد العزيز سالم ، مرجع سابق ، ص ص ١٧ - ٣٤ .

(٤) قاسم عبده قاسم ، الرؤية الحضارية للتاريخ عند العرب والمسلمين ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ص ٥٩

متنوعة (دروس للماضي من أجل فهم الحاضر لاستئناف الأمة الإسلامية لدورها القيادي ، معرفة السنن الربانية ، تأكيد جملة من الحقائق الهامة مثل الدور القيادي للأمة الإسلامية في تاريخ البشر . . .) وفي المقابل فلم تبرز من بين هذه الأدبيات أى دعوة للاهتمام أو محاولة توظيف مصادر التاريخ الإسلامي لتعميق وتطوير البحث فى فروع معرفية أخرى انطلاقاً من منظور إسلامي متكامل .

وعلى العكس فإن أدبيات غربية معاصرة فى مجال التاريخ الإسلامي قدمت نموذجاً يعترف بأهمية هذه المصادر فى الدراسات والعلوم الاجتماعية المعاصرة وخاصة العلوم السياسية ، حيث قدمت بعض هذه الأدبيات ^(١) تصورات عن مقتربات واستراتيجيات بحثية للتعامل مع هذه المصادر اعترفت أنها لا تفيد فقط المبتدئ، فى دراسة هذا المجال ولكن تستجيب أيضاً لاحتياجات الباحثين فى فروع أخرى ، وحيث عرضت لكيفية مواجهة المشكلات المنهجية التى تعترض الباحثين الجدد فى مصادر التاريخ الإسلامي التقليدية والذين يدرسون قضايا سياسية محددة مثل السلطة ، التماسك السياسى فى المجتمعات الإسلامية .

ولقد كانت نماذج هذه الأدبيات استجابة لأبرز الاتجاهات المعاصرة فى الغرب فى عالم دراسة التاريخ وهى الحرص على المتابعة الدقيقة للعلاقة بين التاريخ والعلوم الاجتماعية . وهذا الحرص أكدته الأدبيات المهمة بتطور اتجاهات الأبحاث التاريخية فى الغرب ^(٢) .

ثانياً : منهجية كتابة التاريخ الإسلامي : الخصائص والتطور : يلقى بنا هذا الموضوع فى صميم مشكلات فنية متشعبة عاجلتها أدبيات مختلفة من زوايا شتى ، ولا يعنىنا منها فى هذا الموضع أكثر من الإشارة وبايجاز إلى بعض الأبعاد التى تم استخلاصها من التيار العام لمضمون هذه الأدبيات :

١- بالنظر إلى جانب التطور فى هذه المنهجية ^(٣) نجد أنه قد حدث الانتقال من مرحلة أسلوب التلوين التاريخي الموسوعي والجزئى إلى مرحلة تفسير التاريخ وفلسفته .

١- د. عبد الحليم عويس ، فقه التاريخ وأزمة المسلمين الحضارية ، دار الصحوة للنشر ، ١٩٨٦ ، ص ٦ -

١٤ ، ٢٧ .

- محمد بن صامل العليانى السلمى ، منهج كتابة التاريخ الإسلامي مع دراسة لتطور التلوين ومنهج للتورخين . دار طيبة

للنشر والتوزيع ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٦-١٩٨٦ ، ص ٥٧-٧٠ .

(١) انظر على سبيل المثال :

-Stephen Humphreys : Islamic History (A Framework for Inquiry . Bibliotheca Islamica, Minneapolis , USA . 1988 . P 9 - 13

(٢) جفرى باراكلوا ، مرجع سابق ، ص ٢٨٣ ، ٢٨٥ ، ٢٨٩

- والمرحلة الأولى تمتد تقريبا طوال القرون من الرابع إلى الثامن الهجرى والتي تسمى عصر المؤرخين التقليديين للإسلام أو عصر مؤرخى الإسلام القدامى أو التاريخ الإسلامى فى العصور الوسطى ، وهذه المرحلة قد اعقبت المرحلة التمهيدية أى مرحلة الاخباريين أو الرواة والتي شغلت القرون الهجرية الثلاثة الاولى حيث أن نهاية القرن الثالث الهجرى هى التى شهدت مولد كبار المؤرخين مع تبلور اتجاه تدوين التاريخ الإسلامى .

هذا وتبدأ المرحلة الكبرى الثانية مع ابن خلدون بصفة خاصة وهى التى شهدت بواكير ونضج عملية تفسير التاريخ فى التقاليد الفكرية الإسلامية ، ولقد اتسمت الكتابة فى المرحلة الأولى بالمنهج السردى التقليدى للأحداث وفق السنين أى التاريخ بالحوليات أو الأحداث دون التوقف بدرجة كافية عند الدلالات والتفسيرات التاريخية . فإن مقصد مؤرخى الإسلام الأوائل لم يكن إلا استيعاب الأخبار والمحافظة على كيفية اتصالها من خلال طريقة التواتر ، أى تحقيق الروايات عن طريق الاسناد إلى الرواة . ومع ذلك فلقد تعرض هذا الأسلوب النقلى إلى مثالب عديدة ، نظرا لعدم التمسك دائما بالاسناد الصحيح والضابط المتصل أو بالتحقق من الروايات ، ونظرا لتأثيرات المناخ السياسى المحيط بالمؤرخ مما أدى إلى تدخل اعتبارات الهوى والتعصب على حساب التجرد والعدل والموضوعية . ولقد أدى هذا كله كما حدث ابتداء من ابن خلدون ، ومن قبله ابن العرى ، إلى وضع معايير يعتمدها المؤرخ فى معالجة الوقائع التاريخية ليتبين ما يحتمل الصدق ويمكن قبوله والتسليم به وصولا إلى الحقيقة التاريخية الصحيحة وتنقية لجوانب هامة من التاريخ الإسلامى .

وبالرغم من أن بواذر التفسير والرؤى قد ظهرت فى جهود مؤرخين سابقين على ابن خلدون وخاصة جهود المسعودى ومسكويه والبيهقى وابن العرى وابن حزم الاندلسى ، إلا أن أسلوب تدوين التاريخ ظل وحتى القرن التاسع الهجرى يقع بصفة خاصة فى النطاق الوصفى التقريرى ، ولم يصل إلى اعتبار التحليل والتعليل من أساليبه المقررة ولم يصبح ممارسة فكرية مستقلة ، ولذا ظل وسيلة لاهلغا كما ظل فى نطاق خدمة العلوم الأخرى أكثر مما كان عاملاً فى تطوير الفكر الإسلامى نفسه . فان استغراق مؤرخى الإسلام فى احترام النص والاسناد قد

(٣) د . سيدة كاشف ، مصادر التاريخ الإسلامى ومناهج البحث فيه ، دار التراث العربى ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ٦٣ - ٧٥ .

- د . محمود اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ٩٩ - ١٠١ .

- محمد عبد الغنى حسنى ، مرجع سابق ، ص ٨٤ - ٢٠٣ .

- د. عفت محمد الشرقاوى ، أدب التاريخ عند العرب (الجزء الاول) فكرة التاريخ ونشأتها وتطورها ، مكتبة الشباب ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٢٤٧ - ٢٧٥ .

أبعدهم عن المناقشة الكاملة والمباشرة للمحتوى الذى تحمله الرواية التاريخية وهو الأمر الذى حال دون تطور المنهجية التاريخية نحو العلمية الكاملة .

ومع ذلك فلا يمكن انكار أن هذا الوصف والتقرير للواقع كان تسجيلاً حياً وخطيراً وضرورياً لتجربة حضارية جديرة بتسجيل أبعادها ، ومن ثم ذخيرة نفيسة من الأحداث وحافظ عليها .

وإلى جانب هذا الدفاع عن قيمة هذا الأسلوب التسجيلى السردى فإن هذا الأسلوب بمفرده ليس أساساً كافياً لاتهام جهود مؤرخى الإسلام القدامى أو من يسموا "بالتقليديين" بافتقار الرؤية الفلسفية أو التفسيرية للتاريخ . فكما يقول روزنتال أحد المستشرقين ذوى الدور الرائد فى دراسة منهجية كتابة التاريخ الإسلامى ^(١) أن القضايا الفلسفية المتصلة بفكرة التاريخ ليست إلا من تطورات الفلسفة الحديثة والتى تختلف كلية عن مفهوم التاريخ فى الإسلام . كذلك كان المؤرخون المسلمون يجهلون ذلك النوع الخاص من المنفعة المادية التى يلصقها تفكيرنا الحديث بالتاريخ ، فهم لم ينظروا للتاريخ كوسيلة لنشر الأفكار ، أو بعبارة أخرى لم يقصدوا متعمدين فى كتابة تواريخهم أن يعيدوا تفسير التاريخ بالطريقة التى تنسجم مع الأفكار التى يريدون نشرها أو الدفاع عنها . وبالرغم من أن بعض المؤرخين قد تأثر بالأهواء السياسية (أموية - أو عباسية) فإن المؤرخين بصفة عامة - وفق روزنتال - لم يتعمدوا تلوين تاريخهم لأن هذا يناقض تماماً فكرتهم عن التاريخ ألا وهى رواية الأحداث التى قد تكون صحيحة أو مكنوبة .

٢ - وبالنظر إلى الأبعاد الانتقادية العديدة - القديمة والحديثة - لمنهجية الكتابة التاريخية التقليدية وخاصة غياب التفسير ، والاغراق فى التفاصيل والجزئيات والمبالغة فى أو عدم صحة دقة أو تضارب بعض الروايات أو الأحداث ، بالنظر إلى هذا كله يمكن أن تلمس أبعاد الدعوة المتجددة - التى تبلورت على صعيد أدبيات نظرية معاصرة - لمراعاة بعدين هامين لاعادة كتابة التاريخ الإسلامى: وهما بعدان يتداخل على صعيدهما إشكاليات النقد التاريخى والتفسير .

من ناحية: هناك الدعوة لبذل محاولات جادة لتنفيذ المنهج النقدى الذى بدأ رسوخه مع ابن خلدون على قضايا وفترات كثيرة فى تاريخنا الإسلامى كما قدمتها المصادر الأصيلة ^(٢) .

(١) د. عبدالحليم عويس ، نحو منهجية جلييلة فى فقه التاريخ ، تفسير التاريخ فى تراثنا الإسلامى : الإسلام اليوم ، عنده يوليو ١٩٨٧ ، المنظمة الإسلامية للدراسات والعلوم والثقافة ، ص ٣١ .

- د. عماد الدين خليل ، حول إعادة كتابة التاريخ ، مرجع سابق ص ص ٣٠ .

- د. شاكى مصطفى ، مرجع سابق، ص ص ٣٧٨ - ٣٧٩ ، ٣٩٩ - ٤٠٠ ، ٤٠٦ - ٤٠٧ .

(٢) فرانتز روزنتال ، مرجع سابق ، ص ص ٨٦ - ٩٢ .

- د. عماد الدين خليل ، مرجع سابق ، ص ص ١١٨ - ١٢٠ .

وبقدر ما افردت محاولات عديدة^(١) جهودها لتصحيح "أخطاء متنوعة" جاءت في مصادر أصيلة لمراحل مختلفة من التاريخ الإسلامي ، وذلك بالاستناد إلى ما سُمي بالأدلة "العقلية" فإن محاولات أخرى^(٢) افردت جهلها لتصحيح أخطاء وقعت فيها دراسات حديثة عربية واستشرافية لأنها تعرض التاريخ الإسلامي بمعزل عن "منهج إسلامي للدراسات التاريخية" ، هذا ولم تخل دراسة في المنهجية من نماذج متنوعة تبين الحاجة لهذا التصحيح أو هذا التقويم لبعض الوقائع والأحداث أو التطورات الهامة^(٣) .

والجدير بالإشارة هنا أن التيار الغالب على هذا التصحيح أو إعادة النظر أو التقويم إنما ينصب أساساً على الأوضاع الداخلية المختلفة (وخاصة في العصر النبوي والخلافة الراشدة والاموية) وليس بدرجة أكبر على أوضاع العلاقات الدولية ، كما أنه يتصل في معظم الأحيان بوقائع جزئية محددة الزمان والمكان وليس بسمات عصر أو خصائص مرحلة أو قضية كبرى ، كذلك يغلب على هذه النماذج سمة الحماس والانفعال والاستناد أساساً إلى الدوافع القوية المنبعثة من مثاليات ومبادئ الإسلام^(٤) ، وبالرغم من أن البعض^(٥) يرى أن الواقعة والنص لا يمكن أن

- د. سيده الكاشف ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٧ - ١٤٧ .

(١) انظر على سبيل المثال :

- د. ابراهيم على شعوط ، ابطال يجب أن تمحي من التاريخ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨٣ .

(٢) انظر على سبيل المثال :

- د. جمال عبدالحادي محمد مسعود ، د. وفاء محمد رفعت جمعه : أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ الإسلامي ، لماذا ؟

وكيف ؟ دار الوفاء للطباعة والنشر ، المنصورة ، ١٩٨٦ ، ص ص ٢٥ - ١٨٠

(٣) انظر على سبيل المثال الدعوة إلى تقويم ومناقشة وإعادة النظر في :

- أسباب عدم تناول العلاقة للميزة بين هارون الرشيد وشارلمان في المصادر الأولية لدراسة التاريخ الإسلامي .

- انظر د. سيده الكاشف ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٠ - ١٥١ .

- تهمة الغنيمه والسيف في تفسير ادوات ودوافع الفتح الإسلامي .

- انظر د. عبده الرحمن على حجى ، نظرات في التاريخ الإسلامي . دار الارشاد ، بيروت ١٩٦٩ ، ص ص ٥٦ - ٩٨

- اتهام الفتح الإسلامي لمصر بحرق مكتبة الاسكندرية .

- انظر محمد عبد الغنى حسن ، مرجع سابق ، ص ص ٣٩ - ٤٨ .

(٤) انظر على سبيل المثال الخط العام في التحليل في كل من :

- ابراهيم على شعوط ، عبد الرحمن حجى ، مراجع سابقة .

(٥) د. عماد الدين خليل ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٣ - ١٣٥ .

يصمدنا امام ثقل واقناع التجربة التاريخية ، فان البعض الآخر ^(١) يضع شروط المؤرخ المسلم . اذن هل انصاف دراسة التاريخ الإسلامي أمام مهاجميه ومتهميه لاتقتضى اسانيد ومصادر أخرى يجب أن يتسلح بها الباحث المسلم ليقدم تحليلا علميا حديثا ؟ وهنا تكمن كل معضلات وضوابط التفسير الإسلامي للتاريخ (كما سنرى) ^(٢) .

ومن ناحية أخرى : هناك الدعوة للتركيز على الكليات والروابط وتخطي اسار التفاصيل والجزئيات التي تعج بها المصادر التاريخية القديمة وصولا إلى الكليات في سياق الحركة التاريخية الأكبر أى وصولا لتحليل مسيرة حركة التاريخ الإسلامي في مساره الطويل والقراء نظره عامة على خطوطه العريضة الأساسية ، والوصول إلى هذه الرؤية الشاملة الكلية العامة لمسار حركة التاريخ الإسلامي إنما يتحقق عن طريق البحث في الأسباب والعلل وراء الظواهر التاريخية ووراء نقاط التحول الكبرى في هذا التاريخ ^(٣) ومن هنا كانت سلسلة من الدراسات المعاصرة التي حاولت من زوايا شتى الاسهام في بلورة وتقديم نماذج لهذه الرؤى الشاملة لحركة التاريخ الإسلامي ^(٤) ، هذا ولقد اهتم أيضاً بالأبعاد النظرية وراء هذه الرؤى تيار آخر هام من الأدبيات المعاصرة التي انطلقت من تقويم الجهود السابقة لمؤرخي الإسلام في مجال تفسير أو فلسفة التاريخ الإسلامي والمقارنة بين هذه الجهود ومحاولات التفسير الأخرى العلمانية (كما سنرى في موضع لاحق) ^(٥) .

إذن هل ساهمت المصادر الثانوية لدراسة التاريخ الإسلامي في تقديم مثل هذه الرؤى الكلية الشاملة عن قضايا ومشكلات وتفاعلات عصور أو مراحل من هذا التاريخ ؟ وهل كان للأبعاد

(١) محمد بن صامل العلياني ، مرجع سابق .

(٢) انظر المطلب الثالث من المبحث الثاني .

(٣) د . عماد الدين خليل ، مرجع سابق ، ص ص ٩٢ - ٩٥ .

- د . محمود اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ص ٦ - ١٠ .

- د . عبد الرحمن حجي ، مرجع سابق ، ص ص ١٠ - ١٢ .

- د . عفت الشرفاوى ، مرجع سابق ، ص ص ١٦ - ٢٠ .

(٤) انظر على سبيل المثال :

- منير الغضبان ، المسيرة الإسلامية للتاريخ .

- انور الجندي ، الإسلام وحركة التاريخ ، رؤية جديدة في فلسفة تاريخ الإسلام ، بيروت ، دار الكتاب اللبناني ، القاهرة ، دار الكتاب المصري ، ١٩٨٠ .

- سميج عاطف الزين ، حركة الإسلام في المفهوم الإسلامي .

(٥) انظر للمطلب الثالث من المبحث الثاني من هذا الفصل : لضوابط المنهجية للتفسير الإسلامي للتاريخ .

الدولية وضعها المميز ؟ وكيف يمكن للمحلل السياسي ان يتعامل مع مقتضيات المنهج النقدي وممارس التفسير ؟ ليست اهدافه تتخطى أهداف نقد الوقائع والأحداث المحددة حيث تركز على عموميات وتيارات التفسير ؟

ثالثاً : أنواع الكتابة التاريخية : الموضوعات والتطور : لم ينفصل التأليف فى تطور علم التاريخ الإسلامى أو منهجية الكتابة التاريخية عن متابعة التطورات فى أنواع هذه الكتابة وموضوعاتها ، ولقد حكم قراءتنا فى الأدبيات النظرية حول هذا الموضوع هدف البحث عن وزن مصادر دراسة التاريخ السياسى العسكرى الاقتصادى الدولى بين مصادر أنواع التاريخ العامة والجزئية من ناحية ، وعن مدى اخذ مصادر التاريخ العالمية فى الاعتبار تاريخ غير المسلمين وعلاقته مع تاريخ المسلمين من ناحية أخرى .

١ - وفى هذا الصدد ومن واقع جهود رائدة متعددة فى مجال دراسة أنواع الكتابة التاريخية والتطور فيها امكن استخلاص الأبعاد الثلاثة عن التطور الأفقى (الزمنى) والتطور الرأسى (المضمونى) والتطور الجغرافى لأنواع هذه الكتابة :

أ - كانت بداية التأليف العلمى فى التاريخ عند المسلمين (بعد مرحلة الرواية والخبر) وثيقة الصلة بالحديث والسنة والشرعية وكان الهدف هو دراسة سيرة النبى صلى الله عليه وسلم وأعمال الصحابة والجماعة الإسلامية الناشئة وأخبار الغزوات والجهاد ، ومن ثم كانت أقدم الكتب التاريخية التى تجمع بين الحديث والتاريخ هى كتب المغازى والسير ، أى أن كتابة السيرة كانت أول حقل من الدراسات التاريخية الإسلامية التى توسعت بعد ذلك فى ظل أحداث واحتياجات واهتمامات الدولة الإسلامية المتوسعة لتشمل فعاليات وأقوال الصحابة والتابعين وتجارب الأمة ، ومن ثم كان كاتبو السيرة النبوية وأصحاب كتب الطبقات ومؤرخو الفتوحات الإسلامية والمغازى أكبر المهتمين لكتابات المؤرخين فى العصر العباسى حين بدأ المؤرخون منذ منتصف القرن الثالث الهجرى يكتبون فى التاريخ العام للدولة الإسلامية وأحوال الأمم والبلاد .

بعبارة أخرى ، فانه بعد أن تبلور اتجاه المحدثين والاعباريين انعكست التطورات الثقافية الناجمة عن التطورات السياسية والاجتماعية والتى تراكمت عبر القرون الثلاثة الأولى من الهجرة فى شكل تركيز الشعور بوحدة الأمة واهمية خبراتها المتصلة ، ولقد انعكس هذا الوضع على اتجاه الكتابة التاريخية نحو كتب التاريخ العامة^(١)

(١) انظر التفاصيل فى :

- د. سيدة كاشف ، مرجع سابق ، ص ص ٣١ - ٦٢ .

- د. عبدالعزيز الدروى ، مرجع سابق ، ص ص ١٣ - ٦٠ .

وبعد بداية كتابة التواريخ العامة دخل علم التاريخ الإسلامي فى دور جديد هو دور تاريخ العلوم وتصنيفها ، ثم أعقبه دور الفهرسة ثم جاءت مرحلة كتب التراجم والطبقات ، وكانت كتب فلسفة التاريخ ثم الموسوعات التاريخية آخر حلقات هذا التطور فى أنواع الكتابة والذى وصل ذروته فى القرن العاشر الهجرى ^(١) .

ب - وإلى جانب هذه المتابعة الزمنية الأفقية لتطور أنواع الكتابة نجد محاولات أخرى للمتابعة تلقى بالضوء على تطور أنواع الكتابة من حيث المضمون والمحتوى، فإذا كان البعض ^(٢) قد تحدث عن تاريخ النخب وتاريخ لحوليات عصور أساسية للتاريخ ثم تحدث عن تاريخ الدول والطبقات والانساب والتراجم والجغرافيا والتنجيم والفلسفة والعلوم السياسية والاجتماعية باعتبارها فروعاً غير تاريخية من المعرفة ولكن ساهمت فى محتويات الكتابة التاريخية ^(٣) ، كذلك جرى الحديث عن تواريخ العالم والتواريخ المحلية والتاريخ المعاصر والمذكرات ^(٤) .

ج - وإلى جانب هذا التصنيف النوعى نجد جهدا رائدا آخر يقدم تصنيفا جغرافيا، فبعد تناول نشأة وتكون علم التاريخ فى الإسلام فى القرون الثلاثة الهجرية الاولى، وبعد تناول الملامح العامة للتاريخ الإسلامى فى المشرق العباسى (رجاله ، تطور المادة التاريخية ، تطور المنهج فى التدوين ، وتنظيم المادة وفى الخط الفكرى) ^(٥) نجده يصنف مصادر وأنواع الكتابة فى هذا التاريخ - منذ القرن الرابع الهجرى وحتى أواسط القرن السابع الهجرى على أساس المدارس الموزعة جغرافيا (المدرسة العباسية ، المدرسة المصرية، مدرسة الشام ، مدرسة اليمن ، المدرسة الفارسية ، المدرسة المسيحية) ^(٦) .

٢ - وعلى ضوء استعراض هذه المحاولات المتنوعة الأسس (الزمنية ، النوعية ، الجغرافية) لعرض التطور فى أنواع الكتابة التاريخية فلقد كان من المنطقى وفقا لاهدافنا البحثية أن يظهر لنا أن كتب التواريخ العامة والتي تسمى احيانا العالمية ^(٧) هى التى ستحوز اهتمامنا بالأساس .

(١) د. احمد رمضان احمد ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٩ - ٢٢٣ .

(٢) فرانز روزنتال ، مرجع سابق ، ص ص ٩٥ - ١٣٨ .

(٣) المرجع السابق ، ص ص ١٣٨ - ١٨١ .

(٤) المرجع السابق ، ص ص ١٨٣ - ٢٤٠ .

(٥) شاكر مصطفى ، مرجع سابق

(٦) شاكر مصطفى ، التاريخ العربى والمؤرخون (الجزء الثانى)

(٧) وقائمة هذه الكتب التى تم النظر فيها بعد ذلك فى الجزء التطبيقى الأخبار الطوال للدينورى (ت ٢٨٢ هـ)، التاريخ لليعقوبى (ت ٢٩٢ هـ)، تاريخ الأمم والملوك للطبرى (ت ٣١٠ هـ)، مروج الذهب للمسعودى (ت ٣٤٥ هـ)، تجارب الأمم لمسكويه (ت ٤٢١ هـ) ، المتظم فى تاريخ الملوك والأمم لآين الجوزى (ت ٥٩٧ هـ) ، الكامل لابن الأثير (ت ٦٣٠ هـ) ، البداية والنهاية لابن كثير ، تاريخ الخلفاء للسيوطى (ت ٩١١ هـ) ، العبر فى أخبار من غير للذهبى (ت ٧٨٤ هـ) ، -

وبالنظر إلى التعليقات المختلفة المنطلقات على مضمون وتوجهات أهم هذه الكتب والتي أوردتها أدبيات معاصرة في مجال دراسة علم التاريخ الإسلامي^(١) أمكن لنا استخلاص ثلاث مجموعات من الملاحظات حول أمور ثلاثة تتصل - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - بموضوع العلاقات الدولية في هذه الكتب ، وهذه الأمور هي : أهمية ومدلول التواريخ العامة واتجاه التراجع عن كتابتها لحساب تزايد اتجاه الكتابة في التواريخ الجزئية ، تناثر وجزئية ما يتصل بموضوعات العلاقات مع غير المسلمين في أرجاء هذه الكتابة ، عدم الاهتمام باستكشاف أوضاع الطرف الآخر غير الإسلامي في هذه العلاقات .

أ - إذا كان القرن الثالث الهجري هو قرن التواريخ الشاملة وإذا كان منتصف القرن السابع الهجري قد شهد أيضاً تجدد ظهور بعض هذه التواريخ فإن الأعمال الكبرى فيها لم يتعد ظهورها هذا القرن . حيث تزايدت بعد ذلك التواريخ الجزئية والمحلية والمعاصرة والمذكرات . وتمثل هذه الظاهرة إشكالية هامة ليس أمام عملية التوثيق العلمي للمصادر فقط ولكن أيضاً فيما تعكسه من مدلولات هامة حول مسار ووضع الدولة الإسلامية في النظام العالمي ، ذلك لأن أنواع الكتابة التاريخية إنما تتطور تحت تأثير التطورات السياسية والاجتماعية والثقافية .

ولقد كان للتواريخ العامة قيمتها ومدلولاتها ، فانها كما يقول البعض^(٢) كانت تمثل نوعاً من الاحساس التاريخي الذي هو أحد المراحل الأولى الضرورية في سبيل الوصول إلى فكرة انسانية حققة عن العالم ، كما أنها تعبر - لدى البعض الآخر^(٣) - عن شعور وإيمان قدامى كبار المؤرخين بوحدة الامة ، وعن أهمية خبراتها وتجاربها المتصلة بقيمتها المصيرية ودورها في صيانة هذه الوحدة . فان هذه التواريخ قد حملت رأى أهل السنة والجماعة وليس رأى الفرق أو الطوائف أو المذاهب ومن ثم فلقد كتبت، من خلال وجهات نظر الجماعة ، تاريخ جميع الفرق والأحداث

= مآثر الخلافة للقلقشندي (ت ٨٢١ هـ) السلوك لمعرفة دول الملوك للمقريزي (ت ٨٤٥ هـ) ، بدائع الزهور لابن ايلس ، عجائب الآثار في التراجم والأخبار للجبرتي .

(١) د. أحمد رمضان أحمد ، مرجع سابق ، ص ص ١٦٥ - ١٧٦ .

فرانز روزنتال ، مرجع سابق ، ص ص ١٨٣ - ٢٤٠ .

د. عبدالعزيز الدروي ، مرجع سابق ، ص ص ١٠ - ٥٩ .

د. سيده كاشف ، مرجع سابق ، ص ص ٣١ - ٦٢ .

(٢) فرانز روزنتال ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠٦ .

(٣) عبد العزيز الدروي ، مرجع سابق ، ص ص ٥٧ .

- شاكرو مصطفى ، مرجع سابق (الجزء الاول) ص ص ٤٥٠ - ٤٥١ .

والأسر والملوك معا ، ولذا ترى الدراسات الاستشراقية ^(١) ان أحد اهم خصائص المنهجية التقليدية في التاريخ الإسلامي هو النظر لهذا التاريخ من خلال منظار الرضاء والاجماع والوحدة وليس الصراع والتعدد وهو المنظار الذي تغير بعد ذلك حيث اتجهت الدراسات الحديثة في هذا المجال - الغربية والاستشراقية - وتحت ضغط متطلبات الأوضاع المتطورة للعالم الإسلامي منذ القرن ١٩ إلى الاهتمام بزوايا أخرى : صراعية وتعددية بصفة خاصة استخدمت في دراستها أساليب العلوم الاجتماعية الحديثة .

كذلك يرى البعض الآخر ^(٢) ان هذه التواريخ الكلية كانت بمثابة رد فعل للكوارث الكبرى التي حاقت بالأمة الإسلامية ، فلقد ظهرت عقب هذه الكوارث أو في العصور التي تنهيا لحركة نهضة جديدة . فهناك رابطة بين تدهور الخلافة العباسية منذ مقتل المتوكل بالله ٢٤٧ هـ ، ثم ظهور البويهيين في بغداد ٣٣٤ هـ وبين ظهور التواريخ العالمية لليقوي والمسعودي ومسكويه التي جاءت تخبر عن تجارب وحال الملوك والدول والأنبياء من كل أفق كأنما تريد أن تفتح الطريق الفكري لتطور سياسي جديد بعد كل ما نزل بالخلافة . كذلك كان دخول الفرنجة إلى الشام وإلى البلاد العربية الإسلامية وهي ترمم جبهتها الداخلية حتى استقامت في وجه الفرنجة هو الذي يفسر ظهور كتاب المنتظم لابن الجوزي وان يكن اهتمامه ببغداد دائما يعكس واقع انصراف بغداد عن الاهتمام بتلك المحنة الكبرى . ثم حين ازدوجت الكارثة على العالم الإسلامي بظهور المغول الساق من الشرق مع ضغط الفرنجة من الغرب ظهرت كنوع من الدفاع الذاتي سبعة تواريخ عالمية على مدى نصف قرن لم يبق منها إلا الاثنان الأولين (ابن الاثير وسبط ابن الجوزي وابن لطيف وابن ابي ادم وياقوت والقفطي وابن ابي اصبيحة) ويوضح شاكر مصطفى أن ثمة فرقا بين عالمية مؤرخي القرن الرابع ومؤرخي القرن السابع فالأوائل كانت عالميتهم اعترافا بالأمم الأخرى التي دخلت الإسلام ومحاولة للاحتجاج على التخريب الداخلي الذي حاولت فيه بعض عناصر هذه الأمم تهديد النظام الإسلامي القائم من الداخل ، أي كانت عالميتهم بمثابة دفاع داخلي يراد به صيانة استمرارية الأمة ، أما مؤرخي القرن السابع فعالميتهم مختلفة فهي محاولة لاعادة ثقة الأمة بذاتها والحرب إلى تاريخ سابق رائع من واقع سيء ، إنها استمسك بالعمود الفقري للجماعة الإسلامية المهددة كي لا تنهار أمام الخطر الخارجي وتذكير لها بكافة الأجداد السابقة التي انتصرت فيها على كافة الأمم الأخرى ، انها تأكيدات للأمة الإسلامية بأنها هي الوارثة للنظام العالمي وبأن كل الأخطار حتى لو اجتمعت من فرجة ومغول فالله خير حافظ .

(1) Andrew Hess : Concensus or Conflict , the Dilemma of Muslim Historians , American Historical Review . Vo 81, No 4, October 1976. PP 788 - 799.

(٢) شاكر مصطفى ، مرجع سابق ، ص ص ٤٦٠-٤٦١ .

- قاسم عبده قاسم ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٢-١٠٥ .

هذا ومن ناحية أخرى : فان أنواع الكتابة التاريخية في القرنين الأخيرين من العصر العباسي تأثرت بقوة حيث انعكست بوادر التمزق السياسي ونزعة الاستقلال السياسي بين أرجاء الدولة الإسلامية في شكل تراجع التواريخ العالمية وظهور التواريخ المحلية والخاصة^(١) ، ولقد تزايدت ظهور التواريخ الجزئية والمحلية على حساب التواريخ العامة في العصر المملوكي والعثماني بصفة خاصة .

ولقد برزت خلال هذه المرحلة المدرسة المصرية في التاريخ ، وهي بالرغم من عدم شمولها للتاريخ الإسلامي العام وتركيزها على جزئيات وعلى مصر فهي لم تكن منفصلة عن واقع العالم الإسلامي ، وكما يقول د. محمد أنيس^(٢) فاذا كان علم التاريخ في العصر العثماني قد أصابه تدهور شديد تحت تأثير عوامل عديدة فان ماكتبه للمصريون المعاصرين لهذا العصر عن أنفسهم يعد ذا أهمية كبرى في بناء التاريخ العثماني لأنها تصور الأوضاع من الزاوية المصرية .

وبقدر مايمكن تفسير هذه الظاهرة بسمات الحياة الفكرية في أرجاء العالم الإسلامي في هذه المرحلة أي منذ القرن العاشر الهجري (١٦ الميلادي) بقدر مايمكن تفسيرها أيضاً بالتوجه من لامركزية العالم الإسلامي إلى انقسامه إلى ثلاث قوى اقليمية أساساً مما أدى إلى انفصام نظام الوحدة الدولية وإلى بداية تبلور وتطور ثقافات اقليمية منفصلة^(٣) ومن ثم أصبح الاعتماد على تواريخ جزئية في هذه المرحلة (وخاصة التركية أو الفارسية) المترجمة بالطبع ضرورة هامة حيث تعددت التلميحات في أكثر من مصدر^(٤) إلى المغزى الخاص لهذه الكتابات .

ب - وعن وزن وطبيعة موضوعات وقضايا العلاقات الدولية على صعيد هذه التواريخ العامة ، نجد أن تعليقات الأدبيات النظرية المعاصرة على محتوى هذه التواريخ انصب على محاور متنوعة ، فيشير البعض^(٥) إلى بعض التوجهات العامة لكبار قدامى المؤرخين وبعض أهم القضايا والمسائل التي تظهر في دراساتهم والتي تنعكس على اهتمامهم بأحداث معينة (الاتجاه السياسي أكثر من الاتجاه الثقافي الحضاري لدى الطبري ، ابراز الجوزي لأهمية القوى التاريخية ، النزعة الفارسية

(١) انظر التفاصيل :

- شاكرو مصطفى ، مرجع سابق ، ص ٣٤٨ - ٣٧٨ .

(٢) د. محمد أنيس ، مدرسة التاريخ للمصري في العصر العثماني - معهد الدراسات العربية - جامعة الدول العربية ،

القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ٩ - ١٨ .

- د. محمود اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ١٥٤ - ١٥٦ .

M.G.Hodgson : The Unity of Later Islamic History . Journal of World History . (3)

VOL 5 , No. 4 , 1960 , PP 901 - 914 .

(٤) انظر عرضاً لطيفة وتطور المصادر التاريخية التركية في : نور الدين حاطوم ، مرجع سابق .

(٥) فرائز روزنتال ، مرجع سابق ، ص ١٨٣ - ١٤٠ .

لدى مسكويه ، التوازن بين الأحداث المعروضة من كافة انحاء العالم الإسلامي لدى ابن الأثير ، كذلك ظهور لمحات من البصيرة التاريخية عند تناوله أمر الصليبيين مثلاً) .

ومن ناحية أخرى : اهتم البعض ^(١) بالإشارة إلى ظهور نظرات تاريخية فى كتابة التواريخ العالمية الأولى والتي تخللتها فكرة أساسية هى تفسير المشيئة الإلهية وان لم تخف تماماً فكرة القدر أو حرية الإرادة . كذلك اهتم البعض الآخر ^(٢) بانتقاد قلة عناية كتب التاريخ التقليدية بدراسة المجتمع والنظم وسير الأداة الحكومية والمرافق وسائر النواحي الاجتماعية والاقتصادية والمالية والزراعية والصناعية والتي تين أحوال الشعوب الإسلامية لأن هذه الكتب قد اقتصر على تواريخ الشخصيات والأسر والأحوال السياسية وليس الحضارية للدول . كذلك فيما يتعلق بوضع ^(٣) العلوم السياسية فى الدراسات التاريخية أشارت بعض الأدبيات إلى أنه بالرغم من أن الحوادث التي قامت عند تولي الخلفاء مذكورة فى الكتب التاريخية إلا أن الأمور الجوهرية فى النظرية الإسلامية عن الدولة ومؤسساتها كانت مرتبطة بالنظريات الفقهية ، وأنه لم يجر دراسات نظرية دقيقة فى نظام علم التاريخ حتى جاء ابن خلدون وكان أول من حاول استخدام العلوم الاجتماعية وتسخيرها للدراسة التاريخية (وهذا يختلف عن تسخير التاريخ للدراسة العلوم الاجتماعية- وهو مانسعى إليه) .

وعدا هذه الاشارات الجزئية المتناثرة عن بعض الأبعاد ذات المدلولات السياسية لم تصد الأدبيات النظرية المعاصرة بنفس الدرجة لوزن وطبيعة قضايا العلاقات الدولية فى كتب التواريخ العامة . فبقدر ما لم تتميز أسماء وتواريخ دولية أو دبلوماسية خاصة بين تيار التواريخ الكبرى أو الجزئية (باستثناء مايتصل بالمغازى والسير وفتوحات البلدان فى القرون الثلاثة الأولى بصفة خاصة) وبقدر ما كان يتصل بالعلاقات الدولية متناثراً أو جزئياً فى هذه التواريخ بقدر ما كان غائباً عن دائرة تعليقات واهتمامات الأدبيات المنهجية المعاصرة الإشارة إلى طبيعة ووزن العلاقات الدولية فى هذه التواريخ . وكانت الفتوحات الإسلامية والمعارك العسكرية هى موضع الإشارة الوحيد بهذا الصدد حيث ان المؤرخين المسلمين القدامى قد أفردوا تفصيلات عديدة فى وصف هذه المعارك الحربية وما اقترن بها من معاهدات ومهادنات .

وحيث أن نطاق وموضوعات العلاقات الدولية الإسلامية - غير الإسلامية أكبر وأوسع وأكثر تعقيداً من مجرد المعارك العسكرية ، كان لابد أن يثور السؤال التالى : ماذا عن أبعاد

(١) عبد العزيز النورى ، ص ٣٣ ، ١٢٨ - ١٢٩ ، ١٣١ - ١٣٣ .

(٢) د. سيدة الكاشف ، مرجع سابق ، ص ٩ - ٦٩ .

- د. محمود اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ٩ .

- شاكر مصطفى ، مرجع سابق ، ص ٤٥٠ .

(٣) فرانز روزنتال ، مرجع سابق ، ص ١٦٢ - ١٦٣ .

العلاقات السلمية (السياسية - الاقتصادية) فى كتب التاريخ ؟ وما مدى ارتباطها بأبعاد العلاقات الدولية القتالية ؟ وهل أبرزت هذه الكتب طبيعة وأسباب التغير فى أدوات إدارة العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين من قتالية إلى سلمية عبر مراحل متعاقبة على صعيد الأرجاء المختلفة للعالم الإسلامى ؟ . وفى هذا الصدد يبين البعض ^(١) انه قد تأخر فى الظهور فى الكتابات التاريخية موضوع العلاقات السلمية والتجارية ويرجع ذلك لأسباب متعددة حيث ظلت أخبار هذه العلاقات وحتى الحروب الصليبية متناثرة فى كتب التراجم والرحلات ، بل وكما ذكرت بعض الأدبيات الأخرى ^(٢) ، فان كتب التاريخ الإسلامى قد أهملت - وعلى عكس نظائرها الغربية فى نفس الفترة - نماذج هامة من العلاقات السلمية مثل علاقات شارلمان وهارون الرشيد ، وعلاقات الملك الكامل وفريدريك الثانى ملك النورمان بعد استيلائهم على صقلية .

ج - وعن درجة اهتمام التواريخ العالمية بتاريخ الطرف الآخر غير الإسلامى فى العلاقات نجد أن هذه التواريخ لم تمتد إلى أحوال الأمم أو الدول أو النظم الأخرى المعاصرة أو الأحداث العالمية المعاصرة ، ولكن اقتصر فقط على فترة ما قبل الإسلام (بدء الخليفة ، تاريخ الأنبياء وتوالى الرسالات وتاريخ الأمم السابقة على الإسلام والمذكورة فى القرآن) وحتى هذا القدر كان قليل نسبيا وغير مندمج مع التاريخ الإسلامى ^(٣) ، بعبارة أخرى لم يعن المؤرخون المسلمون بدراسة تاريخ الشعوب أو الدول المتاخمة (البيزنطية مثلا) والتي قامت بينهم وبين المسلمين حروب كثيرة اسهبوا فى وصفها ، واستمر هذا الحال حتى بعد قيام الحروب الصليبية والاحتكاك الشديد التى صاحبها بين المسلمين والفرنج ، حيث لم يحاول المؤرخون المسلمون التعرف على الشئون الداخلية للامارات اللاتينية فى الشام أو داخل دولهم الأصلية فى أوروبا ، وكذلك كان الحال عند الفريق الآخر (المؤرخون الأوربيون لنفس المرحلة) ^(٤) .

(١) شاكى مصطفى ، مرجع سابق ، ص ٣٣١ - ٣٤٤ .

- د. جمال الدين الشيال ، التاريخ الإسلامى وأثره فى الفكر التاريخى الأوروبى فى عصر النهضة - دار الثقافة - بيروت -

د.ت ، ص ٥ - ١١ .

(٢) د. سيلة الكاشف ، مرجع سابق ، ص ٤٦ - ٤٧ .

(٣) انظر تسجيل هذه السمة عن مؤلفات كبار المؤرخين المسلمين القدامى فى :

- فرائز روزنثال ، مرجع سابق ، ص ١٨٣-٢٠٧ ، ١١٠-١١٥ ، ١٢٩-١٣٢ .

- د. عبدالعزيز الدورى ، مرجع سابق ، ص ٣٣ ، ٥١ ، ١٢٩ - ١٣٢ .

- شاكى مصطفى ، مرجع سابق ، ص ٤٠٠ - ٤٠٥ .

(٤) د. جمال الدين الشيال . مرجع سابق ، ص ١٣ - ١٤ ، ٦٨ - ٦٩ .

ولقد كان لهذا النقص مبرراته من وقع الإطار الفكرى والمادى القائم والمحيط بالدولة الإسلامية منذ مولدها وحتى القرن العاشر الهجرى وهى تلخص فيما يلى : من ناحية فقد التاريخ العام قوته وقدرته على إعطاء صورة شاملة عالمية تلك التى احتفظ بها عدة قرون نظرا لقلّة المعلومات عن العالم غيرالإسلامى خلال فترة ازدهار كتابة التاريخ الإسلامى^(١) .

ومن ناحية أخرى : اذا كان القرآن الكريم قد جاء بنظرة عالمية إلى التاريخ تتمثل فى توالى النبوات واذا كان المسلمون قد خلفوا الأمم السابقة التى ظهرت فيها نبوات فلقد سعوا انطلاقا من اعتقادهم أن الدين الإسلامى كل الدين وأن الحضارة الإسلامية كانت فى نظرهم كل الحضارة ، شعروا أن أعمالهم وشئونهم تستحق عناية خاصة لأنهم أصحاب رسالة جلية وأنهم يمرون بمرحلة هامة وأن لهم دورا تاريخيا خطيرا ، وانعكس هذا الشعور بقوة على الدراسات التاريخية التى ركزت على التاريخ الإسلامى أساسا^(٢) ، بعبارة أخرى تركزت الجهود الإسلامية على تبين ملامح المعجزة الإسلامية الكبرى ، رسالة ونجاحا وفتحا ودولة ونظاما دوليا . ومن ثم لم يعد للمسلمين لا الوقت للنظر فى تجارب الآخرين ولا الرغبة فى الاعتراف بوجودها مع عظمة الواقع الإسلامى العربى ، وحتى حين اتجهت الحضارة الإسلامية للتمازج مع الثقافات الأخرى فى القرن الثالث الهجرى ، بحيث سجلت التواريخ العالمية تواريخ الأمم السابقة على الإسلام فلم يكن هذا التسجيل إلا محدودا^(٣) .

ومن ناحية ثالثة : مفاد القول - وكما اعترفت دراسات استشراقية هامة^(٤) أيضا - إن رؤية المسلمين لأنفسهم عبر مرحلة قوتهم العالمية ورؤيتهم للطرف الآخر لم تؤثر على العلاقات بين الطرفين فقط ولكن أوضحت أن المثل أمام المسلمين لم يكن فى الغرب حين كان يتجه مطمح الغرب نحو الشرق ، ولكن وبعد ألف عام من الصراع السياسى الذى غير وجه العالم السياسى ومع بداية التدهور فى الشرق الإسلامى منذ القرن السادس عشر للميلاد ومع التغير فى مراكز القوة العالمية حين ادركت أوروبا مع نهضتها انه لم يعد هناك الكثير لتعلمه من عدوها القديم ، وفى هذا الإطار الجديد - وفقا لهذا الرؤية الاستشراقية أيضا - تبدلت هذه الرؤى المتبادلة ومن ثم تطورت الاهتمامات المتبادلة حيث استيقظ الشرق على واقع جديد فرض عليه التوجه نحو الغرب ولكن بمنظار مختلف ، وكذلك لم يعد الغرب يقبل فكرة أن الحضارة تنساب من الشرق إلى الغرب .

(١) فرائز روزنتال ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠٦ .

(٢) د. جمال الدين الشيال ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

- د. عبد العزيز النورى ، مرجع سابق ، ص ص ١٨ - ١٩ .

(٣) شاكى مصطفى ، مرجع سابق ، ص ص ٤٠٨ - ٤٠٩ .

(٤) G.Grunebaum : Medieval Islam 1946 . pp 30 - 42 . pp 59 - 63 .

وإذا كانت اهتمامات الغرب بالعالم الإسلامي قد تطورت عقب الحروب الصليبية وأخذت قنوات متعددة انعكست على تزايد الاهتمام بالدراسات التاريخية الإسلامية وغيرها من الدراسات الإسلامية فإن هذه الاهتمامات لم تكن بدافع البحث العلمي فقط ولكن تحت تأثير دوافع مختلفة أخرى دينية وتجارية وسياسية استعمارية ، ولقد توالى تحريك هذه الدوافع والأهداف للسياسات الأوروبية بتوالى التطور والانتقال من حركات الكشف الجغرافية الأوروبية وحتى فرض الاستعمار التقليدي^(١) ، ولنا ظهر في أوروبا على توالى القرون ومنذ عصرها الوسيط وخاصة في مواجهة مناطق أطراف الاحتكاك الأساسية مع الإسلام (العثمانيون مثلاً) رؤى متنوعة ومنظورة للغرب عن الإسلام والمسلمين تأثرت بالتطورات في الطرف الأوربي ذاته^(٢) .

ولنا يظل السؤال التالى قائماً : إذا كانت الرؤى الغربية عن الإسلام والمسلمين قد أحرزت في تطورها - عبر عدة قرون - تراكما محسوسا ، وإذا كانت رؤية المسلمين للغرب قد أخذت في التبلور خلال القرنين الأخيرين ، فهل تناولت الكتابات التاريخية الإسلامية الثانوية رؤية ودراسة لأحوال الطرف الآخر شعوباً وحكومات وقيماً ، وما قدر هذا التناول ؟

٣ - وبالنظر إلى السمات الثلاث السابقة (تراجع التواريخ الكلية لحساب تزايد التواريخ الجزئية ، تناثر وجزئية ما يتصل بالعلاقات مع غير المسلمين ، عدم الاهتمام باستكشاف أوضاع الطرف الآخر غير الإسلامي في هذه العلاقات) ، وعلى ضوء الدعوات لاعادة قراءة وفهم وكتابة التاريخ الإسلامي يمكن ان نرصد متطلبات ثلاثة مناظرة لعلاج القصور في هذه السمات.

فمن ناحية : الدعوة إلى أهمية الوعي^(٣) بخطورة انهيار النسق التاريخي الإسلامي الخاص نظراً للحاق بالحضارة الغربية ، ونظراً للرؤى الجزئية والقطرية في نظرة المسلمين إلى تاريخهم في

(١) د. جمال الدين الشيال : مرجع سابق ، ص ص ٨ - ١٠ ، ٧٩ - ٨٠ .

(٢) حول التفاصيل عن تطور مسار وقنوات دراسة الإسلام والمسلمين منذ القرن السادس عشر الميلادي وحتى القرن العشرين من منظور الكتابات الغربية وخاصة اسهام متخصصي العلوم الاجتماعية الحديثة أو للمؤرخين الذين يستعملون مفاهيم وأدوات التحليل في هذه العلوم انظر :

- Bernard Lewis : Islam in History . Ideas , Men and Events in the Middle East .
Alcove Press , pp 11 - 39 , 57 - 67 0

- كذلك انظر مراجعة شاملة لتطور هذه الرؤى من منظور اخر في :

-Albert Hourani : Islam and the Philosophers of History . Middle Eastern Studies .
vol.3 . No.3 , April 1967 . PP. 206 , 269 .

(٣) ورد في تعقيب أ. طارق البشرى في حلقة نقاش عن دراسة التاريخ الإسلامي التي عقدها المعهد العالمي للفكر الإسلامي في القاهرة تحت عنوان "منهج النظر المعاصر في التاريخ الاسلامي" وذلك في يونيو ١٩٩٠

عصوره المختلفة ، ومن ثم ضرورة التغلب على الرؤى والتواريخ القطرية الجزئية الضيقة التى لاوحدة بينها والتى تسود مجال الدراسات التاريخية المعاصرة والتحليلات السياسية (ذات الأبعاد التاريخية) . فانعدام النظرة الكلية فى هذه الدراسات ومراعاة مصالح الأنساق الجزئية إنما يشوه أبعاد الحقائق والتى يمكن اكتشافها فى ظل عمليات الاقتطاعات المستمرة من التاريخ . ويتطلب التغلب على هذا الوضع تحديد معيار اسلامى للنظر إلى تاريخ الأمة وتواريخ أجزائها فى إطار العالم بحيث يظل معيار وحدة الأمة والحضارة الإسلامية هو الإطار الذى يظل التواريخ الجزئية ويحكم توجهات تفسيراتها ^(١) .

ومن ناحية ثانية : الدعوة ^(٢) إلى الاستعانة بالمادة المتناثرة فى كتب أدب الرحلات والجغرافيا وغيرها من الكتب التى لا تدخل فى نطاق التواريخ الرسمية وذلك لعلاج الفراغ الذى يبدو محيطا بسرد الأحداث السياسية والعسكرية للأشخاص والأمم ، وبالمثل بالنسبة للعلاقات السلمية مع غير المسلمين .

ومن ناحية ثالثة : الدعوة ^(٣) إلى تقديم عروض تاريخية متوازية زمنياً بين ما كان يجرى فى مرحلة ما من مراحل التاريخ الإسلامى وما كان العالم المحيط يشهده فى المرحلة نفسها من أحداث وذلك من أجل تكوين نظرة شمولية تمكن من فهم طبيعة العلاقات بين الإسلام والعالم الخارجى من خلال تحقيق قسرى من السيطرة على ما كان يحدث فى المرحلة التاريخية الزمنية الواحدة على صعيد الطرفين بينهما .

وهذه الدعوة على صعيد أدبيات اسلامية تستحضر إلى النهن الدعاوى فى الأدبيات الغربية لفكرة " التاريخ العالمى " ^(٤) كبديل لتواريخ اقاليم العالم وحضاراته المنفصلة ، ومع ذلك فان هذه الفكرة أى وحدة التاريخ العالمى لدى المنظور الغربى المعاصر ، أثارت تحفظات إسلامية ^(٥) واضحة مبعثها ضرورة ادراك محاذير وعواقب وخطورة الأخذ المطلق بهذه الفكرة ، لا أنها تريد أن تفرض فكرة وحدة العصر ووحدة الجماعة الدولية حتى تزول مشاعر الخصوصية والذاتية فى التاريخ والحضارة الإسلامية تحت طوفان سيادة النموذج الغربى الحضارى ، وبالرغم من قبول هذه التحفظات إلا أنها لا تحل مشكلة ضرورة إيجاد صيغة لتناول وضع الطرف الأخر غير الإسلامى كسبيل لفهم أبعاد متعددة فى التاريخ الإسلامى وخاصة الأبعاد الدولية ، فهل تحققت هذه

(١) انظر أيضاً فى المبحث التالى التحفظات على المعايير السائدة لتقسيم مراحل التاريخ الإسلامى .

(٢) د . محمود اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ١٢٢ .

(٣) د . عماد الدين خليل ، مرجع سابق ، ص ١٣١ - ١٣٢ .

(٤) انظر للمبحث الثانى من الفصل الاول .

(٥) كما ورد فى مناقشات حلقة النقاش عن التاريخ الإسلامى والتى نظمها المعهد العالمى للفكر الإسلامى فى القاهرة

فى يونية ١٩٩٠

المتطلبات على صعيد الدراسات التاريخية المعاصرة ؟ وكيف يمكن للمحلل السياسى أن يواجهها ويتعامل معها ؟ .

المطلب الثانى : ضوابط استعانة التحليل السياسى الدولى بالمصادر الأصلية والثانوية :

يمكن تحديد ضوابط ومتطلبات التحليل السياسى الدولى للمصادر الأصلية والثانوية فى مجال التاريخ الإسلامى على ضوء الاسترجاع التراكمى لما سبق عرضه من أبعاد الانتقادات التى وجهت إلى خصائص منهجية كتابة هذا التاريخ وإلى مضمون ومحتوى أنواع هذه الكتابة وخاصة التواريخ العالمية ، كذلك على ضوء تقويم المصادر الثانوية لدراسة هذا التاريخ .

(١) وإذا كانت أدوات تطور علم التاريخ ومنهجيته قد ركزت بالاساس على المصادر الأصلية بكل تفاصيلها وإذا كانت أدوات الدعوة إلى إعادة الكتابة التاريخية قد امتد نطاق انتقاداتها إلى المصادر الثانوية أيضاً ولكن فى عموميات شديدة لا تقف - كما حدث مع المصادر الأصلية - عند التفاصيل ، فيصبح السؤال المنطقي الآن هو هل المصادر الثانوية فى مجال دراسة التاريخ الإسلامى حققت عبر تطوراتها الاستجابة لهذه الأبعاد النقدية ؟

مما لا شك فيه ان الاجابة عن هذا السؤال تتسم بصعوبة شديدة فبالرغم من أن مدلولات تقويم هذه المصادر الثانوية فى حد ذاتها لا تقل أهمية بالنسبة للمحلل السياسى عن مدلولات تقويم المصادر الأصلية الا أن مشكلات التقويم الأول أكثر صعوبة وتعقيداً مما يثيره التقويم الأخير من مشكلات ، فإذا كان الامتداد الزمنى وتعدد المحاور الجغرافية (التواريخ العامة ، تواريخ المناطق أو الدول أو الأسر) وتعدد الموضوعات (السياسية والعسكرية والحضارية) كقيلة فى حد ذاتها بأثارة كثير من هذه المشكلات إلا أن هذه المشكلات تزداد تشابكاً أمام ذلك الحجم الضخم للمصادر الثانوية نظراً لهذا السيل المتدفق من كتابات المؤرخين المحدثين والمعاصرين المسلمين وغير المسلمين خلال القرن العشرين والذي يصعب معه ولو حتى الإدعاء بتغطية جانب أساسى منه .

هذا ولقد كانت الاعتبارات الاجرائية (درجة توافر الفهارس) والمنهجية (درجة وضوح التراكم العلمى ، درجة وضوح وتطور استخدام المؤرخين لأساليب العلوم الاجتماعية الحديثة فى عرض وتحليل مادة المصادر الأصلية) أقل اثارة للمشكلات على صعيد الكتابات الاستشراقية منها على صعيد الكتابات العربية .

فان الجهود الاستشراقية فى مجال التاريخ الإسلامى قد كشفت عن نفسها فى فهارس متقدمة ومتعددة الأغراض^(١) (على أسس العصور المختلفة ، الكتب أو الدوريات، عروض الكتب)

(١) من أهم هذه المصادر بالنسبة للدوريات الاجنية انظر :

لاتقارن بنظائرها العربية ان وجدت ، فالأخيرة تعبر عن جهود فردية وليس مؤسسية ، كما أنها غير منتظمة وغير شاملة النطاق ^(١) .

ومن ناحية أخرى : فلقد اهتم اعلام دراسات التاريخ الإسلامي من المستشرقين بالتقويم النقدي التراكمي للجهود المتوالية التي تفرزها الجماعات البحثية الاستشرافية المختلفة في مجالات متعددة (تاريخ الحضارة ، تاريخ الأفكار ، تطور الرؤى الغربية عن المسلمين عبر العصور المختلفة ^(٢)) ويساعد مثل هذا التقويم ^(٣) على إبراز الخصائص العامة التي أضحت تسم بها الحالة الراهنة للدراسات التاريخية باعتبارها حلقة من عدة حلقات تطور شهدتها القرون الثلاثة الماضية ، ويساعد مثل هذا التقويم على المقارنة بين خصائص الرؤية التقليدية لمؤرخي الإسلام (التي ركزت على الطابع الكلي العالمي وليس التعددي للتاريخ الإسلامي وعلى الرضاء والاجماع وليس الصراع على صعيده) وبين خصائص دراسات القرن العشرين (وخاصة منذ منتصفه) والتي استخدمت أساليب ومفاهيم العلوم الاجتماعية التي أبرزت موضوعات ومجالات جديدة مثل التغير الاقتصادي والصراع الاجتماعي والخصوصية الداخلية والتعددية بين الدول الإسلامية .

وإذا كانت الدراسات العربية - الإسلامية في المنهجية التاريخية الإسلامية قد اهتمت ببحث طبيعة التراكم العلمي على صعيد أعمال مؤرخي العصور الإسلامية المختلفة إلا أنها وبالرغم من حثها للمؤرخين المسلمين المعاصرين على القيام بعمليات بحثية جديدة (كما سبق الإشارة) فإن

- - هذا فضلا عن قوائم المصادر التفصيلية التي توردها المؤلفات الأساسية عن التاريخ الإسلامي في عصوره المختلفة انظر ملاحق :

-M.G.Hodgson : The Venture of Islam , V1 , V2 , V3.

(١) ومن أهم معاجم المصادر العربية انظر :

- فؤاد سزكين : تاريخ التراث العربي ، ترجمة محمود فهمي حجازي - الرياض - جامعة الإمام - إدارة الثقافة ١٩٨٣ ، ج ٢ : التدوين القديم .

(٢) انظر على سبيل المثال الدراسات التالية التي تقدم نماذج من عمليات النقد التراكمي المتنوعة للموضوعات .

-Albert Hourani : op . cit .

-Daniel Norman : Islam and the West : the Making of an Image , Edinburg , 1960 .

-B.Lewis : op. cit. PP 11 - 64.

- J.Saunders : the Problem of Decadence in Islam , International Journal of Middle East Studie , op . cit .

(3) A.Hess : op . cit .

الدراسات الإسلامية الحديثة والمعاصرة في المجالات التطبيقية لم تلق الاهتمام الكافي والعميق بتحديد طبيعة التراكم العلمي على صعيدها^(١).

ومن ناحية ثالثة : اهتمت الجهود الاستشرافية بدفع عملية جمع وتصنيف والتعقيب على الوثائق الإسلامية المتناثرة وإذا كانت الجهود العربية الإسلامية في هذا المجال غير معدومة^(٢) إلا أنها عامة وغير مبررة ولا تمتد للقرون الأخيرة ولا تخدم مباشرة مجال العلاقات الدولية ، على عكس بعض الجهود الغربية التي ركزت بصفة خاصة على القرون الثلاثة أو الأربعة الأخيرة وهي القرون التي شهدت اهتمام الغرب بما عُرف بالمسألة الشرقية^(٣).

ومن ناحية رابعة : إذا كان بعض المؤرخين الغربيين المعاصرين ذوي الاهتمامات بالأبعاد السياسية والدولية منها بصفة خاصة قد درسوا التاريخ الأوربي في القرنين الثامن والتاسع عشر في إطار نظرية توازن القوى المتعددة باستخدام اطر نظرية أبعد من الأطر التقليدية للتاريخ^(٤) ، وإذا كانت المسألة الشرقية قد درست باستفاضة ولكن من وجهات نظر أوربية بحثية متطرفة حيث كانت هذه المسألة موضوعا تقليديا في التاريخ الدبلوماسي الأوربي^(٥) حيث تناولت العالم الإسلامي كموضوع للتوازنات الأوربية في مرحلة التوسع والقوة الحديثة للطرف الأوربي ، فإن الدراسات العربية - الإسلامية الشائعة عن هذه المراحل (أى تحت مسمى التاريخ الإسلامي في

(١) من الاستشارات المهمة في هذا الصدد دراسة جادة صنف وقارنت بين وقومت اتجاهات عدد من الأدبيات

الثانوية العربية والاجنية عن تلويخ الدولة العثمانية ، انظر :

- د. سيار الجميل ، مرجع سابق ، ص ص ٣٧ - ١١٤ .

(٢) أعمال د. ماهر محمد حمادة في نشر وتوزيع وثائق العصور الإسلامية المتتالية .

(٣) من أهمها على سبل المثال :

-I.C.Hurewitz : The Middle East and North Africa in World Politics A Documentary Record . V1 , V2 , Yale University Press , Second Edition 1975 .

-Antoine Hokayen : Les Provinces Arbas de L'empire Ottoman aux Archives du Ministerdes Affaires Etrangeres de France(1793-1918), Les Edition Universitaires du Liban , Beyrouth 1988 .

-M.S. Anderson : The Great Powers and the Near East (1774 - 1923) , Documents of Muslim History . New York , St . Martins Press . 1970 .

(4) Edward V.Gulick : Europe's Classical Balance of Power , New York , W.Nortan 1955 .

(٥) انظر مقارنة بين توجهات أهم هذه الأدبيات في :

-Leo Carl Brown : op. cit. PP 279 - 282 , 282 - 310

العصر الحديث) لم تقدم رؤى عن هذه المراحل أو التالية لها (بعد الحرب العالمية الأولى والثانية والتي تسمى التاريخ المعاصر) بالاستعانة بأطر تحليلية متطورة أو على النحو الذى يبرز موقف ورؤى ودوافع وسلوك الأطراف المسلمة فى مراحل المسألة الشرقية أو فى عالم ما بعد الحرب العالمية الأولى . وهذه المراحل تعرضت - كما تعرضت المراحل السابقة عليها من التاريخ الإسلامى - للتشويه مما يفرض ضرورة إعادة قراءتها وكتابتها ومع ذلك وبالرغم من أن الأدبيات الغربية التى تعبر عن وجهة النظر الاوربية غالباً ما كانت متحيزة ومعادية وتعجز عن تقديم المسألة الشرقية من خلال منظار العثمانيين وغيرهم من المسلمين إلا أن الصعوبة القائمة والواضحة هى انعدام الدراسات الوثائقية العربية والإسلامية بصفة خاصة (وخاصة التى تركز على وثائق تركية من العصر العثمانى) والتى تستطيع أن تقدم رؤية الطرف الإسلامى حتى لا يظل هذا المجال حبيس مجرد النقل عن الأدبيات الغربية التى حققت إنجازات فى التعامل مع الوثائق والمصادر الأصلية غير المنشورة . بعبارة أخرى فإن إعادة النظر وإزالة التشويه (وخاصة منظور التفتيت وتغيب الرؤى الكلية) يحتاج إلى تيسار جديد من الدراسات التى تركز على مقولات وأهداف محددة^(١) .

(٢) وبالرغم من هذه الصعوبات - فلقد كانت المادة العلمية الغنية التى تزخر بها الأدبيات الثانوية التى تم الرجوع إليها فى الجزء التطبيقي^(٢) مصدراً أساسياً للمادة العلمية ولقد تم الاستعانة بها - والمصادر الأصلية - وفق ضوابط معينة تتفق وامكانيات المحلل السياسى من ناحية وهدف المشروع من ناحية أخرى . وتتلخص أهداف هذه الضوابط فى مجموعتين أساسيتين :

المجموعة الأولى : تتصل بتكليف ترتيب استخدامنا لمجموعتى المصادر والعلاقة بينهما لخدمة أهداف التحليل ، فمن ناحية بالنسبة للمصادر الأصلية فكان التعامل بالأساس مع كتب التاريخ الإسلامى العامة "أى مايسمى التواريخ العالمية وليس التواريخ الجزئية أو الفرعية أى الكتب الكبرى التى تقدم اطاراً واسعاً وشاملاً من الأحداث السياسية والعسكرية الداخلية والخارجية . ومع ذلك فإن هذا الرجوع إلى هذه الفئة من المصادر الأصلية كان له حدوده وضوابطه فهو لم يكن لرصد تطورات وأحداث وتقديمها فى لغة جديدة أو لتصحيح بعض الوقائع على ضوء المقارنة بين عدة مصادر أولية أو على ضوء غيرها من قواعد الحكم على أو نقد الوقائع والأحداث

(١) اذا كانت للملاحظات السابقة تنطبق معظمها على المراحل الحديثة والمعاصرة من التاريخ الإسلامى (القرون الأربعة الأخيرة) فإن هنا لا يقلل من أهمية التقييم للمقارن أيضاً للمصادر الثانوية التى تهتم بالمراحل السابقة من هذا التاريخ ، ومع ذلك فإن هذه الملاحظات تسد فجوة ما حيث للمقارنات والتقييمات التى تظهر فى بعض الأدبيات المنهجية التاريخية لشرح قواعد وأصول الكتابة التاريخية أو النقد أو التفسير التاريخى لا تقدم هذه الأدبيات الانماذج لا تمتد إلى ما بعد العصور العباسية ونادراً ما تمتد إلى العثمانية أو الراهنة .

(٢) تم توثيق هذه المصادر من المكتبات المصرية وصنفت وفق محاور جغرافية أو موضوعات محددة أو فواعل اسلامية أساسية .

التاريخية ، فذلك كله سيكون إما تكراراً لجهود سابقة ضخمة قامت بها أجيال من المؤرخين المعاصرين ، وهو لابد أن يكون تكراراً منقوصاً فهو عمل خارج نطاق طاقتنا وقدراتنا البحثية ، ولذا فإن الأدبيات الثانوية المتنوعة العربية والغربية ستكون مصدراً أساسياً للمادة التي سيتم تحليلها وفق الإطار النظري . واقتصر الرجوع إلى المصادر الأصلية على غرض محدد هام وهو استقصاء رؤى وتحليلات مؤرخي الإسلام في العصور المختلفة حول نقاط تحول أساسية في هذا التاريخ بصفة عامة وتاريخ العلاقات الدولية بصفة خاصة . ونقاط التحول هذه هي التي تختلف وتباين حولها مواقف المنظورات المعاصرة المتعددة (القومية، المادية ، الليبرالية ، المنهجية ٠٠٠) ولم تكن نتائج - وخاصة على ضوء طبيعة مصادر القرون السبعة الأولى - ممكنة التحقيق دائماً حول عديد من القضايا موضع الاهتمام (على سبيل المثال أسس الرؤيتين الاستراتيجيةتين للدولتين الأموية والعباسية ٠٠٠) أما ما وجد أنه بالإمكان تحقيقه وخاصة من مصادر القرون السبعة الأخيرة . فلقد اتضح أن موضعه الأكثر ملائمة هو "النماذج الفكرية في نطاق فكر فلاسفة التاريخ وذلك في الجزء الأخير من المشروع نظراً للتداخل بين تفسير التاريخ وفلسفته وبين الفكر .

ومن ناحية أخرى: فإن العملية البحثية لابد وأن تستند على مصادر تاريخية مكملّة وخاصة عن احوال وافعال وردود الطرف الاخر غير المسلم .

والجموعة الثانية : تتصل بالأهداف من وراء استخدام هذه المصادر فإن هذه الأهداف وانطلاقاً من أبعاد الانتقادات السابق توضيحها والموجهة لخصائص الكتابة في التاريخ الإسلامي ، ووفقاً لأهداف المشروع ، تلخص في الهدف المحوري للمشروع أي تقديم مايتصل بالعلاقات الدولية في قالب تحليلي جديد يتخطى الجزئيات والتفاصيل المتصلة بمنطقة أو مرحلة أو حدث محدد ، ويرقى إلى تقديم مستوى رؤية كلية لمسار وأهداف الأبعاد الدولية في التاريخ الإسلامي ، لايقوم على التأريخ ولكن يهدف إلى التفسير . ويمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال الاقتراب من المادة التاريخية بأطر نظرية تختلف عن أطر المؤرخ العام أو الدبلوماسي ، أي من خلال إطار نظمي لدراسة العلاقات الدولية ، فهو يمكن أن يترجم أهمية توظيف التاريخ الإسلامي في نطاق العلوم الاجتماعية المعاصرة وذلك باستخدام الأبعاد النظرية للدراسات النظامية الدولية . ولكن كيف ؟ .

المبحث الثاني

الإطار النظري المقترح للتحليل النظامي

مشكلات الصياغة ، إشكاليات التحليل وضوابط التفسير

تم صياغة هذا الإطار بالاستناد إلى الأبعاد الأساسية في الدراسات النظامية الدولية، وعلى ضوء التعامل مع بعض المشكلات التي يفرضها أسلوب عرض وتقسيم المادة التاريخية في المصادر الثانوية بصفة خاصة .

ويلخص هذا الإطار أساسيات تحليل المادة التاريخية تحليلاً نظامياً دولياً لتحقيق الهدف المحوري والمباشر للدراسة^(١) ، وهو في نفس الوقت يطرح إشكاليات نظرية وتطبيقية تلقى الضوء على بعض الأهداف الهامة - ولو غير المباشرة - لهذه الدراسة . ويفترض تحقيق هذه الأهداف مراعاة بعض الضوابط المنهجية الخاصة بقواعد وأسس التفسير الإسلامي للتاريخ ، ومن ثم فإن هذا البحث ينقسم إلى أربعة مطالب .

المطلب الأول : متطلبات تطبيق الأبعاد الأساسية للدراسات النظامية الدولية :

أولاً : الأبعاد الأساسية :

ينطلق الإطار النظري المقترح من عدة أبعاد أساسية في الدراسات النظامية الدولية والتي تستند إلى القواعد النظرية العامة لتحليل النظم الدولية^(٢) وهذه الأبعاد هي : هيكل النظام الدولي، النظام الشامل والنظم الفرعية ، العملية التطورية أو التحولية ، البيئة الدولية^(٣) .

فاذا كان لكل نظام دولي عناصر محددة أي فواعل دولية أعضاء في هذا النظام وهي القادرة على لعب دور على الساحة الدولية ، فإن تفاعلات هذه الفواعل قد تمتد إلى نطاق العالم ككل وهنا نتكلم عن نظام دولي شامل أو قد تقتصر هذه التفاعلات على منطقة محددة بين عدد محدد من هؤلاء الفاعلين وهنا نواجه نظاماً فرعياً . هنا وتؤدي التفاعلات على مستوى كل من النظم الفرعية وفيما بينها إلى تطوير أو تغيير هذه النظم ومن ثم إلى التطوير في النظام الشامل الذي يتكون من مجموع هذه النظم الفرعية .

(١) انظر مقدمة هذا الباب .

(٢) سبق الإشارة إلى وضع هذه الأبعاد في الدراسات النظامية الدولية . انظر المبحث الأول من الباب الأول .

(٣) انظر تفاصيل هذه الأبعاد الثلاثة في :

- د. نادية محمود مصطفى ، نظرية النظم ودراسة العلاقات الدولية ، مذكرات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، العام الجامعي

١٩٨٢ - ١٩٨٣ ، ص ٢٦ - ٣٨ ، ٧٨ .

هذا وفي نفس الوقت يعد النظام الدولي الشامل بمثابة بيئة هذه النظم الفرعية ، أما بيئة النظام الدولي الشامل فهي تتكون من كل الأحداث والظروف البشرية وغير البشرية والتي تؤثر على سلوك اعضاء النظام وعلى عمله وحالته برمتها . بعبارة أخرى هي الظروف المختلفة (الاقتصادية، العسكرية ، الديموجرافية) التي تحكم أنماط التفاعلات بين النظم الفرعية ودخل كل منها حيث أن تفاعلات كل نظام لا تدور في فراغ .

ومن ثم فإن الاتجاه الكلي لهذه التفاعلات يتغير وفقا للتأثيرات التي تحملها القوى النابعة من بيئته ، وهنا يظهر مفهوم التحول في النظام أو التحول من نظام إلى نظام ، فبالرغم من أن كل نظام يتسم بسمات معينة في فترة محددة تكون تتاج تفاعلات عديدة ومقدمة لتفاعلات أخرى، إلا أنه لا بد وأن يشهد تطورا أو تحولا نتيجة ظهور تأثيرات قوية تقود إلى ظهور أسس جديدة للتفاعلات وتنبع هذه التأثيرات من مجموعة من العوامل البيئية ، وتؤثر هذه العوامل على النظم القومية التي تحولها بدورها إلى النظام الفرعي الذي تنتمي اليه ومن ثم تنعكس مع غيرها من تفاعلات النظم الفرعية على حالة النظام الشامل .

ومن اهم الأبعاد التي ينعكس عليها التحول هو هيكل النظام . وهو بنية النظام أى شكل لترتيب عناصر النظام يعكس تكويننا ما للقوة والنفوذ والذي تبينه أشكال معينة من العلاقات بين اطراف سائلة وأخرى تابعة . بعبارة أخرى من أهم المتغيرات التي تؤخذ في الاعتبار لتحديد النظام الدولي هي متغيرات علاقات القوى ، وتساعد هذه المتغيرات على تحديد عدد الدول القائمة في النظام وتحديد ترتيب توزيع القوة بين باقى اعضاءه من الدول المؤثرة ولكن غير القادرة على قيادة النظام ، ومن الدول التي يكون تأثيرها على النظام في حده الأدنى . ولهذا فإن لتحديد هيكل كل نظام أهمية خاصة . فهو بقدر ما يمثل معياراً هاماً للتمييز بين النظم (في مراحل تاريخية متتالية) فهو يعد ضرورة لفهم الكيفية التي يعمل بها النظام ولفهم نمط التأثير المتبادل بين الوحدات المكونة لها ، فهناك اتجاه للاعتراف بأن هيكل النظام (ثنائي ، تعددي ، احادي القطبية أو متعدد القوى الكبرى) يؤثر على سلوك اعضاءه وعلى الدور الذي تلعبه على صعيده وعلى حاله ونمط العلاقات بينهم (صراع أم تعاون) .

ثانياً : بعض مشكلات تحليل المادة التاريخية :

معايير التقسيم المرحلي الزمني ، الجغرافي :

على ضوء مدلولات هذه الأبعاد فإن الاقتراب النظمي من مادة التاريخ السياسي الإسلامي تعنى ضرورة تحديد أدق لأبعاد الموضوع محل البحث أى عناصر واطراف العلاقات التي تنظم تفاعلاتها في شكل نظام وهيكل هذا النظام في فترة ما ، وطبيعة اختلاف النظم في المراحل المتتالية وسمات كل منها وشكل وأسباب التطور من نظام إلى آخر . وهذا التحديد يثير في حد

ذاته بعض المشكلات التي تنبع من الأبعاد النظامية من ناحية ومن طبيعة الأطر التقليدية لعرض المادة التاريخية من ناحية أخرى .

فالمقتربات النظرية المختلفة ليست دائما جاهزة ومعدة مسبقا لتطبق بنفس الطريقة على دراسة كل الموضوعات ، ولكن يحتاج البحث العلمي عملية تكيف للاستفادة من اسهامات المقرب في تحديد أهم الأبعاد النظرية للموضوع محل البحث . ومن ثم كان لابد وأن يكون هناك إسهام ومدخل من جانب الجماعة البحثية ، وهذا الإسهام وإن كان ينطلق من أساسيات المقرب النظامي إلا أنه يستلهم في نفس الوقت طبيعة المادة العلمية المتوافرة أي طبيعة تناول العلاقات الدولية في الأدبيات التاريخية، وخاصة الثانوية .

وفي هذا الصدد تثار أمانا ثلاثة مجالات أساسية تفرض أن نبين طبيعتها في هذه الأدبيات ومآثره هذه الطبيعة من مشكلات عند التفاعل معها من منظور المقرب النظامي ، ثم كيف يمكن لباحث العلاقات الدولية أن يتعامل مع هذه المشكلات ليقدّم صياغة لآطاره التحليلي . وهذه المجالات الثلاثة هي معايير التقسيمات للمراحل التاريخية ومحاورها الجغرافية ، مضمون وطبيعة العلاقات وقضايا التفاعلات الدولية ، العوامل والمحددات البيئية وخاصة الدولية المتعلقة بالطرف الآخر غير الإسلامي . وحيث أنه سبق الإشارة إلى مشكلات المجالين الثاني والثالث - على صعيد البحث السابق - ونظرا لأن المجال الثالث يحوى ضمنا إشارة إلى هذين المجالين فسنتكفى في هذا الموضع بالإشارة إلى مشكلات المجال الثالث^(١) . فماهى هذه المعايير وماهى المشكلات المرتبطة بها ؟

(١) بالنظر إلى معايير التقسيمات السائدة للتاريخ الإسلامي نجد أننا أمام مجموعتين من الأسس المتداخلة :

الأولى : تتصل بوضع التاريخ الإسلامي بين التقسيم الذى يتبعه المؤرخون الغربيون وتبناه الاقسام الأكاديمية للتاريخ فى جامعاتهم وفى معظم الجامعات العربية وفى البلاد الإسلامية الأخرى وهو التقسيم إلى ثلاثة عصور : القديم والوسيط والحديث نسبة إلى تطور مراحل تدهور ونهضة الغرب الأوربي ، ومن ثم توضع المراحل المختلفة للتاريخ الإسلامي فى هذه العصور . فالعصر النبوي والأموي والعباسي هذه العصور تقع فى القديم وفى معظم الوسيط ، أما العصر المملوكي فيقع فيما يسمى نهاية الوسيط أما العصر العثماني فيقع فى العصر الحديث .

(١) يسهل النظر فى هذه للمشكلات على عكس مشكلات المجالين الآخرين وذلك نظرا لصعوبات تقويم المصادر الثانوية فى مجموعها .

الثانية : فهي تتصل بأسس ومعايير تقسيم التاريخ الإسلامي ذاته ، وسنقف بالتفصيل عند تلك الأخيرة ^(١) حيث ان اختيارنا لمعايير تقسيم التاريخ الإسلامي في دراستنا وان كان لا يمكن ان يفصل عن احتياجاتنا البحثية المنبثقة من أهداف الدراسة ومنطلقاتها النظرية أى الإطار النظمي الدولي ، الا أنه كان يجب أن يتم أيضاً على ضوء التقويم المقارن للمعايير والأسس الشائعة أو السائدة لهذا التقسيم والتي استندت اليها مجموعة أساسية من الأدبيات المعاصرة الإسلامية والاستشرافية .

وبالرجوع إلى مجموعة من هذه الأدبيات والتي تتسم بصفة خاصة بالنظرة الكلية للتاريخ الإسلامي ^(٢) نلاحظ تنوع وتعدد أسس تقسيم مراحل هذا التاريخ . التقسيم الأول الشائع هو التقسيم وفق عصر دول الخلافة الإسلامية ووفق عهود الأسر الحاكمة وهو السائد في الأدبيات الإسلامية ومنها تلك التي تمتد - وبصورة موسوعية - للعصور المتتالية : النبوى والخلافة الراشدة ، الأموى ، العباسى ، المملوكى ، العثمانى ^(٣) ، ومنها التي تقتصر على بعضها فقط من حيث جميع محاورها الجغرافية التي يمتد عبرها التاريخ الإسلامى ^(٤) . وهذه الأدبيات في مجموعها تقوم على أسلوب السرد التاريخى الذى يستند إلى تقسيمات فرعية مميزة زمنياً أو موضوعياً داخل التقسيمات الكبرى الزمنية أو الجغرافية ، كذلك لا يبرز على صعيدها روابط بين المحاور الجغرافية المختلفة ، كما لاتعطى وزناً متميزاً للعلاقات الدولية حيث أنها ليست بالأساس تواريخ دبلوماسية ولكن تواريخ سياسية اقتصادية - اجتماعية تختلف فيما بينها من حيث درجة التفصيل

-
- (١) لايعنى هذا الاهتمام أن معايير التقسيم الاول متروكة تماماً فبالرغم من قبول التحفظات بشأنها - كما سنرى لاحقاً - فهي ستؤخذ فى الاعتبار لما لها من أهمية فى فهم مراحل التطور فى لوضاع الطرف الآخر فى العلاقات الدولية .
- (٢) لاندعى هنا حصر كل الأدبيات العربية والأجنبية ولكن تم اختيار نماذج من الأدبيات التى تتسم بالكلية فى حين ان الجزئية منها وخاصة مايتصل منها مباشرة بالعلاقات الدولية سيتم الاعتماد عليها فى الجزء التطبيقى .
- (٣) انظر على سبيل المثال :

- د. احمد شلى ، موسوعة التاريخ الإسلامى .

- محمود شاكر ، التاريخ الإسلامى (الأجزاء ٢، ٣، ٤، ٥) عن العصور : الأموى ، العباسى ، المملوكى ، العثمانى ، المكتب الإسلامى ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- د. حسن ابراهيم حسن ، تاريخ الإسلام السياسى والدينى والثقافى والاجتماعى (الأجزاء الأربعة) مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ط ٩ ، ١٩٧٩ .

(٤) محمد فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، تحقيق احسان حقى ، دار النفائس ، بيروت ، ط ٦ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

- د. ابراهيم العلوى ، التاريخ الإسلامى : آفاق السياسة وابعاده الحضارية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

أو الكلية . أما الأدبيات الغربية الموسوعية فإن بعضها اتبع معيار مقرر الخلافة الإسلامية ^(١) ،
في حين اتبع البعض الآخر معايير أخرى .

فمن ناحية نجد معيار التقسيم وفق تاريخ كل محور جغرافي على مر العصور المتتالية عليه ^(٢) ،
فهو لا يركز على سمات كل عصر ومن ثم فهو لا يتحدث عن عصر مملوكي أو عثماني ولكن
يركز على التطورات التاريخية المتتالية على صعيد كل محور جغرافي يسلط الضوء على تفاعلات
وسياسات الطرف الفاعل الأساسي في كل مرحلة والتطورات التي تليق به . كما أنه يهتم
بأبراز التفاعلات بين هذه الأطراف على صعيد المحاور المختلفة في كل مرحلة ومن ثم فهو ليس
بتاريخ بقدر ما هو تاريخ سياسي دبلوماسي تشغل العلاقات الدولية جزءا هاما من موضوعاته .

ومن ناحية أخرى هناك المعيار القومي حيث إن بعض الأدبيات ^(٣) اهتمت بالتمييز بين
المرحلتين العربية والتركية ، أو العربية والمغولية والعثمانية .

ومن ناحية ثالثة نجد أن الشائع لتقسيم التاريخ لدى الغرب وهو التقسيم إلى عصر قديم
ووسيط وحديث وقد تبنته بعض الأدبيات التي تركز على ما يسمى "الإسلام الكلاسيكي
والإسلام الوسيط والإسلام الحديث" ^(٤) .

(١) انظر على سبيل المثال :

-I.Glubb : The Lost Centuries (From the Muslim Empires to the Renaissance of
Europe 1145 - 1453 . Hodder and Stoughton .

-M. Watt : His Majesty The Islam .

(2) Bernard Lewis (and others) : The Cambridge History of Islam.

(٣) كارل بروكلمان ، تاريخ الشعوب الإسلامية ، مرجع سابق .

-Bertold Spuler , The Muslim World Ages of Caliphs .

- برتولد شبولد، العالم الإسلامي في العصر المغولي ، ترجمة خالد اسعد عيسى ، دار احسان للطباعة والنشر ، دمشق ،

ط١ ، ١٩٨٢ م - ١٤٠٢ م .

-H.J Kissling (and others) : The Last Great Muslim Empires , E.J.Brill , 1969 .

(٤) ج . سيدو ، تاريخ العرب العام ، ترجمة عادل زعير ، دار احياء الكتب العربية ، ١٩٤٨ م .

- Von.Grunbaum : Classical Islam (600 -1258).1970 , and Medieval Islam (1953) .

- M.G. Hodgson : The Venture of Islam . Part 1 : The Classical Age of Islam .Part 2 :
The Expansion of Islam in Middle Periods.Part 3 : The Gun powders Empires and
Modern Times . London 1974.

(٢) وعلى ضوء الصورة الكلية لهذه المعايير المختلفة تبرز لنا مجموعتان من الملاحظات التي تكشف عن بعض المشكلات المنهجية العامة .

المجموعة الأولى :

مبعثها تيار هام وعام من بين متخصصي التاريخ الإسلامي^(١) وهو التيار الذي يحرص على التحذير من أو التحفظ على تقسيم التاريخ الإسلامي إلى مراحل تبدو أنها منفصلة أو متميزة^(٢)، ومبعث هذه التحذيرات هو الدفاع عن فكرة التواصل ووحدة التاريخ الإسلامي واستمراره^(٣) ولقد عبر عن هذه الفكرة ولكن من زوايا مختلفة اعلام المسلمين والمستشرقين على حد سواء ، فنجد البعض^(٤) يدعو إلى التفرقة بين التقسيم السياسي وفقاً لمرحلة وعصور وبين الامتداد الإسلامي الواحد لأن تواريخ التقسيم ليست تواريخ فاصلة حيث أن سقوط بعض الدول أو

(١) ظهر أيضاً لدى اعلام غربيين في دراسة التاريخ الغربي تحفظ على وعدم رضاء عن التواريخ القومية أو التقسيمات الزمنية والعرقية ، واتجه البعض إلى التاريخ للقارن ودراسة الماضي وفقاً للصيغ والأصناف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسيكولوجية ، وليس على أساس المعايير القومية أو التقسيمات الزمنية المصطنعة :

- انظر في هذا الصدد :

- جفرى باركلوا ، مرجع سابق ، ص ص ٢٨٧ - ٢٨٨ .

كذلك برز تحفظ ورد فعل للاتجاه الاستشراقي التقليدي الذي اهتم بالسرد التاريخي للنظم وفق العهود والأحداث ، حيث اتجهت بعض الانتقادات لأسلوب أو الأطر الفكرية لهذا الأسلوب ووصلت إلى الدعوة إلى معايير أخرى لدراسة التاريخ وتقسيمه ، انظر هذه الانتقادات في :

- Ira Lapidus : Islam and the Historical Experience of Muslim People, Islamic Studies : A tradition and its problems .

(٢) وهناك أيضاً تيار قوى بين أدبيات التاريخ الإسلامي العربية يتحفظ على ويحذر من عواقب ومللولات الأخذ بمعايير التقسيم الغربي للتاريخ إلى عصور قديمة ووسطى وحديثة وذلك عند تقسيم تاريخنا الإسلامي حيث ان ذلك يعنى إلحاق تاريخنا بتاريخ الحضارات الأخرى دون تمييز يحفظ النائية الخاصة للتاريخ الإسلامي ودون ان يزلق في مزالق مقولات وحدة العصر ووحدة التاريخ وفكرة التاريخ الانساني أو التاريخ العالمي التي تبلورت في المنظور الغربي ، تتبع هذه التحفظات من مواقف فكرية توسع تجاه هذه المقولات وهي للواقف التي تنطلق أيضاً من عدة تساؤلات هل هناك وحدة في الحضارة العالمية أم تعدد الحضارات وماغزى ذلك بالنسبة للحدود بين التاريخ الإسلامي وغيره من التواريخ ؟ وهل يمكن ان نقبل بمبدأ تعدد الحضارات والتواريخ واستقلال كل منهم بتقسيم ولكن في إطار وجود مظلة عامة للتاريخ ومن خلال منظور اسلامي أى من خلال رؤية اسلامية للتاريخ ؟

(٣) وهي مكملة لأبعاد الانتقادات عن لوجه قصور التواريخ الجزئية القطرية وعن قصور الصياغات التفصيلية الجزئية وعن غياب الرؤى الإسلامية الكلية ذات التعميمات .

(٤) د. ماهر حمادة ، وثائق العصر العباسي الاول ، ص ص ٩ - ١٠ .

الأسر (الأموية مثلاً) لا يعنى شيئاً محدداً من وجهة النظر الحضارية ، ولكن يعد التقسيم إلى عهود ودول ضرورة علمية لمجرد تسهيل الدراسة ويرى البعض الآخر^(١) أن معيار الأسرات الحاكمة ليس معياراً كافياً لفهم حقيقة التغيرات في التاريخ الإسلامي لأن كثيراً من الأحداث السياسية لا يمكن فهمها بدون فهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها . وحيث أن التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لا يتطابق مع تقسيمات التاريخ الإسلامي المنسوبة للأسرات الحاكمة لأن مجيء أسرة حاكمة جديدة لا يمكن أن يقلب فجأة وبسرعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية رأساً على عقب ولهذا فإن الدراسة الصحيحة للتاريخ والفهم السليم للتطورات السياسية يقتضى دراسة المجتمع الإسلامي من كل نواحيه الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية . كما يقتضى الاعتراف بصعوبة تقسيم التاريخ إلى فترات تبتدىء وتنتهى فى سنين معينة لأن تأثيرات الأحداث الكبرى ونقاط التحول الجديدة لا تظهر آثارها الحضارية الا تدريجياً وهذا ما يعرف باسم وحدة أو الاستمرار فى التاريخ .

ويرى فريق ثالث^(٢) ، والذي يركز بالأساس على دراسة الحضارة الإسلامية أن الحضارة الإسلامية يجب أن تُدرس "ككل تاريخي" باعتبارها عاملاً أساسياً فى تشكيل مصير كل البشرية ، ومن ثم فهو يرى انه اذا كان من السهل دراسة حضارة القرون الأولى من تاريخ الإسلام كوحدة كلية فإن الأمر أصبح أكثر صعوبة فى المراحل المتأخرة منه بسبب التنوع والتعدد الملموس ، ولذا ظهرت زوايا مختلفة للنظر إلى التاريخ الإسلامي ومن أبرزها - بين الغريين بصفة خاصة - تلك التى تقسم التاريخ الإسلامي إلى مرحلة عربية وأخرى تركية أو عربية وفارسية وعثمانية وهذه الزوايا الجزئية فى حالة التركيز على أى منها بمفرده أو فى حالة الانحياز إلى المرحلة العربية (أى المراكز الأصلية للإسلام والذي انتشر منها) باعتبارها دون غيرها مرحلة الازدهار الحضارى الإسلامي هذه النظرات الجزئية المحدودة تبرز مشكلات هامة فى الدراسات الإسلامية لأنها لا تقدم رؤية كلية شاملة تبين الوضع التاريخ للإسلام بوضوح . ولقد كان اختفاء الرؤية الكلية وراء اغفال المعنى الحقيقى لتوسع الإسلام ، كظاهرة تاريخية عالمية فهذا التوسع ليس مقصوراً على مرحلة الفتوحات العربية الكبرى ولكن هناك توسعاً آخر للإسلام وهو التوسع الحضارى والذي استمر بعد انتهاء عصر الفتوحات الكبرى وساد خلال القرون الثلاثة قبل ١٨٠٠ وامتد إلى معظم مناطق العالم القديم متصراً بذلك على كل الأديان الأخرى ، ولهذا كله فهو يرى أن هذا الطابع الخاص للتوسع فى تاريخ البشرية هو الذى يتطلب ان تنظر إلى التاريخ الإسلامي فى مجموعه وليس كمراحل منفصلة .

(١) د . د سيدة كاشف ، مرجع سابق ، ص ٩ - ١٦ .

- د . عماد الدين خليل ، ضوابط ومعايير ، مرجع سابق ، ص ٨ .

(2) M.G.Hodgson : Part 2: The Expansion of Islam in Middle Periods op. cit. P 10 -

11. - M.G.Hodgson : The Unity of Later Islamic History . op. cit. P 879 - 887 .

ومن ثم فإن هذا النموذج للتواريخ الحضارية الشاملة يتميز باهتمامه بتقديم رؤية كلية للتاريخ الإسلامي كوحدة كبرى واحدة ترقى بالتحليل إلى مستوى التعميمات وهي التعميمات التي تناقش وتنتقد المنظورات التقليدية للتاريخ الإسلامي (سمة الرضاء الاجماع الذى يركز عليه الاسلاميون الذين يتجنبون جوانب الصراع والفتنة فى هذا التاريخ ، سمة الخصوصية والذاتية العربية أو التركية والتي يركز عليها الغرب الذى يتغافل علامات استمرار الوحدة الحضارية)^(١) .

المجموعة الثانية :

مبعثها رؤية المحلل السياسى الذى ينظر إلى التاريخ الإسلامى من زوايا العلاقات الدولية وهي الزاوية التى تختلف من حيث المدى والنطاق من زاوية مؤرخى التاريخ العام والكللى ، حيث أن العلاقات الدولية ليست لدى الآخرين الا خيطاً من خيوط عديدة فى نسيج مركب من المادة العلمية التى يقدمها هؤلاء المؤرخون المعاصرون كحصيلة لتعاملهم بالأساليب البحثية لعلم التاريخ مع ذخائر المصادر الأولية للعصور الإسلامية المختلفة .

ويترب على هذا الاختلاف فى زاوية النظر بين المؤرخ العام وبين المحلل السياسى الدولى أن العملية البحثية من جانب الأخير تفتقد فيما يقدمه الأول بعض الأبعاد الهامة وهي :

من ناحية : أن التقسيمات السائلة لمراحل وعصور التاريخ الإسلامى ليست لها فى حد ذاتها علاقة بوضع دول الخلافة فى النظام الدولى أو بدرجة هيمنتها العالمية من عدمه بالمقارنة بالأطراف غير الإسلامية ، بعبارة أخرى فهي تقسيمات لا تتفق وتحليل يهدف إلى البحث فى توازن قوى سياسية عالمية .

ومن ناحية أخرى : إن التقسيمات الكبرى والفرعية (وفق عصور أو محاور جغرافية أو أسر وامارات متعددة تحت كل عصر) لا تتم تحت مظلة واحدة تبرز الروابط بين هذه المحاور (العلاقات الإسلامية - الإسلامية) والأثر المتبادل بينها وبين العامل الخارجى، ويؤدى هذا إلى افتقاد الأنماط والتوجهات العامة عن خصائص نظم التفاعلات الدولية بين محاور العالم الإسلامى فى فترة محددة أو خلال تطورها من مرحلة إلى أخرى ، وعن وضع هذه النظم فى إطار نظام العلاقة الاشمل بين العالم الإسلامى والعالم الخارجى .

ومن ناحية أخيرة : تغلب الأبعاد السياسية العسكرية وليس الحضارية الاجتماعية الاقتصادية على هذه الأدبيات التاريخية من المصادر الثانوية .

(١) انظر تحليلاً لهذا العمل الموسوعى فى نطاق تحليل مقارن لأحدث الاتجاهات فى دراسة التاريخ الإسلامى بين

للمؤرخين الغربيين :

- A.Hess : op . cit , PP 793 - 796 .

المطلب الثاني : أبعاد الإطار النظري المقترح للتحليل النظمي :

وعلى ضوء كل ماسبق نصل إلى صياغة أبعاد لإطار التحليل الذي سيتبع للدراسة تطور وضع الدولة الإسلامية في النظام الدولي ، وإذا كان هذا الفصل قد بدأ (المبحث الأول) على نحو يقدم رؤية نقدية لمصادر دراسة التاريخ من منظور المحلل السياسي فإنه يصل الآن في هذا الموضع لتقديم هذا الإطار التحليلي الذي يعكس الاعتراف بأهمية التعاون بين المجالات المعرفية المختلفة لتعميق الفهم العلمي لظواهر محددة .

ويقوم هذا الإطار النظري على أبعاد التحليل النظمي سعياً لتحقيق متطلبات معينة وتلخيص هذه المتطلبات كالآتي :

أولاً : تطور التفاعلات الدولية معياراً للتقسيم المرحلي :

(١) الالتزام بمعيار مركز الخلافة الإسلامية كأساس للتقسيمات الكبرى للدراسة ، فإن هذا المعيار لا يعكس مجرد تغير أسر حاكمة ولكنه يترجم هيكل مراكز القوة الإسلامية أي هيكل توزيع القوة الإسلامية بين الأطراف الإسلامية الفاعلة حيث أن المفترض أنه تتجمع لدى مركز الخلافة عناصر القوة المتفوقة عن غيرها من عناصر مراكز التأثير الأخرى في العالم الإسلامي ، ومن ثم فإن الدراسة تنقسم إلى خمس مراحل كبرى (العصر الأموي، العباسي ، المملوكي ، العثماني ، مابعد سقوط الخلافة)^(١) .

وبالرغم من أن الالتزام بهذا المعيار قد يبدو تكراراً للمعيار التقليدي في تقسيم الدراسات التاريخية إلا أن مضمون التحليل يؤدي إلى تطوير مغزى هذا التقسيم وبما يتسق ودراسة العلاقات الدولية . ويتحقق ذلك بالحرص الشديد على التحديد الواضح - ابتداء من العنوان - للسمة العامة لكل مرحلة كبرى والتي تعكس وضع دولة الخلافة الإسلامية في النظام الدولي بالمقارنة بالأطراف غير الإسلامية كما تعكس نمط تفاعلاتها الدولية ، كذلك الحرص على تحديد السمات الخاصة بالمرحلة الفرعية .

(٢) التقسيم إلى مراحل فرعية وفقاً للتطورات داخل كل نظام أو التحول من نظام لآخر ، وذلك لأن كل نظام دولي فرعي أو شامل يتسم خلال فترة زمنية ما بنوع من الانتظام فيما يتعلق بالقوى المسيطرة وطبيعة التفاعلات فيما بينها ، كما أن تطور هذا النظام يمر ببعض النقاط التحولية التي تحدث عندها تحولات رئيسية في ماهية هذه القوى وفي علاقاتهم ببعضهم البعض . ولقد شهد التاريخ الإسلامي العديد من النقاط التحولية الدولية على نحو ساعد على التمييز بين عدة فترات فرعية في نطاق المراحل الكبرى للعصور الإسلامية .

(١) تقع دراسة مرحلة العصر النبوي وعصر الخلافة الراشدة في نطاق دراسة المنظور الاصولي للعلاقات الدولية في الإسلام .

بعبارة أخرى لن تكون التقسيمات الفرعية وفقاً لمجاور جغرافية أو نظم فرعية فقط ولكن وفقاً لأنماط التفاعلات الإسلامية - غير الإسلامية التي تظهر على صعيد مراحل متتالية ، اذن المعيار الأساسي لتحديد هذه المراحل الفرعية هو نقاط التحول ذات المغزى بالنسبة للتفاعلات الدولية الإسلامية الإسلامية وغير الإسلامية أى النقاط ذات المدلولات التاريخية العالمية .

وهنا تبرز مشكلة هامة هي صعوبة التحديد الحاسم لبداية ونهاية كل من المراحل الفرعية الزمنية المتتالية حيث لا تنطبق دائماً على بدايات ونهايات التفاعلات على صعيد جميع المجاور الجغرافية . فان الحدث أو الواقعة التي تثير فكرة التحول من مرحلة فرعية إلى أخرى يكون لها تمهيدات في مرحلة سابقة وعواقب ونتائج في مرحلة تالية وتختلف هذه التمهيدات والعواقب من محور جغرافى إلى آخر^(١) . والجدير بالذكر أن هذه المشكلة قد ظهرت على صعيد جميع الدراسات النظامية الدولية التي بحثت في أنماط تطور العلاقات الدولية الاوربية من منظور نظمي^(٢) ، ويعترف بهذه المشكلة أيضاً أعلام المؤرخين الاسلاميين^(٣) وكذلك المستشرقون^(٤)

(٣) ومن أهم أسس وأسانيد تنفيذ التقسيمات السابقة ومن ثم استخلاص التطور في أنماط التفاعلات النظامية الإسلامية ، القيام بالتحديد الدقيق لأطراف التفاعلات الإسلامية ، وغير الإسلامية والمحدثات للتطورات وللتحولات الهامة . حيث إن هذه التفاعلات تتسم خلال كل مرحلة زمنية كبرى بخصائص متميزة من حيث طبيعة الأطراف الإسلامية الفاعلة على ساحة النظم الإسلامية الفرعية المختلفة ومن حيث طبيعة الطرف غير الإسلامي الذي تواجهه هذه الأطراف ، ومن حيث طبيعة التفاعلات بينهم قتالية كانت أو سلمية .

بعبارة أخرى سيكون منطلقنا الأساس على ضوء مفهوم هيكل النظام الدولي هو تحديد الفاعل أو الفاعلين الأساسيين من المسلمين الذين يهتمون أو يؤثرون على أو يقرودون عملية التفاعلات مع غير المسلمين وهنا بدوره يعنى تحديد مركز القوة السائدة في العالم الإسلامي وما يليها في سلم توزيع القوى من مراكز أخرى ثانوية، كذلك البحث عن نمط تفاعلات هذه القوة السائدة مع الأطراف غير الإسلامية الكبرى سواء كانت تفاعلات مباشرة أو غير مباشرة أى حول مناطق أخرى من العالم الإسلامي^(٥) أو بالتداخل مع أطراف إسلامية تابعة أو مستقلة عن المركز

(١) على سبيل المثال : حركة الكشف الجغرافية ، الدولة الصفوية ، الدولة الروسية .

(٢) انظر عرض الأدبيات في الفصل الاول .

(٣) انظر على سبيل المثال :

- د . سيدة كاشف ، مرجع سابق .

(٤) M.G.Hodgsan : op. cit.

(٥) على سبيل المثال وانطلاقاً من الاهتمام بعلاقات التأثير المتبادل بين العلاقات الإسلامية - الإسلامية ، والإسلامية - غير الإسلامية نجد أن العصر للملوكى وإن كان قد شهد تعديداً في الفواعل الإسلامية المستقلة عن نطاق الهيمنة للمملوكية -

الإسلامي ذلك أننا نهتم بتاريخ كل المسلمين وليس الذين قاموا بأدوار قائد فقط سواء من العرب أو الترك أو الفرس.

إنه مع مشكلات الامتداد الزمني والجغرافي للدراسة من ناحية ومع متطلبات التحليل النظامي التي تحاول علاج هذه المشكلات ومع اهتمام هذه الدراسة بالأنماط والتوجهات العامة من ناحية أخرى لا يمكن أن نضع على قدم المساواة كل مستويات العلاقات الإسلامية - الإسلامية ، والإسلامية - غير الإسلامية ، ومن ثم لا يمكن أن نتعرض بنفس الدرجة للبحث في أنماط علاقات كل الفاعلين المسلمين مع كل الفاعلين غير المسلمين والتي تتركز بها كتب التاريخ .

وبقدر ما يتسق هذا المعيار ومتطلبات مفهوم هيكل النظام بقدر ما يحل معضلة التداخل بين الداخلي والخارجي في دراسة العلاقات الدولية الإسلامية والنابعة من تكييف طبيعة العلاقة بين مركز الخلافة وبين الدولات الإسلامية المستقلة أو شبه المستقلة في نطاقها^(١) كذلك يحل مشكلة أخرى ناجمة عن طبيعة الدول في هذه المرحلة فضلاً عن تعدد وانتشار الكيانات الإسلامية في أرجاء العالم الإسلامي فلقد كان من الصعب بالنسبة لمحلل سياسي تحديدهم بوضوح واستمرار عبر مرحلة زمنية ممتدة نظراً لتعدد الأسر الحاكمة التي توالى على كل نظام فرعي إسلامي في مرحلة ما أو مراحل متتالية^(٢) حيث لم يكن الوضع الحالي للدولة القومية معروفاً وقائماً بعد، كما أن حدود سيطرة هذه الدول أو الأسر الحاكمة كانت تتحرك مع تحرك قواتها أو تعرضها للهجمات المضادة^(٣) وكل هذا كان يزيد من صعوبات دراسة تطور العلاقات الدولية من المنظور النظامي .

= (غرناطة ، الأندلس ، الدولة العثمانية ، دولة لوزون حسن (الشاه البيضاء) ، الدولة الصفوية في بداية نشأتها) إلا أنها وبالرغم من هذا التعدد فإن الفاعل الدولي الذي سنركز بالأساس على تفاعلاته المباشرة مع أطراف غير إسلامية وعلى تفاعلاته غير المباشرة معهم حول مناطق إسلامية أخرى هي مصر المملوكية ولكن دون إهمال لتفاعلات ثغواغل الإسلامية الأخرى أيضاً ، وبالمثل فإنه إذا كان العصر العثماني قد شهد أيضاً وجود مركزين مستقلين للقوة الإسلامية (الامبراطورية المغولية ، الدولة الصفوية) فإن الاهتمام بتفاعلاتها الدولية لن ينفصل عن منظرنا للفاعل الإسلامي المركزي أي الدولة العثمانية وتفاعلاتها مع الأطراف غير الإسلامية ، حيث كانت الدولة العثمانية هي المؤثر الأساسي على التفاعلات الدولية الإسلامية المباشرة مع أوروبا وغير المباشرة معها حول أرجاء العالم الإسلامي المختلفة .

(١) والسابق الإشارة إليها في مقدمة المشروع ، ومقدمة الجزء الأول .

(٢) على سبيل المثال : أمارات آسيا الوسطى الإسلامية في العصر المغولي ، الإمارات الهندية الإسلامية في عصر الامبراطورية المغولية في الهند ، الإمارات الاندلسية ، الإمارات أو الأسر الحاكمة في مصر والشام خلال العصور العباسية .

(٣) انظر في صدد هذا الوضع للكيانات الإسلامية :

- برنارد لويس ، السياسة والحرب في الإسلام (في) شاخت (محرر) ، تراث الإسلام ، الجزء الأول ، ترجمة محمد زهير ،

تعليق د. شاكر مصطفى ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٧٨ .

(٤) أهمية إبراز الروابط من خلال مرحلة ما من التفاعلات الدولية على صعيد كل من النظم الفرعية الإسلامية المختلفة (والتي تدور فيما بين أطرافها الإسلامية أو بينهم وبين أطراف خارجية غير إسلامية) وبين الفاعل المركزي على صعيد بعض هذه النظم^(١) فإن هذه الروابط توضح سمات توزيع القوة العالمية الخاصة بكل مرحلة فرعية، ومن ثم تساعد على تقديم رؤية كلية عن تطور أنماط التفاعلات الدولية وحالة توازن القوى الإسلامية - المسيحية .

ثانياً : مضمون التفاعلات الدولية وقضاياها :

١ - عدم الاغراق في التفاصيل التاريخية^(٢) ولكن توظيف مدلولها من أجل تحديد نقاط التحول من مرحلة فرعية إلى أخرى ومن أجل عرض الأبعاد الهامة والأساسية للتطورات على صعيد كل مرحلة على نحو يساعد على تحقيق المتطلبات المشار إليها في البنود عالية ، كما يراعى إبراز بعض الأبعاد الهامة الأخرى ولكن من حيث مضمون وقضايا التفاعلات الدولية .

٢ - ومن أهم أبعاد هذه القضايا ما يتصل بمراحل تطور استخدام الأداة القتالية في إدارة العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين ومن ثم تحديد محاور الهجوم أو الهجوم المضاد على أرض العالم الإسلامي أو خارجه^(٣) ومن الأبعاد الأخرى الهامة : التغيرات في إدارة أدوات العلاقات من الأداة القتالية إلى الأداة السلمية عبر دورات زمنية متتالية وفي محاور جغرافية مختلفة ، وهذا الفهم والتحديد لطبيعة هذا التغير وأسبابه هو امر ضروري لتقدير طبيعة التطور في مضمون

(١) على سبيل المثال : التفاعلات بين الامارات الاندلسية ، وبينهم وبين الممالك الافرنجية ودرجة تأثر هذه التفاعلات بتطور عباسي ثم الدور المملوكي أو العثماني وذلك خلال مرحلة السقوط الإسلامي في الاندلس .

وعلى سبيل المثال أيضاً الروابط بين الدور العثماني في حوض المتوسط وفي قلب الوطن العربي وفي آسيا وبلدان هذه الروابط بالنسبة لطبيعة المرحلة العالمية في الدور العثماني خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ، ثم خلال مرحلة التدهور واثراج في هذا الدور خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .

(٢) على سبيل المثال صعوبة سرد تفاصيل تطور المعارك العسكرية بين العثمانيين على ساحة أوروبا منذ بدايتها كإمارة وتوسعها كسلطنة اقليمية ثم قوة عالمية ، ولكن يكفي تحديد المعارك التي احدثت تحولاً حقيقياً في ميزان القوى ايجاباً في البداية لصالح العثمانيين ثم سلباً لصالح الاوربيين . وبالمثل الحاجة إلى استخلاص أنماط للتفاعلات من غمار تفاصيل التطورات على صعيد عديد من المحاور ، ومنها على سبيل المثال التفاعلات بين الإمارات الإسلامية في وسط وغرب آسيا مع إمارة موسكو ومع العثمانيين ، وبين الامارات الاندلسية الإسلامية وبين الممالك الافرنجية خلال مرحلة السقوط التي امتدت مايقرب من لقرون الثلاثة والأمثلة الأخرى عديدة ومن واقع العصر العباسي والأموي أيضاً .

(٣) على سبيل المثال في الوقت الذي أخذ فيه العثمانيون في السيطرة على الاناضول والبلقان (خلال القرنين الثامن والتاسع الهجري) كانت الاندلس الإسلامية تتعرض لضربات الافرنج الحاسمة (التاسع والعاشر الهجري) ، وكانت آسيا الوسطى الإسلامية أيضاً تتعرض لهجمات إمارة موسكو، ومن ناحية أخرى في حين أخذ يزداد التوغل العثماني في أوروبا كان يزداد الانشقاق للمسيحي حول جنوب العالم الإسلامي من خلال حركة الكشوف الجغرافية .

وقضايا التفاعلات النظامية بين العالم الإسلامي والعالم الخارجي في المراحل المختلفة لتطور التاريخ الإسلامي ، فإذا لم تكن الحرب هي الأداة الوحيدة لإدارة هذه التفاعلات وإذا كان توظيف هذه الأداة قد مر بمرحلة مراحل (المهجوم ، الدفاع ، التراجع) فإن الأداة بدورها قد تطورت أبعادها ومراحل توظيفها . فلقد كانت هناك أنماط من العلاقات السلمية في ظل استمرار الجهاد وكان هناك علاقات أخرى في ظل جمود هذا الجهاد ثم توقفه . وهنا يصبح من الضروري إبراز الفارق بين هذه الأنماط في إطار سياق كل منها الزماني والمكاني^(١) .

٣ - ويتطلب البحث في هذه الأبعاد عدم الاقتصار على التحليلات التاريخية السياسية والعسكرية فقط ولكن ضرورة الاستعانة بتحليلات اجتماعية - اقتصادية داخلية ودولية أيضاً ، فإن فهم قدر كبير من التطور في أطراف وطبيعة التفاعلات الدولية لا يتفصل عن فهم الأوضاع الاقتصادية الإسلامية الداخلية والأوضاع الاقتصادية العالمية المحيطة بها^(٢) ، بعبارة أخرى هناك ضرورة لاستكشاف أبعاد الخلفية التي تحرك في ظلها ومن داخلها الأطراف الإسلامية الفاعلة وهذا يقودنا إلى ما يسمى بالعوامل البيئية .

ثالثاً : عوامل البيئة الدولية : أحوال الطرف الآخر :

إذا كان هدف هذا الجزء من المشروع هو تطوير منظور إسلامي للعلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي فهذا يعني الاهتمام أساساً بمنظور الفواعل الإسلامية الدولية ، ويصبح الطرف الآخر في العلاقة هو موضوع التفاعل ، والعامل المؤثر ، ومن ثم لا يكون التحليل من خلال منظاره ولحظته التاريخية كما يراها ولكن من خلال منظار هذه الفواعل الإسلامية لدوافعه وتطوراتها .

(١) على سبيل المثال : بدأت بوادر العلاقات السلمية مع العصر العباسي ثم أخذت العلاقات السلمية دفعة قوية مع نهاية الحروب الصليبية ، كذلك اكتسبت أبعاداً جديدة وخاصة في ظل الممارسات العثمانية والمملوكية ، وأيضاً في ظل التغيرات في موقف أوروبا للمسيحية ذاتها من الاتصال "بغير المؤمنين الكفار" أي للمسلمين حيث كان رفض هذا الاتصال هو الأسس في العصور الوسطى وهي الرؤية التي تغيرت مع تطور النظرة إلى الإسلام خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر : انظر على سبيل المثال :

- Daniel Norman , op . cit. PP 20 - 32 .

(٢) على سبيل المثال أثر لتوسع الأموي والاستراتيجية العباسية على مقدرات أوروبا الاقتصادية ، كذلك أدت المحاصرة العثمانية لأوروبا من الشرق والجنوب إلى انغلاق أوروبا للبحث عن طرق بديلة للتجارة لا يسيطر عليها للمالِك أو العثمانيون ، ومن ثم جاءت الكشوف الجغرافية بمرحلة جديدة من الهجمة الأوروبية المضادة كانت ذات آثار بعيدة على التوازنات الإسلامية - الإسلامية ، وعلى التوازنات الإسلامية - غير الإسلامية .

وعلى سبيل المثال أيضاً : كان للامتيازات العثمانية المقدمة للسلول الأجنبية دوافعها ومبرراتها الاقتصادية الهامة (بعد ضرب التجارة المارة بالأراضي العثمانية عقب الكشوف) إلى جانب السياسية منها .

بعبارة أخرى فإن منظور هذا الجزء من المشروع يريد أن يُعالج مثالب منظور الطرف الآخر والذي ظهر في مجالات متعددة : مثلاً في الدراسات الغربية عن التاريخ الدبلوماسي للمسألة الشرقية والتي يغلفها تحيز وتعصب رؤية الفواعل الأوربية لهذه المسألة^(١) كذلك دراسات تاريخ الشرق الأوسط أيضاً وهو تاريخ منطقة قد تم تحديدها بمعايير لا تنتمي إليها ولكن تتصل بعلاقاتها مع القوى الأوربية في تدهورها ونموها ، كما أن الموضوع الأساسي لهذه الدراسات هو توسع أوروبا والعلاقات الخاصة بين الدول الأوربية الناجمة عن تفكك الامبراطوريات الإسلامية . في مثل هذه الدراسات تبدو شعوب هذه المناطق كموضوعات سلبية تقوم برد الفعل فقط أو تقع في إطار علاقة اعتماد أو تحاول الحيلولة دون استمرار التوسع الأوربي وذلك بالحصول على وضع متميز في النظام الامبريالي حتى تحقق لها وضع استقلال سياسي ولكن في نطاق استمرار قيود علاقة الاعتماد الاقتصادي . ويطمس توجه هذا النوع من الدراسات الطبيعة الخاصة للمنطقة وشعوبها بسبب النظر إليها من منظور الأطراف الأخرى^(٢) وهذا ماتحاول تفاديه ولكن دون اهمال أحوال الطرف الآخر تماماً فمما لاشك فيه أن هذه الاحوال وتطوراتها كانت عاملاً مؤثراً هاماً في مسار ونتائج التفاعلات الإسلامية - غير الإسلامية^(٣) .

المطلب الثالث : إشكاليات نظرية وتطبيقية ، والأهداف غير المباشرة للدراسة :

ينشق عن الإطار النظري للتحليل اشكاليات نظرية وتطبيقية محددة تسعى الدراسة لاستقصائها . ويحقق هذا الاستقصاء الأهداف غير المباشرة للدراسة أي الأهداف المكملّة والمعمقة للهدف المحوري لها ، وتثير هذه الاشكاليات خاصة التطبيقية منها قضية الرابطة بين التحليل التاريخي النظري في هذه الدراسة وبين التحليل الأصولي في الجزء الأول من المشروع ، فما هي هذه الاشكاليات ؟ وماهي أبعاد هذه الرابطة ؟ وماهي متطلبات تحقيقها ؟

أولاً : الإشكاليات النظرية والتطبيقية

١ - يثير الإطار النظري النظري المقترح لجمع وتحليل المادة التاريخية بعض الاشكاليات النظرية مثل معايير وقواعد الدولة المهيمنة أو القائدة أو السائدة في مرحلة ما ، العلاقة بين عناصر قوة الدولة العسكرية الاقتصادية والعقيدية وبين القدرة على استمرار التوسع وتحمل التزامات عالمية ، العلاقة بين حالة وطبيعة توازن القوى وبين امكانيات العلاقات السلمية أو القتالية ، العلاقة

(١) Leo Carl Brown , op. cit, PP 278 - 282 .

(٢) Albert Hourani , op. cit, PP 13 - 14 .

(٣) بقدر ما تأثرت نتائج حركة الفواعل الإسلامية بطبيعة أوضاعهم بقدر ما تأثرت بطبيعة أوضاع الطرف الآخر ، فعلى سبيل المثال اقترنت النجاحات العثمانية الأولى في أوروبا بانقسامات سياسية ومنهية على صعيد الطرف الأوربي ، كذلك كان التحول العميق في أحوال هذا الطرف منذ نهاية القرن الخامس عشر بمثابة عامل انقلابي خطير في مسار العلاقات الإسلامية - غير الإسلامية الحديثة .

ين أفول وانتهاء وهيمنة إحدى القوى وبين بداية هيمنة قوة أخرى وذلك على ضوء التطور في توزيع وفي طبيعة عناصر القوة العالمية ، وهو التطور الذي يقترن بالتطور في التوازنات العالمية بين الدول القائمة في النظام . وبقدر ما استند الإطار النظمي للتحليل في هذا الجزء من المشروع على الأبعاد النظرية العامة للتحليل النظمي (والسابق توضيحها) بقدر ما يسعى هذا الجزء من المشروع إلى محاولة بيان ^(١) كيف يمكن لتأثير دراسة الخبرة الإسلامية الدولية أن تعمق من أو تضيف إلى أو تعدل من بعض افتراضات ^(٢) بعض الأدبيات النظرية الرائدة في علم العلاقات الدولية والتي تناولت أساساً الخبرة الأوروبية منذ القرن السادس عشر الميلادي بصفة خاصة ^(٣) ، وهذا هو الهدف المكمل الأول وهو هدف نظري يخدم التراكم المعرفي ، أما الهدف المكمل الثاني فهو هدف تطبيقي يرتبط بمجموعة من الاشكاليات التطبيقية .

٢ - من أهم الاشكاليات التطبيقية التي تنبثق عن الإطار النظري المجموعات التالية التي تعكس على التوالي اشكاليات الهيكل ، ثم مضمون التفاعلات ، ثم البيئة :

أ) ١ - نمط العلاقة بين الوحدات الفاعلة في العالم الإسلامي ، أي نمط العلاقة بين دولة الخلافة ^(٤) (في ظل مركزية سلطتها أو ضعفها) ، وبين الممالك أو الأمصار أو الدويلات الإسلامية التابعة لها أو شبه المستقلة عنها (أي درجة ونمط اللامركزية) أو بين دولة الخلافة والدول المستقلة عنها تماماً (أي درجة ونمط التعددية) .

٢ - مدى توحد أو تنوع نمط تعامل الوحدات الفاعلة في العالم الإسلامي مع الأطراف الخارجية غير الإسلامية ، ونمط العلاقة بين درجة اللامركزية أو التعددية السياسية الإسلامية الدولية وبين درجة الخطر الخارجي والقدرة على مواجهة (مثلاً هل برزت تحالفات بين أطراف إسلامية وأخرى غير إسلامية وكيف كان ذلك ؟ وضد من وما سياقها ؟) .

ب) ١ - ماهي أشكال العلاقات بين الدولة الإسلامية والدول غير الإسلامية وكيف تطورت ومتى كانت صراعية قتالية - تحركها دوماً عقيدة الجهاد - ومتى اختلفت درجة وشدة هذه الصراعية؟ وما درجة وما شكل العلاقات التعاونية السلمية في ظل الممارسات الإسلامية عبر العصور المختلفة ؟ ولماذا اختلفت قنوات نشر الإسلام من محور جغرافي إلى آخر (الانتشار الذاتي في الهوامش، الأداة القتالية والصلام في القلب في مواجهة الكيانات المسيحية المتتالية) .

(١) انظر الخاتمة عن النتائج التراكمية للتحليل في الأبواب الخمسة التالية .

(٢) على سبيل المثال : هل نتائج دراسة عوامل سقوط وصعود الدول الإسلامية سيضيف إلى الجدل الغربي حول هذا الموضوع المدام الذي يشغل حيزاً هاماً في أدبيات العلاقات الدولية المعاصرة ؟ .

(٣) انظر الفصل الأول .

(٤) أو بين دول الخلافة المترامية (العباسية في بغداد ، الفاطمية في مصر ، الأموية في الأندلس) .

٢- كيف توالى وتعاقت دورات الهجمات الإسلامية والهجمات المضادة من الطرف الآخر عبر العصور المتتالية (من الفتوحات الكبرى الأموية إلى الهجمة الصليبية الأولى ثم إلى الموجة الثانية من الفتوح الإسلامية العثمانية إلى اكتمال الهجمة الصليبية الثانية على الاندلس ثم بداية الاستعمار الكشفي والتقليدي وأخيراً الجديد) ، درجة تنوع أنماط الصدام فى المحاور الجغرافية المختلفة فى نفس الفترة أو عبر قنوات متتالية ، بين الوحدات الإسلامية وأخرى غير إسلامية (مثلا نحو القوة العثمانية وفتوحاتها فى أوروبا فى نفس المرحلة التى أخذت تساقط فيها الممالك الإسلامية فى الاندلس وحتى تم السقوط النهائى) ؟

ج ١- أثر خصائص الأوضاع الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية على التعامل الخارجى للوحدات الفاعلة فى العالم الإسلامى (مثلا : أثر تقاوم الصراعات الداخلية على فعالية ودرجة المبادرة فى إدارة الصراع الخارجى) .

٢- التطور فى طبيعة قدرات الطرف الآخر غير المسلم عبر مراحل الصدام مع العالم الإسلامى (ابتداء من الكيان البيزنطى المتهالك ، والامارات الاقطاعية المتصارعة التى يقودها أمراء الفرنج ، إلى عهد الدول القومية الأوروبية ونهضتها الحديثة ثم عصر الامبراطوريات ثم القوى الكبرى المهيمنة عالمياً) .

٣- التطور فى خصائص البيئة الدولية والمجتمع الدولى وانعكاس هذا التطور على قنوات وأشكال وموضوعات العلاقات بين العالم الإسلامى وغير الإسلامى .

وبقدر ما تمثل الاشكاليات السابقة موجز العناصر الخلفية الكامنة فى الإطار النظرى للتحليل فانها تشير أيضاً إلى الاهتمام بهدف آخر مكمل للهدف المحورى بل ونابع منه وهو استكشاف وتحديد أنماط سلوكية (درجة الاستمرارية أو التغير فيها وأسباب ظهورها وتطورها وكذلك عواقبها) حول ثلاثة محاور أساسية : أسباب صعود وسقوط الدول الإسلامية الكبرى ، التفاعلات بين الفواعل الإسلامية المركزية وغيرها من الوحدات الفاعلة الإسلامية ، التفاعلات بين الفواعل الإسلامية وغير الإسلامية . وتتصل هذه المحاور الثلاثة بقضيتين أساسيتين تثيران الاهتمام فى دراسة ودوافع العلاقات الدولية الإسلامية الراهنة وهما ضوابط العلاقات الصراعية القتالية - التعاونية السلمية مع الغرب ومفهوم الجهاد ، التعددية السياسية الإسلامية ومفهوم الأمة ، والقضية العامة الكامنة وراء هاتين القضيتين هى التطور الذى حدث فى درجة اندماج العالم الإسلامى فى النظام الدولى ومدى اعتراف وحدات هذا العالم وقبولها لأسس ومبادئ هذا النظام بعد ان كان الأساس فى مراحل متقدمة من التاريخ الإسلامى هو الفصل بين العالمين أو الدارين الإسلامى وغير الإسلامى ، وكذلك التطور الذى حدث نحو انتشار نموذج الدول القومية وشحوب واقع الأمة الإسلامية أمام ضغوط ومتطلبات التعددية السياسية .

هذا ولقد أفرزت أدبيات غربية ، والتي وظفت التاريخ في دراسة نظرية العلاقات الدولية ، مقولات كثيرة حول هذه القضايا وهي مقولات تسعى لتحقيق أهداف عملية للسياسات الغربية أى تغيير مدركات وذاكرة الشعوب الإسلامية عن الماضي ليصبحوا أكثر تقبلاً للواقع (أى واقع استمرار تجزئة العالم الإسلامي المعاصر وواقع استمرار الخضوع للغرب على أساس أن كلا منهما جزء من تيار عام تولد تدريجياً في رحم التاريخ الإسلامي أو أن له أسانيد ومبرراته الشرعية والفقهية في الفكر والتاريخ الإسلاميين).

ولقد سبق توضيح نموذج من هذه المقولات وبيان مبررات ودواعى مناقشتها من منظور إسلامي^(١) ، ومما لاشك فيه أن البحث في الأنماط السلوكية حول المحاور الأساسية السابق توضيحها إنما يثير بدوره كل أبعاد ما يسمى "العلاقة بين النظرية والتطبيق في الإسلام" . يثير بدوره هذا ولا يمكن أن توضح هذه العلاقة إلا على ضوء ضبط توظيفنا للعلاقة بين التحليل التاريخي والتحليل الأصولي في الجزء الأول من المشروع .

ثانياً : إشكاليات الرابطة مع التحليل الأصولي :

تثير العلاقة بين التحليل التاريخي والتحليل الأصولي (كما قدمه الجزء الأول من المشروع) مستويين متداخلين من الإشكاليات، المستوى الأول هو جعل التاريخ مصدراً للتظهير الفقهي، والمستوى الثاني هو البحث في أبعاد العلاقة بين النظرية والتطبيق .

والتاريخ المقصود في إشكالية المستوى الأول - أى التظهير الفقهي - ليس مجرد تطور الوقائع والأحداث ولكنه تاريخ تطور تطبيق الشريعة، فهو الذى يعد، كما أشار البعض -الذين اهتموا بدراسة العلاقة بين الفقه والسياسة فيما يتصل بموضوع الخلافة^(٢) ، التاريخ المشرع الذى يختلف عن التاريخ للعظة والعبرة حيث يصبح هذا التاريخ المشرع مصدراً للمشرع السياسى فى وضع القوانين وفى تشريع الأحكام ، فى حين أن التاريخ للعظة والعبرة يكون مصدراً للتقويم العملى لمراحل حاسمة منه .

ولم يكن هدف المشروع يثير هذا المستوى الأول ولكنه اقترب من المستوى الثانى : كيف؟ وقد يبدو من الهدف المحورى لهذا الجزء من المشروع (أى تطور وضع الدولة الإسلامية فى النظام الدولى) وكذلك من الأهداف غير المباشرة النظرية والتطبيقية أنه ليس هناك وضع خاص ومتميز لإبراز وزن الجهاد كدافع ومحرك للسياسات الدولية الإسلامية فى أوقات الحرب السلم . هذا وبالرغم من أن القضايا النظرية أو الفقهية حول أصل العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين (أى

(١) انظر الفصل الأول .

(٢) انظر التفاصيل التى تنطبق على الفكر الشعري للموردى فى :

- د . سعيد بن سعيد، الفقه والسياسة ، دار الحديث ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٢ ، ص ص ٨٠-٨٨ .

حول موضوعات الدولة والسلم والحرب) لا يمكن فصلها عن واقعها التطبيقي التاريخي ، فإنه يمكن دراسة ولو أهم أحداث وممارسات التاريخ الدولي الإسلامي من منظور أصولي أى منظور تقويمها وفق قواعد أصولية. ولكن على الرغم من الاعتراف بأهمية وحيوية مثل هذا التقويم إلا أنه يمثل مقتربا آخر من الموضوع (وان كان مكتملا ومعقلا) وكان يستلزم مقومات أخرى من العملية البحثية كان يصعب تزامنها مع مقومات العملية التي جرت ، وذلك نظرا لصعوبة توفير وتحليل المادة العلمية التفصيلية (فتاوى) تفاصيل السياقات الداخلية والخارجية للأحداث ، تحليل الشخصيات) اللازمة لتنفيذ هذا التقويم على مدار هذا الامتداد الزمني الطويل للتاريخ الإسلامي

ولهذا - ونظرا للاعتراف بأهمية وضرورة الربط بين التحليل الأصولي والتاريخي - فلقد كانت صيغة الربط الممكنة والتي تتناسب مع خط العملية البحثية الجارية تمثل فى مستوى عام وشامل يتلخص فى تقديم اجابة عن هذا السؤال الشائع لماذا هذه الفجوة بين قواعد وأسس الإسلام وبين ممارسات المسلمين عبر تاريخهم ؟ وهو السؤال الذى يشير كل أبعاد ما يسمى قضية العلاقة بين النظرية والتطبيق فى الإسلام ^(١) وهى العلاقة التى يختلف حول تكييفها وتقويم نتائجها المنظورات الإسلامية والمنظورات الأخرى .

هذا ويمكن انجاز هذه الصيغة من الربط على خطوتين : من ناحية رصد وتصنيف الاتجاهات المختلفة (كما تقدمها المصادر الثانوية لدراسة التاريخ الإسلامي) حول تفسير نقاط التحول الكبرى فى العلاقات الدولية الإسلامية ، ومقارنتها كلها أو بعضها بالرؤى التى قد تكون ظهرت فى كتابات المؤرخين المسلمين حتى يمكن أن تبين وزن البعد العقيدى بين أبعاد أخرى للتفسير ^(٢) ومن ناحية أخرى تحديد بعض أهم النماذج من بين أنماط التفاعلات المختلفة (السلمية

(١) تعددت فى الأدبيات الغربية مسميات نفس الظاهرة فعلا كلمة لنظرية هناك :

النظرية الشرعية الإسلامية Islamic Legal Theory ، الإسلام المثالي Ideal Islam

الإسلام التقليدى Orthodoxy Thought ، للمبادئ الكلاسيكية Classical Principles

للنخب الدينى Religious Doctrine

وهذه جميعا تعبيرات تصف فكر اركان واعلام الفقه الإسلامى خلال القرون الأولى من قوة الامبراطورية الإسلامية والذى تقل عنه التابعون والمقلدون من مختلف طبقات الفقهاء عبر العصور للتالية ، كما أنه الفكر الذى نارت الدعوات لاعادة النظر فى أسسه على ضوء متطلبات التطورات التاريخية فى ظل الضعف والانقسام الإسلامى .

انظر احدى هذه الدعوات فى :

- مجيد خنورى ، الحرب والسلم ، مرجع سابق ، الفصل الثالث والعشرون .

(٢) على سبيل المثال لماذا اتسمت علاقات الممالك بدرجة كبيرة من المعاملات الاقتصادية والتجارية مع الممالك المسيحية ؟ هل هنا يرجع كما يقول بعض المستشرقين إلى انتهاء روح الجهاد ؟ ام يمكن القول إن مقتضيات حملة عناصر القوة -

- القتالية في ظل ضعف أو قوة المسلمين) وتوفير المادة التاريخية اللازمة لتوضيح سياقها الزماني والمكاني حتى يمكن تقويمها أصوليا .

وإذا كانت الخطوة الأولى ستم كلما أمكن على صعيد الأبواب التطبيقية فإن الخطوة الثانية تتطلب اهتماماً من الباحثين لمتابعة قضايا الربط بين المستوى التنظيري والمستوى التاريخي الواقعي (كما سيرد توضيحه في الخاتمة) . ومع ذلك فإن تنفيذها يفترض توضيح ضوابط منهجية هامة على باحث العلوم السياسية الذي يتعامل مع التاريخ الإسلامي أن يعيها ويستوعبها وهي ضوابط التفسير الإسلامي للتاريخ .

المطلب الرابع : ضوابط تفسير التاريخ الإسلامي :

بالنظر إلى مفهوم تفسير التاريخ أو فلسفته وما يتصل به ^(١) وعلى ضوء أهداف وطبيعة عملية التحليل النظامي لتطور العلاقات الدولية للمسلمين نجد أن التفسير الإسلامي للتاريخ يعد مجالا أعم واشمل مما يتطلبه هذا التحليل النظامي من ضوابط منهجية إسلامية لتفسير التطورات الهامة ونقاط التحول الأساسية في التاريخ الإسلامي، فإن التفسير الإسلامي للتاريخ يعد المنظور العام الذي ننظر على ضوء أسسه وأركانه لتفسير مسار وقضايا التاريخ الإسلامي في خصوصياتها وفي تفاعلها مع خصوصية قضايا الأطراف الأخرى في العالم .

= الإسلامية الاقتصادية والعسكرية في ظل طيبة التطورات بعد انتهاء الحروب الصليبية التقليدية والتي جعلت الاحتياجات الاقتصادية محدا هاما من محددات المناخ السياسي للعلاقات الإسلامية - غير الإسلامية هي التي ابرزت هذا الجانب من المعاملات والذي كان من موقع القوة الإسلامية ؟ وبالمثل هل كانت الامتيازات العثمانية للأوروبيين خروجاً على الضوابط الإسلامية ؟ كذلك: ما تكيف التوسع العثماني نحو الدول العربية الإسلامية هل يعد فتحاً أو غزواً أم ضمّاً ؟ والقضايا الأخرى التي تقتضي التوقف كثيرة .

(١) حول مصطلح تفسير التاريخ وعلاقته بفلسفة التاريخ والفارق بين المؤرخ والمفسر حول الجدل بين المؤيدين والمعارضين لفكرة عملية التفسير في التاريخ الإسلامي انظر :

- د. عبد الحليم عويس، تفسير التاريخ علم إنساني، دار الصحوة، ١٤٠٧هـ، ص ص ١١-٢٤ .

- د. عفت الشرقاوي، مرجع سابق، الجزء الاول، ص ص ٢٦-٥٦ .

- د. عبد اللطيف شرارة، الفكر التاريخي في الإسلام، دار الانتلس، بيروت، ط٢، ص ص ٣٣-٤٣ .

- وحول فلسفة التاريخ في المنظور الغربي انظر :

- جوستاف لوبون، فلسفة التاريخ، ترجمة عادل زعير، دار المعارف ١٩٥٤ .

جفرى باراككلا، مرجع سابق، ص ص ٢٧٧ - ٣٠٠

هذا ولقد برزت أهمية وضرورة التعرف على ضوابط منهجية هذا التفسير من واقع تراكم ونتائج ومدلولات التحليل على مدار أجزاء هذا الفصل : فحيث إن هدفنا ليس التأريخ أو مناقشة بعض الوقائع أو تحسين وتصحيح الروايات التاريخية ، وحيث إن منهجية أعلام مؤرخي المسلمين - حتى ابن خلدون - قد قامت أساسا على عنصر الاشخاص والأحداث وليس أسس تفسير التغير والاستمرار أو التقويم والحكم على الأحداث ، وحيث أن المصادر الثانوية الحديثة والمعاصرة العربية والأجنبية على حد سواء تعكس تبانيات واختلافات في منظوراتها لتفسير التاريخ الإسلامي ، وحيث تعددت الدعوات لإعادة قراءة وكتابة هذا التاريخ على نحو يهتم بالبحث في الأسباب أو العلل وراء الظواهر والأحداث وفق أسس منظور إسلامي .

على ضوء هذا كله كان لابد وأن تحكم قراءتنا للمادة التاريخية بعض الضوابط الاجرائية وهي محاولة الفصل بين رصد الوقائع وبين استخلاص مدلول تطوراتها (وخاصة وقائع التاريخ الكبرى التي تشكل المعالم البارزة في مسيرة التاريخ الدولي وتشكل هيكله العام) .

كذلك كان لابد وأن يحكم تحليلنا للمادة التاريخية ضوابط أخرى مزدوجة الأبعاد أحدهما تطبيقي والآخر نظري . والبعد التطبيقي هو ملاحظة خصائص بعض محاولات تفسير التاريخ الإسلامي ، أما البعد النظري فهو تحديد واستيعاب خصائص المنهجية الإسلامية في تفسير التاريخ أي المعايير الأساسية التي تساعد على فهم وتقويم وتفسير بعض الوقائع أو الأحداث أو بعض الاتجاهات الكبرى للتطور وفقا لتصور إسلامي عن التاريخ . بعبارة أخرى إذا كان البعد النظري يوضح المقصود بأسس وقواعد تفسير إسلامي على ضوء الفروق مع أسس وقواعد تفسيرات أخرى (قومية ، ليبرالية ، ماركسية ..) فإن البعد التطبيقي يوضح توظيف هذه الأسس والقواعد على نحو يبرز الاختلاف عن محاولات أخرى للتفسير .

وكانت الأدبيات المعاصرة في مجال تطور علم التاريخ الإسلامي ومنهجيته لم تخل من تناول تطور أبعاد التفسير في كتابات مؤرخي الإسلام القدامى ، أي التطور ابتداء من عصر التدوين الموسوعي إلى عصر التنظير المنهجي للتفسير ، (مع الكافيحي والسخاوي والنهبي ومن قبلهم ابن خلدون ، الذي يعتبر مفترق طرق بين مرحلتين من دراسة التاريخ الإسلامي حيث استطاع أن يضع رؤية نظرية لتفسير التاريخ بعوامل مختلفة^(١) ومع ذلك فإنا لن نقف هنا أمام خصائص

(١) انظر هنا التطور في :

- د. عبد الحليم عويس ، مرجع سابق ، ص ص ١١٠ - ١٥٠ .

- فرانز روزنتال ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٩ - ١٦٢ .

- شاكر مصطفى ، مرجع سابق .

- د. عبد العزيز الدوري ، ص ص ١٣١ - ١٣٤ .

منهاجية هذه المصادر الأصلية^(١) ، ولكن سنكتفي باستعراض ملامح بعض أهم الأدبيات المعاصرة في هذا المجال مما يساعد على استخلاص أهم الضوابط المنهاجية لتفسير التاريخ الإسلامي من منظور إسلامي ، وهذه الضوابط ذات قيمة عملية كبرى في التحليل ، فإنه مهما كانت أهمية الاستعانة بأدوات تحليل العلوم الاجتماعية الحديثة (النظام الدولي) لتقديم تحليل جديد للتاريخ الإسلامي الدولي فيجب أن يكون مضمونه وإتجاهات هذا التحليل منضبطة بضوابط التفسير الإسلامي للتاريخ .

أولاً : خصائص بعض الأدبيات المعاصرة :

بالبحث في أدبيات معاصرة عربية واستشرافية في هذا المجال أمكننا أن نستخلص المجموعات التالية :

١- الأدبيات التي جاءت تحت عنوان التفسير الإسلامي للتاريخ^(٢) يغلب عليها الطابع النظري وبالنظر إلى الشروط الأساسية لتفسير التاريخ والتي لا يقوم بدونها وهي: الشمولية ، العالمية في النظرة الكلية ، التعليل ، الفكر ، الحركية^(٣) يمكن القول إن هذه الأدبيات وإن قدمت رؤية كلية لمسار التاريخ من منظور إسلامي فهي لم تقدم رؤية كلية مفسرة لتطور التاريخ الإسلامي في واقعه ، ومن ثم فهي مصدر لجأنا إليه لتحديد الضوابط والمعايير الهامة التي يجب مراعاتها عند القيام بعملية تفسير الأبعاد التطبيقية .

٢ - يغلب على مجموعة أخرى من الأدبيات البعد التطبيقي ، فهي التي توقفت أمام مختلف منعطفات التاريخ الإسلامي في محاولة لتفسيرها ، ولقد تفاوتت ما بين تلك التي تتصف بقدر من الكلية وأخرى التي تتسم بالجزئية ، ولذا يمكن أن نميز بين ثلاثة مستويات تتدرج على صعيدها الدراسات التطبيقية وهي : مستوى المسارات الكبرى الزمانية والمكانية لتطور التاريخ الإسلامي ،

(١) ستم الاستعانة بهذه المصادر - وخاصة ابن خلدون - في موضعها من الدراسة التطبيقية كلما أمكن ، حيث إنه لم يقدم لنا دراسة تطبيقية لمبادئ وقواعد تقويم أحداث التاريخ أو لعوامل تفسيره ، ولكن سيتم الاستعانة به بدرجة أساسية في الجزء من المشروع الخاص بالمصادر والنماذج الفكرية وخاصة التي تقدم رؤية كلية عن صعود وسقوط الأمم .

(٢) أنظر على سبيل المثال :

- د. عماد الدين خليل ، التفسير الإسلامي للتاريخ ، دار العلم للملايين ، بيروت .

- محمد قطب ، حول التفسير الإسلامي للتاريخ ، المجموعة الإسلامية ، جدة ، ط ٣ ، د. ت .

- محمد رشاد خليل ، للنهج الإسلامي لدراسة التاريخ وتفسيره ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ط ١ ، ١٩٨٦ .

(٣) د. عبد الحليم عويس ، مرجع سابق ، ص ١٤٥ - ١٤٧ .

مستوى قضايا هامة ومحورية امتدت طوال هذا التاريخ ، أو مستوى وقائع وأحداث محددة الزمان والمكان^(١) .

أ- فنجد أن بعض الأدبيات العامة^(٢) قدمت رؤية كلية شاملة اهتمت أساسا بتحديد تطور أدوات ادارة العلاقات بين المسلمين وغيرهم وتطور مراحل الهجوم والهجوم المضاد بين الطرفين ، وكذلك بتحديد تقسيمات كبرى للتاريخ الإسلامي وخاصة من حيث صعود وهبوط الدول أى من حيث توالى أدوار القيادة بين الأمم التى حملت راية الدفاع عن الإسلام أو توالى الحضارات وتطبيق السنن الإلهية فى رفع ودحر هذه الأمم أو الحضارات . مع ذلك تظل هذه الاتجاهات قاصرة عن تفسير التطور من مرحلة إلى أخرى كما لاتفرد مكانة واضحة للعوامل المفسرة لهذه التطورات فى الأدوات والمراحل .

ب- نجد أن بعض الأدبيات قد قدمت تفسيرات جزئية لموضوعات محددة مثل عوامل النصر أو الهزيمة^(٣) ، عوامل سقوط الدول^(٤) ، مواقف حاسمة فى التاريخ الإسلامي^(٥) ، أو قدمت تفهيمات لتفسيرات استشراقية لبعض الموضوعات مثل السير والفتوحات فى العصر النبوى وعهد الخلافة الراشدة^(٦) .

ج - قامت بعض هذه الأدبيات بإعادة عرض بعض القضايا التى تشير جدلا هاما، ومن أهمها دور وتأثير الدولة العثمانية فى أرجاء العالم الإسلامى والعالم العربى بصفة خاصة . وفى حين اتسمت بعض هذه الأدبيات بالاندفاع الحماسية والعاطفية فى الدفاع عن الدول العثمانية^(٧)

(١) يجدر التنويه إلى أن النظر فى هذه المستويات الثلاثة كان من خلال منظار العلاقات الدولية، هنا ولم تتطرق هذه الأدبيات من تحليل مسبق وواضح للمستوى الذى ركزت عليه أو من تميز بين المتطلبات البحثية لكل من هذه المستويات الثلاثة ، وغالبا ماكان المصدر يتضمن جمعا أو مزجا لا اراديا بين مستويين أو أكثر وكذلك فإن البعد الدولى فيها يكاد يكون مقصوراً على موضوعات محددة : دوافع الفتوحات الإسلامية الاولى ، تعاقب دورات الهجوم والهجوم المضاد بين المسلمين وغيرهم .

(٢) انظر على سبيل المثال :

- أنور الجندى ، تاريخ الإسلام فى مواجهة التحديات ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

- أنور الجندى ، الإسلام وحركة التاريخ ، رؤية جديدة فى فلسفة تاريخ الإسلام .

- يرnard لويس ، السياسة والحرب ، مرجع سابق .

(٣) شوقى ابو خليل ، عوامل النصر والهزيمة عبر تاريخنا الإسلامى ، دار الفكر، دمشق ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، ط٢

(٤) د. عبد الحليم عويس ، تاريخ سقوط ٣٠ دولة اسلامية .

(٥) د. محمد عبد الله عنان ، مواقف حاسمة فى تاريخ الإسلام .

(٦) محمد ياسين مظهر صديقى، الهجمات للغرضة على العالم الإسلامى ، ص ص ١٠٦ - ١٢٠

(٧) محمد ثابت الشاذلى ، المسألة الشرقية .

فإن البعض الآخر تحرى الأسس العلمية والدقة القائمة على التحليل المقارن النقدي وتصنيف العوامل المفسرة لجوانب القوة والضعف في هذا الدور العثماني وتأثيره^(١) .

د - وأخيرا قدمت مجموعة أخرى تفسيرات لبعض القضايا ولكن من خلال ما يسمى "المنهج العلمي" الذي يفرد مكانا متميزا للعوامل المادية وأبعاد الصراعات والانقسامات الطبقية ، ومن أهم هذه القضايا : الثورات في المغرب في القرون الهجرية الأولى^(٢) ، أو التفسير الاقتصادي للوفاق الكشوف الجغرافية ومحاولات البرتغال وإسبانيا في الاستيلاء على شمال إفريقيا^(٣) ، أو دراسة ما سُمي بالحركات الشعبية والانتفاضات الفلاحية وإيديولوجيات دول الخلافة ومواقف دول الخلافة ومواقف الأحزاب من حكم هذه الخلافات^(٤) ، ولقد واجهت هذه الأدبيات التي تركز على أسس الاقتصاد السياسي في التفسير واجهت محاولات مضادة للرد عليها وخاصة على تفسيرها لما سُمي بالحركات والانتفاضات الشعبية كما واجهت من ناحية أخرى انتقادات لمدى مراعاتها لضوابط التفسير الإسلامي للتاريخ . إذن ماهي هذه المعايير والضوابط الإسلامية ؟

ثانياً : معايير وضوابط إسلامية لتفسير التاريخ :

(١) تختلف أسس ومعايير وضوابط التفسير الإسلامي للتاريخ عن نظائرها في تفسيرات أخرى (المثالي، المادي الحضاري) والتي تعكس تقاليد الحضارة الغربية في أطورها المختلفة للاركسية والليبرالية . وتمثل الدراسة المقارنة بين هذه التفسيرات والدراسة التفصيلية للتفسير الإسلامي في حد ذاته مجالاً خصباً ولكن عميقاً ومتشابكاً ، ولقد أدلت العديد من الأدبيات بدلوها في هذا المجال وعالجته بمقترحات مختلفة وتلمسته من زوايا متكاملة^(٥) ، ولا يسعنا في هذا المقام الدخول

(١) د. سيار الجميل ، مرجع سابق ، ص ص ٤٦ - ١١٥ .

(٢) د. محمود اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ص ٩٢ - ١٤٩ .

(٣) د. عبد الله العلوي ، ثقافتنا في ضوء التاريخ ، للركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ، ط ٣ ١٩٨٣ ، ص ص ٢٧ - ٥٢ .

(٤) برهان الدين طو ، مساهمة في إعادة كتابة التاريخ العربي الإسلامي ، دار الفارابي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٥ .

(٥) انظر عرضاً لأبعاد التفسيرات الأخرى ومواجهتها من انتقادات ، كذلك انظر عرضاً مقارناً بين نظريات إسلامية ونظريات أخرى وضعية حول مستويات ثلاثة من الموضوعات ، الواقعة التاريخية ، المسألة الحضارية ، سقوط الدول والحضارات في :

- عماد الدين خليل ، مرجع سابق .

- كذلك حول رؤية مقارنة بين التفسير الإسلامي وتفسيرات أخرى لعدة موضوعات وقضايا محددة . الإنسان ، الإنسان وقدرة الله ، السنن الربانية ، صراع الحق والباطل ، معيار الانجاز البشري . انظر : - محمد قطب ، مرجع سابق . -

فى تفاصيل هذه المقارنة من ناحية أو فى تفاصيل أبعاد التفسير الإسلامى من ناحية أخرى حيث إن من الصعوبة عرض جوهرها ولبها فى هذا النطاق المحدود ولكن يمكن لنا أن نورد بأيجاز المجموعتين التاليتين من الملاحظات :

أ - لا يرجع بالطبع الاختلاف بين التفسيرات الأخرى والتفسير الإسلامى إلى اختلاف الوثائق التاريخية مثلاً ولكن يرجع إلى اختلاف الافتراضات والرؤى حول العلاقة الثلاثية بين الله ، الإنسان ، المجتمع والطبيعة ، أى حول مدى تأثر الأوضاع البشرية بالأوضاع المادية المحيطة وبالقدرة الإلهية ، أى حول مصير الحركة البشرية فى الزمان والمكان ودور الله والإنسان والقوى المختلفة فى تحديدها، ومن ثم فإن مظهراً أساسياً من مظاهر الاختلاف هو الأوزان النسبية للعوامل العقيدية ، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية ، ففى حين أن التفسير الماركسى يلغى الأولى تماماً بحيث يقع فى تناقض أساس مع الإسلام فإن التفسير الحضارى الليبرالى ، كما يقول د. عماد الدين خليل ، وإن مزج تصوراته الفكرية بكثير من القيم والرؤى الروحية ، إلا أنه يتسم بنوع من الانفصالية (العلمانية) بين القيم العقلية والروحية . بعبارة أخرى اختلفت التفسيرات من حيث الإجابة عن السؤال التالى ^(١) : ماهى العلاقة بين الله سبحانه وبين الطبيعة بما فيها القوى المادية والإنسان ، وذلك فى صنع التاريخ وإقامة الحضارات ؟ وهل من المحتم أن تتكىء أحداث التاريخ على عامل واحد من بين هذه العوامل الثلاثة ويُلغى العاملان الآخران، أو على الأقل يغدوان ظلالاً باهتة لفاعلية العامل الرئيسى ؟ ولماذا هذه الجدران التى أقيمت بين الله والطبيعة والإنسان ؟ . والسبب الرئيسى لهذا الاختلاف وتعدد مظاهره هو اختلاف مصدر رؤى وأسس هذه التفسيرات فهى مصادر فكرية بشرية أساساً فى التفسيرات الوضعية ، ولكنها ذات مصدر إلهى فى التفسير الإسلامى ، حيث إن القرآن يقدم أصول منهج استخلاص القوانين التى تحكم التطور التى تفسر الوقائع (دوافعها - العوامل المؤثرة ، طريقة التأثير) والتى تقوم أى تحكم على الانحياز البشرى .

ب - لا يعبر عن التفسير الإسلامى تيار واحد ، ولكن يمكن استكشاف تيارين أساسيين :

التيار الأول : الذى يمكن تسميته التيار التقليدى المبسط والذى تقتصر عملية تفسيره على مجرد ذكر "الارادة الإلهية" وهو التيار الذى تمثله الأفكار الموجودة فى كتب التاريخ الإسلامى للمتقدمة أو التقليدية كما ظهر على صعيد أدبيات ثانوية معاصرة فى مجال دراسة التاريخ الإسلامى بعصوره المتعاقبة ^(٢) أو أحد هذه العصور فقط ^(٣) .

- - محمد رشاد خليل ، مرجع سابق ، ص ص ٧٩ - ١٦١ .

- انظر :- انور الجندى ، تاريخ الإسلام فى مواجهة التحديات ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، الباب الرابع .

(١) د. عماد الدين خليل ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

(٢) انظر على سبيل المثال ، محمود شاكر ، مرجع سابق .

هذا ولقد أشار العديد من الأدبيات لهذا التيار التقليدي في الكتابات التاريخية المتقدمة ، فيرى البعض ^(١) أن المسلمين المتحمسين في بداية العصر النبوي والخلافة الراشدة فسروا التاريخ (وخاصة النجاح الباهر للفتوحات الكبرى) بالارادة الإلهية وبالحماسة الدينية وأنه في حين بدأ عصر المتشككين من المسلمين ظهر اتجاه البحث عن عوامل أخرى للتفسير ، كذلك يشير البعض الآخر ^(٢) إلى الاتجاه نحو الجبرية في تفسير الحوادث وهو الاتجاه الذي شجعه الأمويون وانعكس في روايات عديدة من المؤرخين لهذا العصر ، حيث التطورات والتيارات السياسية في المجتمعات الإسلامية أثرت على اتجاهات الكتابة التاريخية . ولذا كان التصادم بين مبدأ القدر أو حرية الارادة ومسئولية البشر في الشئون العامة ، وبين مبدأ الجبر أو قبول الأوضاع العامة السائدة باعتبارها مقدرة ، من أهم سمات العصر الأموي حيث يعنى الأمويون مبدأ الجبر حين بشرت الأحزاب المعارضة لهم بمبدأ الحرية وبمسئولية البشر . كذلك أشار البعض الآخر إلى ^(٣) أن جمهرة مؤرخي الإسلام القدامى نظروا إلى التاريخ من خلال قدرة الله مباشرة فلقد عولوا على قدرة الله في تدبير الكون وتسيير حركته فالأحداث والوقائع وقيام الدول وسقوطها ونظام الكون ومسار الحياة بشكل عام مرده الله سبحانه وتعالى ولم يهتموا بالسببية في تحليل الظواهر وتفسيرها .

هذا ولقد انطلقت مجموعة من الدراسات من الهجوم على ورفض هذا التيار التقليدي وتقديم بديل للتفسير مرتكز بالأساس على العوامل الاقتصادية والاجتماعية ، فيرى البعض ^(٤) أن استخدام تفسير كل حادثة بالارادة الربانية عمل فج وممل اذا كان كل حادث يقع بمشيئة الله فما الفائدة من سرد الحوادث في ظروفها الخاصة . وهو يشير إلى استخدام مايسميه بالأنماط الاقتصادية والاجتماعية ، ويخلص من مناقشتها ومن تطبيقها على أوضاع تاريخ المغرب الأقصى (في فترة الموحدين والمرابطين والمرينيين) إلى القول ^(٥) إن من يتخلى عن الاقتصاد والدولة والطبقة كمفاهيم أدائية إنما يتنكر لمفهوم التاريخ ويدخل عالم الإلهيات وهو اختيار تعسفي يحى قسما كبيرا من وقائع ماضينا بلون أدنى موجب .

(٣) انظر على سبيل المثال ، تفسير لأسباب ضعف وتدهور الدولة العثمانية .

- محمد فريد، مرجع سابق ، ص ص ٧٣٠ - ٧٣٥ .

(١) برنارد لويس ، مرجع سابق .

(٢) د. عبد العزيز النوري ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥ - ٢٦ ، ٣٦ ، ١٣٢ - ١٣٤ .

(٣) د. محمود اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٠ - ١٠١ .

(٤) د. عبد الله العلوي ، مرجع سابق ، ص ص ٢٩ - ٣٠ .

(٥) المرجع السابق ، ص ٥٠ .

ويرى البعض الآخر^(١) ان اتجاه المدارس التقليدية المتعنتة ضد كل ما هو جديد باعتباره "بدعا وكفرا" يزيد من صعوبة مهمة المجلدين في حقل التاريخ الإسلامي ويجعل حل هذه الدراسات الحديثة والمعاصرة مجرد صياغة لغوية حديثة لما ورد في الحوليات التاريخية القديمة، ولذا فهو يطالب بالدراسة وفق اصول علمية منهجية تقوم على البحث في الأسباب والعلل الكامنة وراء الظواهر ومعرفة قوانين نشأتها ومن ثم فهو في تفسيره لثورات المغاربة في القرن الثاني الهجري عكس الرؤية المادية في التفسير .

التيار الثاني : وان كان لا يقبل بساطة أو اطلاق التيار الأول الذي يركز على الارادة الإلهية فقط ولكن في صورة منعزلة ومجردة عن العوامل الأخرى ، فهو أيضاً يرفض مبررات صفة العلمية المرتبطة بالتيار الذي انتقد التيار التقليدي أى يرفض اعطاء الأولوية لتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية بمعزل عن العوامل الغيبية والإلهية ، ومن ثم فهو يعكس مفهوما واسعا رحبا وعلميا للتفسير الإسلامي للتاريخ يعده عن سليات وتبسيطات الجبرية الكلاسيكية التقليدية وينقيها من مادية وأحادية وحتمية تيارات أخرى .

وهذا التيار يقدم تصورا لأبعاد معادلة العلاقة بين الانسان و ارادة الله وحركة التاريخ على نحو يقدم حلا لاشكالية كيفية الجمع في التفسير بين مجموعات العوامل العقيدية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية من ناحية أخرى - وهى الأبعاد التى يصعب عرضها بالتفصيل فى هذا الموضع^(٢) - ويمكن أن نبرز اهم سمات هذا التيار على النحو التالى :

١ - التأكيد على النزعة الشمولية للإسلام وانفتاحه الكامل على كافة القوى الفاعلة فى التاريخ ، للمنظورة وغير المنظورة ، العقلية والوجدانية ، الروحية والمادية، الطبيعية والغيبية^(٣) ومن ثم فان التفسير الإسلامي يرفض رفضاً حتميات سواء التاريخية أو المادية أو الاقتصادية ويلتزم هذا التفسير بالمنهج الربانى فى الحكم على أعمال البشر فى الأرض لأنه يعنى بالوجود الانسانى فى الأرض غير المجرد عن القدرة والمشئنة الالهية التى تحكم ذلك الوجود^(٤) .

٢ - أصول النظرة الإسلامية لتفسير التاريخ تلخصها عدة مبادئ قرآنية وهى أن العالم مخلوق خلقه الله تعالى من العدم وهو يسير وفق نظام أو سنن وضعها الله تعالى وهذا النظام

(١) د. محمود اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ص ٩ - ١٠ .

(٢) ستمثل نتائج هذا الاستيعاب الخلفية الحاضرة عند تناول أحداث أو قضايا أو تطورات تاريخية فى الأبواب التطبيقية حيث أن ادبيات التفسير الإسلامي يميز بعضها بين تفسير الواقعة وتفسير التطورات الكبرى (سقوط وصعود الدول) فى حين أن بعضها الآخر يستعين بنماذج توضيحية متعددة للمستريات ولكن هذه الأدبيات فى مجملها لاتقدم رؤية تفسيرية لتطور التاريخ الإسلامي فى كلياته ومساراته الكبرى وخاصة فى ابعاده الدولية .

(٣) د. عماد الدين خليل ، مرجع سابق ، ص ص ١٥ - ١٦ .

(٤) محمد قطب ، مرجع سابق ، ص ص ٤٣ - ٦٣ .

الدقيق لا يستقل وحده بالعمل فى الأشياء وإنما يعمل بتدبير مباشر ومستمر من الله . وثبات هذا النظام واطراده حتى يشاء الله غير ذلك لا يأتى من حتمية تفرضها طبائع الأشياء ولكن يأتى من مشيئة الله . وفى إطار هذه المبادئ العامة يبرز لنا الفارق بين العوامل التى تعتمد عليها التفسيرات العلمانية وبين العوامل التى تحرك التاريخ وفقا لتوجه قرآنى ونبوى . حيث يبين لنا امعان النظر فى الأصول صورة كاملة لمجموعة العوامل المتشابكة والمتداخلة التى تحرك التاريخ وتؤثر فيه ، وهى الصورة التى تعالج تطرف التفسيرات العلمانية فى انكارها لدور الله وتطرف تفسيرات إسلامية أنكرت أثر العوامل المادية كرد فعل للمنهج المادى . ومن ثم فإن هذه الصورة تقوم على الجمع المتوازن بين العوامل المشهوددة (المحسوسة التى تخضع للملاحظة والتجربة) والعوامل الغيبية (التي لا تخضع للملاحظة البشر والعلم بها من قضايا الايمان) . ومن ثم فوفقا للتفسير الإسلامى تأتي الإرادة الإلهية على رأس العوامل المحركة للتاريخ والمعملة للعوامل نفسها فى الناس والأشياء ، ولكن هذا الربط المباشر بالله لا يعنى القول بالجبر أو انكار سنن الله الثابتة (فى الكون أو الحياة أو المجتمعات) فإن سنن الله كثيرة ومطرده واطرادها لا يعنى الحتمية أو الجبرية لأن الله وحده هو الذى يضمن أو لا يضمن استمرار هذا الاطراد فى هذه السنن .

أما العوامل المشهوددة فلقد نبه القرآن إلى دور العامل الإنسانى وأثر العوامل الاجتماعية وغير الاجتماعية ولقد قدر العلماء اختلاف الظروف والأحوال ولم ينكروا حدود قدرات الناس وأثر العوامل لأنهم لم يتصوروا الإسلام ديناً مثالياً يبنى للإنسان جنة على الأرض ولكن وظيفته هى تذكير الناس بربهم^(١) .

٣ - ومن ثم فإن هناك مجموعة من القواعد التى يجب مراعاتها فى عملية التصور والاعتقاد ويجب توافرها عند تفسير التاريخ الإسلامى ومنها الاخلاص والتجرد ، العلم الصحيح بالإسلام وعلومه الضرورية ، معرفة حالة العرب والأمم الأخرى قبل الإسلام ووزن آثارها بالميزان الشرعى ، الايمان بوحدة الأمة الإسلامية ، الفهم الصحيح للقضاء والقدر ، الايمان بالغيب ، التفرقة بين أخطاء البشر وأحكام الإسلام ، والايمان بالسنن الربانية^(٢) ، وتعد القاعدة الأخيرة^(٣) من أهم هذه القواعد ، ويحدد القرآن الكريم والسنة إيجاباتها ذات المدلولات المباشرة بالنسبة لتطور الأبعاد الدولية فى التاريخ الإسلامى وبالنسبة للمفاهيم الأساسية المتصلة بالعلاقات الدولية مثل

(١) محمد رشاد خليل ، مرجع سابق ، ص ص ٩٢ - ١٠٠ ، ١١١ - ١٢١ .

(٢) محمد بن صامل العليانى ، مرجع سابق ، ص ص ١٨٩ - ٢٣٥ .

- محمد رشاد خليل ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٢ - ١٦٢ .

(٣) وحول السنن بصفة خاصة انظر :

- محمد قطب ، مرجع سابق ، ص ص ٦٥ - ١٢٤ ، ١٥٨ - ١٩٠ .

- كذلك انظر اسهام الجزء الخاص بالمنظور الأصولى للعلاقات الدولية .

الصراع ، صعود وسقوط الدول . وإذا كانت هذه النماذج السابقة تقوم على أن الإسلام هو ركن أساسى فى توجيه حركة التاريخ وأن تجاهل دوره فى تاريخ البشرية عامة والأمة الإسلامية خاصة يضع هذا التاريخ تحت رحمة مجموعة من العوامل والظروف التى لا تهتم بالإنسان ، فإنها أيضاً تبرز كيف أن المنظور الإسلامى للتفسير إنما يؤكد أن التاريخ يجب النظر إليه من خلال منظور توفيقى يجمع بين الاعتبارات المادية وغير المادية حيث إن التاريخ ليس نتاج أحدهما فقط دون الآخر . والجدير بالذكر أن بعض الدراسات النقدية⁽¹⁾ لاتجاهات الأبحاث التاريخية فى الغرب وخاصة فى مجال التاريخ الإسلامى قد حرصت على إبراز أوجه القصور فى التحليلات التى تركز على كل من الاعتبارات المادية وغير المادية بمعزل عن الأخرى ، ومن ثم طالبت بأهمية تطوير مقترح جديد لدراسة التاريخ الإسلامى يجمع بين المجموعتين من الاعتبارات واعترفت بأن هذه هى طريقة المسلمين فى النظر إلى تاريخهم . ومع ذلك يظل هناك فارق بين هذا الطلب وبين هذه الطريقة حيث أن الأولى تضع الدين كواحد مما أسسته الاعتبارات المثالية فى حين أن طريقة التفكير الإسلامى ترى أن الدين والشريعة الإسلامية وضوابطها وقواعدها ركن أساسى وواقعى فى توجيه حركة التاريخ وتفسيرها .

وعلى ضوء كل ماسبق - على ضوء أهداف تعاملنا مع مادة التاريخ الإسلامى وفى ظل الإطار النظرى المقترح لتحليل هذه المادة ومآثيره من اشكاليات، فإنه يمكن القول إن دراستنا للتطورات فى حالة كل نظام من التفاعلات الدولية أو للتحوّل من نظام لآخر ستم مسترشدة بالأسئلة الثلاثة التالية : مآثر دور المعتقدات والقواعد الإسلامية ؟ مآثر تأثير الأوضاع السياسية والاقتصادية وغيرها ؟ مآثر تأثير الاعتبارات الثقافية غير الإسلامية أو العوامل المادية القائمة فى أطر غير إسلامية ؟ كما يجب أن تتم هذه الدراسة على ضوء الاعتراف بأمرين :

من ناحية : أهمية وضرورة مراعاة روح كل عصر تتم دراسته لأنه يمكن أن نطبق معايير وضوابط التفسير انطلاقاً من أوضاع العصر الراهن ، حيث أن ما يقوله المؤرخ لعصر ما يأتى على ضوء كل وقائع هذا العصر الذى يعيشه ومن ثم فإن إعادة الكتابة أو النظر فى هذا العصر يجب أن تتم عبر ذاتية هذه الوقائع ومع الامام بالتيارات الأساسية التى تحكم فى تشكيل وتوجيه التاريخ فى هذا العصر وفى ظل الأوضاع المتباينة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى سادت هذا العصر ونظرة الناس الذين عايشوه إلى الحياة .

ومن ناحية أخرى : أهمية وضرورة الفهم الحقيقى للدين وللسنن الإلهية فى الكون والإنسان والمجتمع ، فإن هذه السنن هى التى تبين لنا أن الإسلام ليس ديناً مثالياً لبناء مجتمع خال من الصراعات والفتن والانحرافات وتعطل فيه سنن الحياة المادية والاجتماعية والكونية .

(1) Ira Lapidus , op . cit , PP 89 - 92 , 100 - 101.

ومما لاشك فيه أن هذا الاسترشاد وهذا الاعتراف سيساعد بدرجة كبيرة على مواجهة الاشكاليات السابق توضيحها من منظور الغربيين لما اسماه العلاقة بين النظرية والتطبيق في الإسلام، وهو المنظور المتأثر بمنظور آخر عن ما اسماه البعض^(١) بالعلاقة أو المعادلة الصعبة بين السياسة والدين وخاصة شق المعادلة بين الحق والايمان وبين القوة والسياسات .

فيمكن القول إن ما يعتبره الغرب فارقاً بين النظرية والتطبيق في الإسلام والذي يستندون اليه ليصلوا إلى الغاء التمييز بين الإسلام والمسلمين ومن ثم يعتبروا ان الإسلام هو فكر وممارسات للمسلمين ، هذا الفارق ليس في الواقع - على ضوء ضوابط التفسير الإسلامي للتاريخ وخاصة السنن - إلا انعكاساً حقيقياً للإسلام . فان ما وصلت اليه ممارسات المسلمين عبر تراكمات عديدة ليست إلا تأكيداً لانطباق السنن الإلهية كركن من أركان التفسير الإسلامي ، فان العوامل التي نظر اليها الماديون من وجهة نظر أحادية هي في الحقيقة سنن الله تعالى في الكون والحياة والناس ، وهي سنن لم يصنعها التطوريون والتجريبيون وإنما كشفوا عن بعضها وأساعوا تفسيرها وفهمها بدرجة كبيرة ، والتفسير الإسلامي بالاستناد إلى السنن يحقق صحة هذا الفهم عن تأثير العوامل المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية . بعبارة أخرى اذا كانت اتجاهات غربية تتكلم عن تغيير الإسلام على ضوء الخبرة التاريخية وعن انه لم يطبق الا خلال ٤٠ عام فقط ، إلا انه يجب أن نفطن - عند الرد على هذا المنطق - إلى أن مقتضيات الضرورة العملية وضغوط الواقع الفعلي لاتلغى أسس الإسلام أو المثالية الكبرى التي يطرحها كهدف يجب أن يسعى اليه المسلمون . واذا كانت ممارسات المسلمين عبر التاريخ قد ابتعدت عن تحقيق هذه الغاية (الجهاد لنشر الدعوة، الوحدة الإسلامية في ظل مفهوم الأمة) ، فإن هذا الابتعاد عن المثالية ليس دليلاً على فشل أو عدم صحة هذه الغاية ومن ثم فقدان مصداقية الإسلام كنظام حياة لكل زمان ومكان فان عدم اتباع المسلمين لخطى الإسلام الحقيقية انعكس على ممارستهم فانطبقت عليهم السنن .

بعبارة أخرى فان فهمنا لضوابط ومعايير التفسير الإسلامي للتاريخ تجعل حيثيات حكمنا على الفارق بين النظرية والتطبيق في الإسلام (أو بين المثالية وواقع الممارسات، أو بين الفقه التقليدي والواقع المعاصر ، أو بين ٠٠٠ مهما تعددت المسميات)^٢ تختلف جوهرياً عن حيثيات حكم اتجاهات بحثية في الغرب ، فالمثالية الإسلامية التي في خيالهم ليست التي يعيها الإسلام .

وهكذا لعل فهمنا لهذه الضوابط والمعايير يكون هو المنطلق السليم لاستخدامنا بعض أدوات تحليل العلوم الاجتماعية الحديثة (النظام) دون الوقوع في مزالق توجهات الذين كان لهم سبق

(١) J.Piscatori , op . cit , PP 2 - 13 .

(٢) من القضايا المنهجية الهامة التي تثار على مستوى العلاقة بين اجزاء المشروع تعريف للقصود بالنظرية الإسلامية ، المثالية

الإسلامية ، العلاقة بين الفكر التقليدي الكلاسيكي وبين الفكر الجديد (الاعتناري التبريري) .

فى قوظلفها فى ءراسة التاريخ الإسلامى . فاذا كانت التطورات فى اتجاهات ءراسة التاريخ الإسلامى فى الجماعات العلمفة الغربفة قء أبرزت التركيز على الخصوصفة والتعءءفة الإسلامفة وعلى الصراع وعءم الرضاء ، كما أبرزت الانتقال من الأسلوب الاستشرافى التقلفءى القائم على السرد والتحقق إلى أسلوب التحللل على ضوء العوامل المءلفة والءى اءتم بءفسفء الفءوة بفن النظرفة والتطففق فى الإسلام ، فان معافر وضوابط التفسفر الإسلامى سءكون المرشء لنا لتصءفح مخاطر القراءة التاريخفة من أجل استءراء الأنماط المنظمة وءفى لا تكون عملفة التئمفط هءه قفرفا من المءئوى الإسلامى ، فان استكشاف الأنماط واستءلاص ءلالءها مقءطعا من السفاق الزمانى والمكانى ففر هءه المخاطر ولكن التئمفط مع التءعفم بالتوقف عئء قضافا مءءة وفى نطاق أزمان وأماكن مءءة لتفسفرها فى ظل الضوابط والمعافر الإسلامفة فءلص من هءه المخاطر .

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية :

- ١ - إبراهيم العدوى ، التاريخ الإسلامى : أفاقه السياسية وأبعاده الحضارية ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٦) .
- ٢ - إبراهيم على شعوط ، اباطيل يجب أن تمحى من التاريخ ، (بيروت : المكتب الإسلامى ، ١٩٨٣) .
- ٣ - أحمد الحصرى وآخرون ، الفقه الإسلامى : العلاقات الدولية فى الإسلام ، (مصر : مطبعة دار التأليف ، مجلد ١ ، ١٩٦٩) .
- ٤ - أحمد رمضان أحمد ، تطور علم التاريخ الإسلامى حتى نهاية العصور الوسطى ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٩) .
- ٥ - اسماعيل ابو شريف ، نظرية الحرب فى الشريعة الإسلامية ، (الكويت ، د. ن ، ١٩٨٢) .
- ٦ - السيد عبد العزيز سالم ، التاريخ والمؤرخون العرب ، (القاهرة : دار الكتاب العربى ، ١٩٦٧) .
- ٧ - أنور الجندى ، الإسلام وحركة التاريخ ، رؤية جديدة فى فلسفة تاريخ الإسلام ، (بيروت ، القاهرة : دار الكتاب المصرى اللبنانى ، ١٩٨٠) .
- ٨ - أنور الجندى ، تاريخ الإسلام فى مواجهة التحديات ، (القاهرة : دار الاعتصام ، ١٩٧٧) .
- ٩ - برتولد شبولد ، العالم الإسلامى فى العصر المغولى ، ترجمة : خالد أسعد عيسى ، (دمشق : دار إحسان للطباعة والنشر ، ١٩٨٢) .
- ١٠ - برنارد لويس ، السياسة والحرب فى الإسلام ، فى شاخت وبوزورث (محرر) ، تراث الإسلام ، ط ١ ، ترجمة : محمد زهير ، (الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، ٨٤ ، اغسطس ١٩٧٨) .
- ١١ - برهان الدين دلو ، مساهمة فى إعادة كتابة التاريخ العربى الإسلامى ، (بيروت : دار الفارابى ، ١٩٨٥) .
- ١٢ - ج ، سيدى ، تاريخ العرب العام ، ترجمة : عادل زعير ، (القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، ١٩٤٨) .
- ١٣ - جفرى باراكو : الاتجاهات العامة فى الابحاث التاريخية ، ترجمة : صالح أحمد على ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٤) .

- ١٤ - جمال الدين الشيال ، التاريخ الإسلامى وأثره فى الفكر التاريخى الأوربى فى عصر النهضة ، (بيروت ، دار الثقافة - د. ت) .
- ١٥ - جمال عبد الهادى محمد مسعود ، وفاء محمد رفعت جمعه ، أخطاء يجب أن تصحح فى التاريخ الإسلامى ، لماذا؟ وكيف؟ ، (المنصورة : دار الوفاء للطباعة والنشر ، ١٩٨٦) .
- ١٦ - جوزيف هورس ، قيمة التاريخ ، ترجمة : نسيم نصر ، (بيروت : منشورات عويدات ، ط٣ ، ١٩٨٦) .
- ١٧ - جوستاف لوبون ، فلسفة التاريخ ، ترجمة : عادل زعير ، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٥٤) .
- ١٨ - حامد ربيع ، اشكالية التراث وتدریس العلوم السياسية فى الجامعات العربية ، (لارناكا - قبرص : ندوة تدریس العلوم السياسية ، بالوطن العربى ، ٤ - ٨ فبراير ١٩٨٥) .
- ١٩ - _____ ، الإسلام والقوى الدولية ، (القاهرة : دار الموقف العربى ، ١٩٨٠) .
- ٢٠ - _____ ، مستقبل الإسلام السياسى ، (بغداد : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٨٣) .
- ٢١ - الحسان بوقنطار ، العلاقات الدولية ، (الدار البيضاء ، دار توبقال للنشر ، ١٩٨٥) .
- ٢٢ - حسن إبراهيم حسن ، تاريخ الإسلام السياسى والدينى والثقافى والاجتماعى ، (٤ جزء) ، (القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٧٩) .
- ٢٣ - خديجة ابوتله : الإسلام والعلاقات الدولية فى السلم والحرب ، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٣) .
- ٢٤ - سمیح عاطف الزين ، حركة الإسلام فى المفهوم الإسلامى ، (بيروت ، دار الكتاب اللبنانى ، ١٩٨٣) .
- ٢٥ - سيار الجمیل ، العثمانيون وتكوين العرب الحديث ، (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٨٩) .
- ٢٦ - سيدة إسماعيل الكاشف ، مصادر التاريخ الإسلامى ومناهج البحث فيه ، (بيروت : دار الرائد العربى ، ١٩٨٣) .
- ٢٧ - شاكر مصطفى ، التاريخ العربى والمؤرخون : دراسة فى تطور علم التاريخ ومعرفة رجاله فى الإسلام ، (ج١) ، (بيروت : دار العلم للملايين ، ط٣ ، ١٩٨٣) .

- ٢٨ - شوقي أبو خليل ، عوامل النصر والهزيمة عبر تاريخنا الإسلامى ، (دمشق : دار الفكر ، ١٩٨٧) .
- ٢٩ - صالح أحمد على ، مقدمة فى : فرانز روزنتال : علم التاريخ عند المسلمين ، ترجمة : صالح أحمد على ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٩٨٣) .
- ٣٠ - طارق البشرى : حلقة نقاش تحت عنوان " منهج النظر المعاصر فى التاريخ الإسلامى " (القاهرة - المعهد العالمى للفكر الإسلامى ، يونية ١٩٩٠) .
- ٣١ - عبد الجليل التميمى ، واقع ومستقبل الدراسات التاريخية عن الولايات العربية أثناء العهد العثمانى ، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية ، (تونس : مركز البحوث والدراسات العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات ، ع ٢٢١ ، يناير ١٩٩٠) .
- ٣٢ - عبد الحليم عويس ، تفسير التاريخ علم إسلامى ، (القاهرة : دار الصحوة ، ١٩٨٧) .
- ٣٣ - _____ ، فقه التاريخ وأزمة المسلمين الحضارية ، (القاهرة : دار الصحوة للنشر ، ١٩٨٦) .
- ٣٤ - _____ ، نحو منهجية جديدة فى فقه التاريخ ، تفسير التاريخ فى تراثنا الإسلامى ، الإسلام اليوم ، والعلوم والثقافة ، عدد (٥) ، يوليو ١٩٨٧ .
- ٣٥ - عبد الرحمن على حجي ، نظرات فى التاريخ الإسلامى ، (بيروت ، دار الارشاد ، ١٩٦٩) .
- ٣٦ - عبد اللطيف شرارة ، الفكر التاريخى فى الإسلام ، (بيروت : دار الأندلس ، ط ٢ ، ١٩٨٣) .
- ٣٧ - عبد الله العروى ، ثقافتنا فى ضوء التاريخ ، (الدار البيضاء : المركز الثقافى العربى ، ط ٣ ، ١٩٨٣) .
- ٣٨ - عفت محمد الشرقاوى ، أدب التاريخ عند العرب (ج ١) فكرة التاريخ : نشأتها وتطورها ، (القاهرة : مكتبة الشباب ، ١٩٧٦) .
- ٣٩ - على الدين هلال (محرر) ، دراسات فى السياسة الخارجية المصرية من ابن طولون إلى السادات ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧) .
- ٤٠ - عماد الدين خليل ، التفسير الإسلامى للتاريخ ، (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨٧) .
- ٤١ - _____ ، حول إعادة كتابة التاريخ الإسلامى (قطر : الدوحة : دار الثقافة ، ١٩٨٦) .

- ٤٢ - _____ ، ضوابط ومعايير أساسية في منهج كتابة التاريخ الإسلامى ، (بحث مقدم إلى الندوة العلمية حول منهج كتابة تاريخ الأمة الإسلامية) ، (كلية الآداب - جامعة الزقازيق بالتعاون مع جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية ورابطة الجامعات الإسلامية ، ١٠ ربيع الأول ١٤١٠ هـ - ١٠ أكتوبر ١٩٨٩) .
- ٤٣ - فؤاد سزكين : تاريخ التراث العربى ، ترجمة : محمود فهمى حجازى ، (الرياض : جامعة الامام محمد بن سعود ، إدارة الثقافة ، ج ٢ ، ١٩٨٣) .
- ٤٤ - قاسم عبده قاسم ، الرؤية الحضارية للتاريخ عند العرب والمسلمين ، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢) .
- ٤٥ - كارل بروكلمان : تاريخ الشعوب الإسلامية ، (الاتراك العثمانيون وحضارتهم) ، ترجمة : نبيه أمين فارس ، منير البعلبكي ، (بيروت : دار العلم للملايين ، ج ٣ ، ١٩٤٩)
- ٤٦ - لوى التوسير ، مونتييسكو ، السياسة والتاريخ ، ترجمة : نادر ذكرى ، (بيروت : دار التنوير للطباعة والنشر ، ١٩٨١) .
- ٤٧ - مارسيل مارل : سوسولوجيا العلاقات الدولية ، ترجمة : حسن نافعة ، (القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٦) .
- ٤٨ - مجيد خديورى ، الحرب والسلام فى شرعة الإسلام ، (بيروت : الدار المتحدة للنشر ، ١٩٧٣) .
- ٤٩ - _____ ، (تحقيق وتقديم وتعليق) القانون الدولى الإسلامى : كتاب السير للشيئانى ، (بيروت : الدار المتحدة للنشر ، ١٩٧٥) .
- ٥٠ - محمد أنيس ، مدرسة التاريخ المصرى فى العصر العثمانى ، (القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، ١٩٦٢) .
- ٥١ - محمد ابو زهرة : العلاقات الدولية فى الإسلام (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٦٢) .
- ٥٢ - محمد السيد سليم ، العلاقات بين الدول الإسلامية (الرياض : جامعه الملك سعود ، عمادة شئون المكتبات ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م) .
- ٥٣ - محمد الصادق عفيفى ، الإسلام والعلاقات الدولية ، (بيروت : دار اقرأ ، ١٩٨٦) .
- ٥٤ - _____ : المجتمع الإسلامى والعلاقات الدولية ، (القاهرة ، مكتبة الخانجي ، د. ت) .
- ٥٥ - محمد بن صامل العليانى السلمى ، منهج كتابة التاريخ الإسلامى مع دراسة لتطور التدوين ومناهج المؤرخين ، (الرياض : دار طيبة للنشر والتوزيع ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م) .

- ٥٦ - محمد رأفت عثمان ، الحقوق والواجبات والعلاقات الدولية فى الإسلام ، (القاهرة : دار الكتاب الجامعى ، ١٩٧٥) .
- ٥٧ - محمد رشاد خليل ، المنهج الإسلامى لدراسة التاريخ وتفسيره ، (الدار البيضاء : دار الثقافة ، ١٩٨٦) .
- ٥٨ - محمد رشدى محمد اسماعيل ، العلاقات الفردية والدولية فى الإسلام ، (القاهرة : مطبعة عيسى البابى الحلبي ، ١٩٧٥) .
- ٥٩ - محمد فريد ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، تحقيق : إحسان حقى ، (بيروت ، دار النفائس ، ط٦ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م) .
- ٦٠ - محمد قطب ، حول التفسير الإسلامى للتاريخ ، (جلة : المجموعة الإسلامية ، ط٣ ، د.ت) .
- ٦١ - محمد عبد الغنى حسنى ، علم التاريخ عند العرب ، (القاهرة : مؤسسة المطبوعات الحديثة ، ١٩٦١) .
- ٦٢ - محمود أحمد عبد الله ، أسس العلاقات الدولية فى الإسلام ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، (جامعة الأزهر : كلية الشريعة والقانون ، ١٩٨٧) .
- ٦٣ - محمود اسماعيل : قضايا فى التاريخ الإسلامى منهج وتطبيق ، (الدار البيضاء : دار الثقافة ، ط٢ ، ١٩٨١) .
- ٦٤ - محمود شاكر ، التاريخ الإسلامى (الاجزاء ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥) عن العصور : الأموى ، العباسى ، المملوكى ، العثمانى ، (بيروت ، المكتب الإسلامى ، ط٢ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م) .
- ٦٥ - منير محمد الغضبان ، المسيرة الإسلامية للتاريخ ، (عمان ، دار الفرقان ، ١٩٨٣) .
- ٦٦ - نادية محمود مصطفى ، نظرية النظم ودراسة العلاقات الدولية . مدكرات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، (القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢ م - ١٩٨٣ م) .
- ٦٧ - نجيب الارمنازى ، الشرع الدولى فى الإسلام (القاهرة : مطبعة ابن زيلون ، ١٩٣٠) .
- ٦٨ - نصر محمد عارف : نظريات التنمية السياسية المعاصرة : دراسة نقدية مقارنة فى ضوء المنظور الحضارى الإسلامى ، (المعهد العالمى للفكر الإسلامى : سلسلة الرسائل الجامعية ، رقم ٦ ، ١٩٩٢) .

- ٦٩ - نور الدين حاطوم وأخرون ، المدخل إلى التاريخ ، (دمشق : المطبعة العصرية ، ١٩٦٤) .
- ٧٠ - ودودة بلران ، دراسة العلاقات الدولية في الادبيات الغربية وبحث العلاقات الدولية في الإسلام ، (القاهرة ، المعهد العالمى للفكر الإسلامى ، ١٩٩٦) .
- ٧١ - وهبة الزحيلي : العلاقات الدولية في الإسلام ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٨١) .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

- 1 - Abd-El -Hamid Abu - Sulyeman, The Islamic Theory of International Relation;New Direction for Islamic Methodology and Thought, (Virginia , The International Institute of Islamic Thought , 1987) .
- 2 - Albert Hourani , Islam and The Philosophers of History , Middle Eastern Studies , Vol. 3 , April 1967 .
- 3 - Andrew Hess , Concensus or Conflict ; The Dilemma of Muslim Historians , American Historical Review , Vo. 81 , No. 4 , October 1979 .
- 4 - Antoine Hokayen , Les Provinces Arabs de L' Empire Ottoman aux Archives du Ministere des Affaires Etrangères de France (1793 - 1918) , (Beyrouth , Les Edition Universitaires du Liban , 1988) .
- 5 - A Report of The Committee on Historiography , The Social Sciences in Historical Study , (New York , Socid Sciences Research Council , 1954) .
- 6 - Bahgat Korany & Aly EL - Din Hillal Dessouki (eds.) , The Foreign Politics of Arab State , (Boulder , Colo , Westview Press , 1984) .
- 7 - Charles Mc Celland , Applications of General System in International Relation, in : James Roseneau (ed) , International Politics and Foreign Policy , (New York , Free Press , 1961) .
- 8 - Charles Mc Clelland , Theory and The International System , (New York , Macmillan , 1966) .

- 9 - Charles W. Kegley & Eugene Wittkopf , World Politics Trend and Transformation (New York , St. Martins Press , 1981) .
- 10 - Daniel Norman , Islam and The West ; the Making of an Image , (Edinburg , 1960) .
- 11 - Danil Pipes , In The Path of God ; Islam and Political , (New York , Basic Book , Inc. Publishers , 1983) .
- 12 - Dennis Kavanagh , Why Political Science Needs History , (Political Studies , Vo. 39 , 1991) .
- 13 - Edward S. Creasy , History of the Ottoman Turks , (Beirut , Khayat , 1968) .
- 14 - Edward V. Gulick , Europe's Classical Balance of Power , (New York , W. Norton , 1955) .
- 15 - George Madelski , Long Cycles in World Politics , (Seattle University , Washington Press , 1987) .
- 16 - H. J Kissling (and others) , the Last Great Muslim Empires (E. J. Brill , 1969) .
- 17 - L C. Hurewitz , The Middle East and North Africa in World Politics; A Documentary Record , V1 , V2 , (Yale University Press , Second Edition , 1975) .
- 18 - Immanuel M. Wallerstein , The Politics of The World Economy ; The States , The Movements and World Economy , (New York , Cambridge University Press , 1984) .
- 19 - James E. Doughrty and Robert L. Pfaltzgraff, JR. , Contending Theories of International Relation , 2nd ed , (New York : Harber and Row , 1981) .
- 20 - James P. Piscatori , Islam in a World of Nation - State , (Royal Institute of International Affairs, Cambridge University Press, 1988)

- 21 - John Lewis Caddis , Expanding The Data Base Historians ; Political Scientists and the Enrichment of Security Studies , (International Security , Summer 1987 , Vol. 12 , No. 1) .
- 22 - Joseph Frankel , International Politics ; Conflict and Harmony, (Oxford , University Press , 1970) .
- 23 - Joseph S. Nye , The Changing Nature of World Power , (Political Science Quarterly , Summer , 1990) .
- 24 - Kemal Karpat (ed) , The Ottoman State and its Place in World History , (Leiden E. G. Brill , 1964) .
- 25 - Majid Khaddurie , The Islamic Theory of International Relation and Its Contemporary Relevance , in : J. Harris (ed.,) , Islam and International Relations , (New York , 1965) .
- 26 - M. G. Hodgson , The Unity of Later Islamic History , (Journrd of World History , Vo. 5 , No. 4 , 1960) .
- 27 - M. G. Hodgsan , The Venture of Islam (Parts I, II , III) , (London , 1974) .
- 28 - Morton Kaplan , System and Process in International Politics , (New York , John Willy and Sons , 1962) .
- 29 - Mortan Kaplan , The New Great Debate ; Traditionalism Vs Science in International Relations , (World Politics . Vol 1 , 1966) .
- 30 - M. S. Anderson , The Great Powers and The Near East (1774 - 1923); Documents of Muslim History , (New York , St. Martins Press , 1970) .
- 31 - Nasser Ahmed Al - Braik , Islam and World Order Foundations and Values , (Washington D. C. , the American University , unpublished Ph. D. Dissertation , 1986) .

- 32 - Nazli Choucri & A Robert C. North , Nation in Conflict ; National Growth and International Violence , (Boston , Massachusetts Institute Technology , 1975).
- 33 - N. G. Onuf , Comparative International Politics , (The Year Book of World Affairs , 1989) .
- 34 - Paul Kennedy , The Rise and Fall of The Great Powers ; Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000 , (New York , Randan House , 1987) .
- 35 - Peter Kruger , The History and Structure of International System Relations , Paper Presented to The Conference on The History and Methodolgy of International Relation , (Perugia , September 20 - 23, 1989) .
- 36 - Philippe Brillard , Theories des Systemes et Relations Internationales , (Bruxelles , E. Bruylant , 1977) .
- 37 - Pirenne , I. , Les Grands courants de L' Histoire Universelle , (Edition de la Baconniere Neughatel , 1948 , Vol , V2 , V3) .
- 38 - Ray Maghroori , Major Debates in International Relation, in : R. Maghroori. & B. Rambery (eds) , Globalism Versus Realism ; International Relation Third Debate,(USA , Westview - Press , 1982)
- 39 - Rayman Aron , History and Politics , in : M. Bernheim Conant (ed) , Politics and History ; Selected Essays By Raymon Aron, (New York, Collier Macmillan Publishers , 1979) .
- 40 - Richard N. Rosecrance , Action and Reaction in World Politics , (Boston , Little Brown Company , 1963) .
- 41 - Richard Rosecrance , Long Cycle Theory and International Relation , International Organization , 14 (Spring 1987) .
- 42 - Robert Dougherty & Ir Platzgraff , Contending Theories of International Relations , (1971) .

- 43 - Robert Morgan , The Study of International Politics , in : R. Morgan, The Study of International Affairs (London , The Royal Institute of International Affairs , 1972).**
- 44 - Stanely Hoffman , International System and International Law , in : Klawns Knor & Sidney Verba (eds) , The International System ; Theoretical Essays , (Princeton University Press , 1961).**
- 45 - Stephen Humphreys , Islamic History A Framework for Inquiry , Bibliotheca Islamica , (USA , Minnepolis , 1988).**
- 46 - William Coplin , Introduction to International Politics , (New Jersey, Prentice Hall , Inc , Englewoods Cliff , Third Edition , 1980).**

اصدارات المعهد العالمي للفكر الإسلامي

أولاً - سلسلة إسلامية المعرفة

- إسلامية المعرفة: المبادئ وخطة العمل، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ / ١٩٩٢م).
- الوجيز في إسلامية المعرفة: المبادئ العامة وخطة العمل مع أوراق عمل بعض مؤتمرات الفكر الإسلامي، (١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م). أعيد طبعه في المغرب والأردن والجزائر.
- نحو نظام نقدي عادل، للدكتور محمد عمر شابر، ترجمه عن الإنجليزية سيد محمد سكر، وراجعه الدكتور رفيق المصري، الكتاب الحائز على جائزة الملك فيصل العالمية لعام (١٤١٠هـ / ١٩٩٠م)، الطبعة الثالثة (منقحة ومزودة)، (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).
- نحو علم الإنسان الإسلامي، للدكتور أكبر صلاح الدين أحمد، ترجمه عن الإنجليزية الدكتور عبد الغني خلف الله، (دار البشير / عمان الأردن) (١٤١٠هـ / ١٩٩٠م).
- منظمة المؤتمر الإسلامي، للدكتور عبدالله الأحسن، ترجمه عن الإنجليزية الدكتور عبد العزيز الفائز، الرياض، (١٤١٠هـ / ١٩٩١م).
- تراثنا الفكري، للشيخ محمد الغزالي، الطبعة الثانية، (منقحة ومزودة) (١٤١٢هـ / ١٩٩١م).
- مدخل إلى إسلامية المعرفة: مع مخطط لإسلامية علم التاريخ، للدكتور عماد الدين خليل، الطبعة الثالثة (منقحة ومزودة) (١٤١٤هـ / ١٩٩٤م).
- إصلاح الفكر الإسلامي، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ / ١٩٩٢م).
- إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، أبحاث الندوة المشتركة بين مركز صالح عبدالله كامل للأبحاث والدراسات / بجامعة الأزهر والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).
- ابن تيمية وإسلامية المعرفة، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ / ١٩٩٥م).

ثانياً - سلسلة إسلامية الثقافة

- دليل مكتبة الأسرة المسلمة، خطة وإشراف الدكتور عبد الحميد أهر سليمان، الطبعة الثانية (منقحة ومزودة) (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).
- الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف، للدكتور يوسف القرضاوي (بإذن من رئاسة المحاكم الشرعية بقطر)، (١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م).

ثالثاً - سلسلة قضايا الفكر الإسلامي

- حجة السنة، للشيخ عبد الغني عبد الجالق، الطبعة الثالثة، (١٤١٥هـ / ١٩٩٥م).
- أدب الاختلاف في الإسلام، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الخامسة (منقحة ومزودة) (١٤١٣هـ / ١٩٩٢م).
- الإسلام والتنمية الاجتماعية، للدكتور محسن عبد الحميد، الطبعة الثانية، (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).

- كيف نتعامل مع السنة النبوية: معالم وضوابط، للدكتور يوسف القرضاوي، الطبعة الخامسة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- كيف نتعامل مع القرآن: مداورة مع الشيخ محمد الغزالي أجراها الأستاذ عمر عبيد حسنة، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- مراجعات في الفكر والدعوة والحركة، للأستاذ عمر عبيد حسنة، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- حول تشكيل العقل المسلم، للدكتور عماد الدين خليل، الطبعة الخامسة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- المسلمون والبديل الحضاري للأستاذ حيدر الغدير، الطبعة الثانية (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).
- مشكلتان وقراءة فيهما للأستاذ طارق البشري والدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- حقوق المواطنة: حقوق غير المسلم في المجتمع الإسلامي، للأستاذ راشد الغنوشي، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- رابعاً - سلسلة المنهجية الإسلامية**
- أزمة العقل المسلم، للدكتور عبد الحميد أبو سليمان، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- المنهجية الإسلامية والعلوم السلوكية والتربوية: أعمال المؤتمر العالمي الرابع للفكر الإسلامي، الجزء الأول: المعرفة والمنهجية، (١٤١١هـ/ ١٩٩٠م).
- الجزء الثاني: منهجية العلوم الإسلامية، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).
- الجزء الثالث: منهجية العلوم التربوية والنفسية، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).
- مجلد الأعمال الكاملة (١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م).
- معالم المنهج الإسلامي، للدكتور محمد عمارة، الطبعة الثانية، (١٤١٢هـ/ ١٩٩١م).
- في المنهج الإسلامي: البحث الأصلي مع المناقشات والتعقيبات، للدكتور محمد عمارة، (١٤١١هـ/ ١٩٩١م).
- خلافة الإنسان بين الرحي والعقل، للدكتور عبد المجيد النجار، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م).
- المسلمون وكتابة التاريخ: دراسة في التأصيل الإسلامي لعلم التاريخ، للدكتور عبد العليم عبد الرحمن خضر، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م).
- في مصادر التراث السياسي الإسلامي: دراسة في إشكالية التعميم قبل الاستقرار والتأصيل للأستاذ نصر محمد عارف، (١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م).
- خامساً - سلسلة أبحاث علمية**
- أصول الفقه الإسلامي: منهج بحث ومعرفة، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثانية (منقحة) (١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م).
- التفكير من المشاهدة إلى الشهود، للدكتور مالك بدري، الطبعة الثالثة، (منقحة) (١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م).
- العلم والإيمان: مدخل إلى نظرية المعرفة في الإسلام، للدكتور إبراهيم أحمد عمر، الطبعة

الثانية (منقحة) (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

- فلسفة التنمية: رؤية إسلامية، للدكتور إبراهيم أحمد عمر، الطبعة الثانية (منقحة) (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- روح الحضارة الإسلامية، للشيخ محمد الفاضل بن عاشور، ضبطها وقدم لها عمر عبيد حسنة، الطبعة الثانية، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- دور حرية الرأي في الوحدة الفكرية بين المسلمين، للدكتور عبد المجيد النجار، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

سادساً - سلسلة المحاضرات

- الأزمة الفكرية المعاصرة: تشخيص ومقترحات علاج، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

سابعاً - سلسلة رسائل إسلامية المعرفة

- خواطر في الأزمة الفكرية والمأزق الحضاري للأمة الإسلامية، للدكتور طه جابر العلواني، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).
- نظام الإسلام العقائدي في العصر الحديث، للأستاذ محمد المبارك، (١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م).
- الأسس الإسلامية للعلم، للدكتور محمد معين صديقي، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).
- قضية المنهجية في الفكر الإسلامي، للدكتور عبد الحميد أبو سليمان، (١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م).
- صياغة العلوم صياغة إسلامية، للدكتور اسماعيل الفاروقي، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).
- أزمة التعليم المعاصر وحلولها الإسلامية، للدكتور زغلول راغب النجار، (١٤١٠هـ / ١٩٩٠م).

ثامناً - سلسلة الرسائل الجامعية

- نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، للأستاذ أحمد الرسوني، (١٤١١هـ/١٩٩٠م)، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- الخطاب العربي المعاصر: قراءة نقدية في مفاهيم النهضة والتقدم والحداثة للأستاذ فادي إسماعيل، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية، للأستاذ محمد محمد إمزيان، (١٤١٢هـ/١٩٩١م).
- المقاصد العامة للشريعة: للدكتور يوسف العالم، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ / ١٩٩٤م).
- نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، للأستاذ نصر محمد عارف، الطبعة الثالثة، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- القرآن والنظر العقلي، للدكتورة فاطمة إسماعيل، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي، للدكتور عبدالرحمن زيد الزبيدي، (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).
- نظرية المعرفة بين القرآن والفلسفة، للدكتور راجع الكودي، (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).
- الزكاة: الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي، للدكتورة نعمت عبد اللطيف مشهور،

(١٤١٣هـ/١٩٩٣م).

- فلسفة الحضارة عند مالك بن نبي: دراسة إسلامية في ضوء الواقع المعاصر، للدكتور سليمان الخطيب، (١٤١٣هـ / ١٩٩٣م).
- الأمثال في القرآن الكريم، للدكتور محمد جابر الفياض، الطبعة الثالثة (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).
- الأمثال في الحديث الشريف، للدكتور محمد جابر الفياض، (١٤١٤هـ / ١٩٩٤م).
- تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية، للأستاذ إبراهيم العُقَيْلي، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).

تاسعاً - سلسلة المعاجم والأدلة والكشافات

- الكشاف الاقتصادي لأيات القرآن الكريم، للأستاذ محيي الدين عطية، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ / ١٩٩٤م).
- الكشاف الموضوعي لأحاديث صحيح البخاري، للأستاذ محي الدين عطية، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ / ١٩٩٤م).
- الفكر التربوي الإسلامي، للأستاذ محي الدين عطية، الطبعة الثالثة (منقحة ومزودة) (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).
- قائمة مختارة: حول المعرفة والفكر والمنهج والثقافة والحضارة ، للأستاذ محي الدين عطية، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، للدكتور نزيه حماد، الطبعة الثالثة (منقحة ومزودة) (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- دليل الباحثين إلى التربية الإسلامية في الأردن، للدكتور عبد الرحمن صالح عبدالله، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- دليل مستخلصات الرسائل الجامعية في التربية الإسلامية بالجامعات المصرية والسعودية، للدكتور عبد الرحمن النقيب، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- الدليل التصنيفي: لموسوعة الحديث النبوي الشريف ورجاله، إشراف الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، (١٤١٤هـ/١٩٩٤م).

عاشرًا - سلسلة تهسير التراث

- كتاب العلم، للإمام النسائي، دراسة وتحقيق الدكتور فاروق حمادة، الطبعة الثانية ، (١٤١٥هـ / ١٩٩٤م).

حادي عشر - سلسلة حركات الإصلاح ومناهج التغيير

- هكذا ظهر جيل صلاح الدين.. وهكذا عادت القدس، للدكتور ماجد عرسان الكيلاني، الطبعة الثانية (منقحة ومزودة) ، (١٤١٥هـ / ١٩٩٤م).

ثاني عشر - سلسلة المفاهيم والمصطلحات

- الحضارة - الثقافة - المدنية «دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم» للأستاذ نصر محمد عارف ، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).

الموزعون المعتمدون لإصدارات المعهد

المملكة العربية السعودية: الدار العالمية للكتاب الإسلامي ص. ب. 55195 الرياض 11534
هاتف: 465-0818 (966-1) فاكس: 463-3489 (966-1)

المملكة الأردنية الهاشمية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي ص. ب. 9489 - عمان
هاتف: 639-992 (962-6) فاكس: 611-420 (962-6)

لبنان: المكتب العربي المتحد ص. ب. 135788 بيروت
هاتف: 807-779 (961-1) 860-184 (961-1) فاكس: 478-1491 (212) C/O

المغرب: دار الأمان للنشر والتوزيع، 4 زقة المأمونية الرباط
هاتف: 723-276 (212-7) فاكس: 200-055 (212-7)

مصر: دار النهار للطبع والنشر والتوزيع، 7 ش الجمهورية عابدين - القاهرة
هاتف: 3406543 (20-2) فاكس: 3409520 (20-2)

الإمارات العربية المتحدة: مكتبة القراءة للجميع ص. ب. 11032، دبي (سوق الحرية المركزي الجديد)
هاتف: 663-901 (971-4) فاكس: 690-084 (971-4)

شمال أمريكا:

- أمانة للنشر

AMANA PUBLICATIONS

10710 Tucker Street Suite B, Beltsville, MD 20705-2223
Tel: (301) 595-5777-(800) 660-1777 Fax: (301) 595-5888

SA'DAWI PUBLICATIONS

P.O.Box 4059, Alexandria, VA 22303 USA
Tel: (703) 751-4800. Fax: (703) 571-4833

- السطواني للنشر

ISLAMEC BOOK SERVICE

2622 East Main Street, Plainfield, IN 46168 USA
Tel: (317) 839-8150 Fax: (317) 839-2511

- خدمات الكتاب الإسلامي

THE ISLAMIC FOUNDATION

Markfield Da'wah Center, Rutby Lane Markfield, Leicester LE6 ORN, U.K.
Tel: (44-530) 244-944/45 Fax: (44-530) 244-946

بريطانيا:
- المؤسسة الإسلامية

MUSLIM INFORMATION CENTRE

223 Seven Sisters Rd. London N4 2DA, U.K.
Tel: (44-71) 272-5170 Fax: (44-71) 272-3214

- خدمات الإعلام الإسلامي

LIBRAIRE ESSALAM

135 Bd. de Menilmontant. 75011 Paris
Tel: (33-1) 43 38 19 56 Fax: (33-1) 43 57 44 31

فرنسا: مكتبة السلام

SECOMPEX. Bd. Maurice Lemonnier; 152

1000 Bruxelles Tel: (32-2) 512-4473 Fax (32-2) 512-8710

بلجيكا: سيكومبيكس

RACHAD EXPORT, Le Van Swinden Str. 108 11

1093 Ck Amsterdam Tel: (31-20) 693-3735 Fax (31-20) 693-8827

هولندا: رشاد للتصدير

GENUINE PUBLICATIONS & MEDIA (Pvt.) Ltd

P. O. Box 2725 Jamia Nager New Delhi 100025 India
Tel: (91-11) 630-989 Fax: (91-11) 684-1104

الهند:

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

المعهد العالمي للفكر الإسلامي مؤسسة فكرية إسلامية ثقافية مستقلة
أنشئت وسجلت في الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع القرن الخامس
عشر الهجري (١٤٠١هـ - ١٩٨١م) لنعمل على:

- توفير الرؤية الإسلامية الشاملة، في تأصيل قضايا الإسلام الكلية وتوضيحها، وربط الجزئيات والفروع بالكليات والمقاصد والغايات الإسلامية العامة.
- استعادة الهوية الفكرية والثقافية والحضارية للأمة الإسلامية، من خلال جهود إسلامية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومعالجة قضايا الفكر الإسلامي.
- إصلاح مناهج الفكر الإسلامي المعاصر، لتمكين الأمة من استئناف حياتها الإسلامية ودورها في توجيه مسيرة الحضارة الإنسانية وترشيدها وربطها بقيم الإسلام وغاياته.
- ويستعين المعهد لتحقيق أهدافه بوسائل عديدة منها:
- عقد المؤتمرات والندوات العلمية والفكرية المتخصصة.
- دعم جهود العلماء والباحثين في الجامعات ومراكز البحث العلمي ونشر الإنتاج العلمي المتميز.
- توجيه الدراسات العلمية والأكاديمية لخدمة قضايا الفكر والمعرفة.
- وللمعهد عدد من المكاتب والفروع في كثير من العواصم العربية والإسلامية وغيرها يمارس من خلالها أنشطته المختلفة، كما أن له اتفاقات للتعاون العلمي المشترك مع عدد من الجامعات العربية الإسلامية والغربية وغيرها في مختلف أنحاء العالم.

The International Institute of Islamic Thought
555 Grove Street (P.O. Box 669)
Herndon, VA 22070-4705 U.S.A
Tel: (703) 471-1133
Fax: (703) 471-3922
Telex: 901153 IIIT WASH

هذا الكتاب

جزء من عمل ضخم استغرق إنجازه ما يزيد عن عشر سنوات وشارك فيه فريق مكون من سبعة وعشرين أستاذاً وباحثاً من المتخصصين فى العلاقات الدولية والقانون الدولى والتاريخ الإسلامى والعلوم السياسية ، يتحاورون ويتدارسون قضايا العلاقات الدولية فى الإسلام فى اجتماعات شهرية ونصف شهرية .

وقد أثمر هذا الجهد إنتاجاً أكاديمياً متميزاً فى أربعة مجالات هى :

- أصول وقواعد ومناهج التعامل مع المصادر الإسلامية عند التنظير للعلاقات الدولية فى الإسلام (الأجزاء : الأول والثانى والثالث) .

- العلاقات الدولية كما يمكن استبطاها من الأصول الإسلامية : القرآن والسنة وخبرة الخلفاء الراشدين (الأجزاء : الرابع والخامس والسادس) .

- العلاقات الدولية فى التاريخ الإسلامى (من الجزء السابع وحتى الثانى عشر) .

- العلاقات الدولية فى الفكر السياسى الإسلامى (الأجزاء:الثالث عشر والرابع عشر)

- وسوف يتم اختصار هذا المشروع ، واستخلاص أفكاره فى صورة كتاب دراسى يكون صالحاً للتدريس فى الجامعات .

ويمكن القول - دون مبالغة - أن هذا الإنتاج هو الأول من نوعه فى هذا المجال وفى جميع العلوم الإجتماعية والإنسانية فى الدول العربية والإسلامية ، لذلك لا يجب الوقوف عنده وإنما ينبغى أن يكون بداية لانطلاقة بحثية تسير على منهجه ، وتجاوزه وتبنى على قضاياها ، وتفرع عليها ، وتعمق جزئياته ، وتستدرك عليها . بل أن خطته ومنهج تناوله ينبغى أن يكرر فى علوم وتخصصات إجتماعية أخرى .